

الباب الأول النظرية والفكر



- قراءة في كتب السياسة الشرعية
بين القديم والحديث الشيخ/محمد شاكر الشريف
- تهيئة الشعوب للاستعداد
في عصر العولمة أ.محمد مبروك
- تطورات علم الجغرافيا السياسية..
وأثرها في فهم التفاعلات الدولية الراهنة أ.حسن الرشدي

قراءة في كتب السياسة الشرعية بين القديم والحديث



محمد بن شاكر الشريف

باحث في السياسة الشرعية

ملخص الدراسة

يزعم كثير من الناس عدم اهتمام المسلمين بالحديث عن السياسة، وأن جلّ همهم متعلق بالآخرة، أما الدنيا فليس لها من كتاباتهم نصيب، وأن ما كتبوه في ذلك لا يتجاوز عددًا محدودًا من الدراسات، وأغلبهم لا يعرف من الكتب غير الأحكام السلطانية للماوردي.

وبعض هؤلاء يطعن بذلك في الإسلام نفسه، وأنه دين لا علاقة له بالدنيا، وليس من شأنه أن يتعامل معها، وهؤلاء يُردّ عليهم بأن الشريعة الخاتمة التي أنزلها الله تعالى على رسوله محمد -صلى الله عليه وسلم-، وجاءت أحكامها في الكتاب والسنة تعتنى بالأمرين جميعًا: الدنيا، والآخرة، ولا تعرف هذا الفصل الحادّ بين المجالين.

إن المطلّع على نصوص الوحي المعصوم من الكتاب والسنة يجد أنها أفردت مكانًا كبيرًا وعظيمًا للحديث عن كل المسائل التي يحتاجها الإنسان في حياته، فتناولت مجال نظام الحكم، والعلاقات الدولية، والحفاظ على دولة الإسلام، وحقوق وحرّيات الإنسان المسلم، بجانب اعتنائها بمجال الاختراع والابتكار والبناء والتعمير، والعناية بالحرف والمهن التي تسمو بالمجتمع، كما كان لمجال القضاء بين الناس ومجال الاقتصاد نصيب كبير.

وانطلاقًا من تلك المجالات المتعددة التي عالجتها مصادر الشريعة في باب السياسة الشرعية، ظهرت الكتابات المتعددة التي تعالج هذه المسائل، وفي ذلك رد على الفريق الذي يدعي تقصير علماء المسلمين في هذا الباب.

والكتابة في السياسة الشرعية مرّت بثلاثة أطوار: بدأت من الرواية المعتمدة غالبًا على النقل الشفوي إلى طور التدوين الممتزج بما كُتب من تفسير القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، قبل أن تظهر الكتابات المتخصصة التي تعالج موضوعات خاصة من موضوعات السياسة الشرعية.

والمكتبة الإسلامية في مجال السياسة الشرعية حافلة؛ ففيها كتب الأحكام السلطانية، والكتب التي تتناول الجوانب المالية المتعلقة بالدولة الإسلامية، وأخرى تتناول القانون الدولي والعلاقات الدولية، بجانب الكثير من الكتب التي تتناول مواضيع هامة مثل الوزارة، والقضاء، ورعاية الأخلاق والآداب وصيانة المجتمع، إضافة إلى غيرها من كتب التاريخ السياسي والفكر السياسي.

وبجانب ذلك فإن هناك قدرًا كبيرًا من مخطوطات كتب السياسة الشرعية تعد بالعشرات ما زالت حبيسة لم ترّ بعدُ نور الطباعة.

قراءة في كتب السياسة الشرعية بين القديم والحديث



محمد بن شاكر الشريف

باحث في السياسة الشرعية

في كثير من الأحيان تظهر مقولة، ثم تنتشر، ويفشو أمرها بين الناس: في أحاديثهم وكتاباتهم، حتى لا يكاد يُذكر في بابها غيرها، وإذا فتشت في حقيقة ذلك وجدت أن أصلها كلمة مبتدأة في بابها لم يسبقها شيء فذاعت وانتشرت، ورددها الكبير والصغير، وهي في حقيقة الأمر لا تعدو كونها رأياً لم تتوفر له دلالات الصحة وأماراتها، ونحسب أن من ذلك ما يذكره كثير من الناس عن عدم اهتمام المسلمين بالحديث عن السياسة، وأن جلّ همهم متعلق بالآخرة، أما الدنيا فليس لها من كتاباتهم نصيب، فاهتمامهم مُنصبّ على أمور غيبية، أو على ما تحت التراب، لا على ما فوق وجه الأرض من العلوم والمعارف الدنيوية، وأن ما كتبه في ذلك لا يتجاوز عدداً محدوداً من الدراسات، وأغلبهم لا يعرف من الكتب غير الأحكام السلطانية للمواردي، وهؤلاء فريقان:

-الفريق الأول: من يطعن بذلك في الإسلام نفسه، وأنه دين لا علاقة له بالدنيا، وليس من شأنه أن يتعامل معها، وأن من يحاول ذلك من المسلمين فهو يظلم الدين؛ إذ يُدخله -حسب زعمه- في أمور لم يأت لقيادها وعلاج ما فيها من أدواء، وهؤلاء هم العلمانيون.

-والفريق الثاني: من لا يذهب ذلك المذهب، بل يرى أن الدين كما هو يعتني بأمر الآخرة التي هي مستقر الناس بعد كدحهم في الدنيا، فهو يعتني أيضاً بأمر الدنيا؛ إذ الدنيا مزرعة الآخرة، لكنه يلقي بالتبعية واللوم على علماء المسلمين لتقصيرهم في هذا الباب.

ولعلنا في هذه الدراسة نعرض لمقولات كلا الفريقين، ونبيّن مدى صوابها ودقتها، وقبل الدخول في ذلك نود الإشارة إلى أن الشريعة الخاتمة التي أنزلها الله تعالى على رسوله محمد -صلى الله عليه وسلم-، وجاءت أحكامها في الكتاب والسنة تعتني بالأميرين جميعاً: الدنيا، والآخرة، ولا تعرف هذا الفصل الحادّ بين المجالين، فالتفريق بينهما إنما هو تفريق تكامل، لا تفريق تعارض وتضارب، فالدنيا مزرعة الآخرة، والآخرة حصاد الدنيا، وفساد الدنيا مُضِرٌّ بالآخرة، لكن الأحكام الشرعية لم تأت في مصادرها على وزان واحد، وإنما جاءت بصور متعددة ما بين التصريح والتبويه، والإشارة والإيماء، وغير ذلك من طرق دلالة الأدلة على الأحكام من خلال الأمر أو النهي، أو التوجيه والإرشاد، أو التقرير أو من خلال القصص، وأخبار السابقين ونحو ذلك.

تعريف السياسة:

السياسة لغة: القيام على الشيء بما يصلحه، ولفظ «السياسة» في لغة العرب مُحمَّلٌ بكثير من الدلالات والإرشادات والمضامين، فهي إصلاح واستصلاح، بوسائل متعددة من الإرشاد والتوجيه والتأديب والتهديب، والأمر والنهي، تنطلق



وقد تُجَعَلُ أحياناً مرادفةً للتعزيز، وهذا الاتجاه غالباً على الفقه الحنفي في نظريته للسياسة، قال علاء الدين الطرابلسي الحنفي: «السياسة شرع مغلظ».

وقد «نقل العلامة ابن عابدين -الحنفي- عن كتب المذهب: أن السياسة تجوز في كل جنابة، والرأي فيها إلى الإمام، كقتل مبتدع يُتوهم منه انتشار بدعته، وإن لم يُحكَم بكفره.. ولذا عرّفها بعضهم بأنها تغليط جنابة لها حكم شرعي؛ حسماً لمادة الفساد، وقوله: لها حكم شرعي، معناه أنها داخلة تحت قاعدة الشرع، وإن لم ينص عليها بخصوصها.. ولذا قال في البحر: ظاهر كلامهم أن السياسة هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي».

وقال بعض علماء الحنفية: «والظاهر أن السياسة والتعزيز مترادفان؛ ولذا عطفوا أحدهما على الآخر؛ لبيان التفسير كما وقع في الهداية والزليعي وغيرهما»^(١).

ومراد الفقهاء هنا بالسياسة هو ما يطلق عليه السياسة الشرعية، والسياسة الحقة ليست في حاجة إلى هذا القيد؛ لأن السياسة تعني الإصلاح والاستصلاح، وذلك يكون على أقصى درجات الكمال حين التقيد بالشرعية، فلا تحتاج السياسة من المنظور الإسلامي لذلك التقيد، لكن لما وُجد من الولاة من لا يفهم ذلك، وظن أن السياسة أن يفعل ما يراه جالباً لمصلحة، أو يدرأ مفسدةً من خلال تقديره الشخصي للموقف، احتيج لتقيد ذلك بالشرعية؛ دفْعاً لذلك التوهم الفاسد.

ولعلنا نلاحظ أن جانباً من هذه التعريفات ركّز أو اقتصر على جزء مما تعالجه السياسة الشرعية، سواء من حيث التصرف، فقد حصرتها في الأفعال دون غيرها، أو من حيث القائم بها فقد حصرته في الحاكم دون غيره، لكن بالنظر إلى أن الإنسان عضو في مجتمع من الأدميين أمثاله، وهو لا يستطيع العيش منفرداً، ولا يمكنه القيام بكل ما يحتاج إليه من الشؤون إلا بالمساعدة والمعونة من الآخرين، وهذه علاقات متشابكة

من خلال قدرة تعتمد على الولاية أو الرئاسة. وما جاء في معاجم اللغة يدل على ما تقدم، فقد جاء في تاج العروس في مادة سوس: «سست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها. والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه».

وفي لسان العرب في المادة نفسها: «السوس: الرياسة، وإذا رأسوه قيل سؤسوه، وأساسوه، وسوس أمر بني فلان: أي كلف سياستهم، وسؤس الرجل على ما لم يسم فاعله: إذا ملك أمرهم، وساس الأمر سياسة: قام به، والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه، والسياسة: فعل السائس يقال: هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته»^(١)، والسياسة كما عرّفها النسفي في طلبه الطلبة بقوله: «السياسة حياطة الرعية بما يصلحها لطفاً وعنفاً».

وقد عرفت السياسة الشرعية بتعاريف عدة، والفقهاء لهم اتجاهان في بيان ذلك:

الاتجاه الأول: يمثله قول أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي: «السياسة ما كان من الأفعال؛ بحيث يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول -صلى الله عليه وسلم- ولا نزل به وحى»، وقد قيده بقوله: «ما لم يخالف ما نطق به الوحي»، وعلى هذا النحو يحمل كلام ابن نجيم الحنفي؛ حيث يقول في باب حد الزنا: «وظاهر كلامهم هاهنا أن السياسة هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي»، وكلام ابن عقيل أدق منه وأسد؛ لأنه قيّد تحقيق المصالح ودَرْء المفاسد بعدم مخالفة الشرعية، ولم يربطها برؤية الحاكم، بعكس كلام ابن نجيم فلم يقيدها بعدم مخالفة الشرعية وربطها برؤية الحاكم، وقد يكون مراد ابن نجيم كمراد ابن عقيل، لكن عبارته قصرت عن ذلك، وهذا التعريف يوسّع مجال السياسة الشرعية.

والاتجاه الثاني: اتجاه يضيّق مجال السياسة، ويحصرها في باب الجنابات، أو العقوبات المغلظة،

(١) مجلة البيان، عدد ١٩٧، مقال السياسة الشرعية تعريف وتأصيل، محمد بن شاکر الشریف.

(٢) المصدر السابق.



أقسام السياسة الشرعية



يوافق كليات الشريعة وجزئياتها ولا يتعارض معها، إضافة إلى النظم والترتيبات التي يمكن بها تحقيق ما تقدم.

ولعلنا نلاحظ هذا الشمول في تعريف السياسة الشرعية من تعريف أبي البقاء الكفومي لها في كلياته، حيث قال: «السياسة هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجّي في العاجل والآجل، وهي من الأنبياء على الخاصة والعامة في ظاهريهم وباطنهم، ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهريهم لا غير، ومن العلماء وورثة الأنبياء على الخاصة في باطنهم لا غير».

والسياسة إذا كانت تنطلق من الشريعة، وتتنقيد بنصوصها وأحكامها كانت سياسة شرعية، وأما إن كانت تنطلق مما ترى العقول صوابه من خلال تصوراتها وتجاربها من غير تقيد بالشرع، فهذه سياسة عقلية أو مدنية، وهي مباينة للسياسة الشرعية.

والسياسة الشرعية ثلاثة أقسام: قسم ثابت بالقرآن فهو سياسة إلهية، وقسم ثابت بالسنة فهو سياسة نبوية، وقسم ثابت بالاجتهاد وفق قواعد الاجتهاد المعروفة في أصول الفقه فهو سياسة اجتهادية، وكل ذلك يطلق عليه سياسة شرعية.

والسياسة الشرعية تواكب التطورات الداخلة على تصرفات الناس وأوضاعهم، ولا تقف عند حد السياسات

ومصالح متداخلة بين الناس، بما تحتمله من توافق الآراء والطباع أو تخالفها، وحينئذ فإن حياتهم لا تستقيم إلا بوجود نظام يشمل كل العلاقات المتشابكة والمصالح المتداخلة يقيمها، ويديرها على أساس من العدل.

وإدارة العلاقات المتشابكة بين الناس وجلب المصالح، ودفع المفسد في جميع المجالات بما يمكن أن يحقق تطلعات الجميع مع المحافظة على الصلاح والعدالة هو ما يمكن أن يطلق عليه سياسة، والسياسة بهذا الفهم مجالها واسع يمتد ليشمل مجالات الحياة كلها، فهي ليست محصورة في أفعال يقوم بها الحاكم كما سبق ذكره، وإنما تتعداها إلى الأنظمة والترتيبات التي يضعها أهل الحل والعقد محققة لتلك الأهداف، وهي أيضاً ليست مساوية لنظام الحكم كما يعرفها القانونيون والكتابون في مجال السياسة الوضعية، فنظام الحكم أو النظام السياسي ليس إلا جزءاً من السياسة بمعناها الواسع الذي يشمل أمور الحياة كلها من سياسة (بمعناها الضيق)، واقتصاد، ومعاملات وقضاء، وعلاقات دولية ونحو ذلك.

والذي أظن أنه تعريف أكثر شمولاً للسياسة الشرعية هو: أنها قيادة وإدارة المجتمع في جميع النواحي الداخلية والخارجية، وأمور الدين والدنيا؛ لجلب المصالح ودفع المفسد المتعلقة بالفرد أو المجموع، بالعدل والحق، رغباً ورهباً، لتحقيق الغاية التي خلق الإنسان من أجلها، بما



وتحدثت عن حكم طلب الولاية، كما تحدثت عن موقع أهل الذمة، ومدى إمكانية توليهم للولايات، ودور المرأة في ذلك، وكيفية الوصول إلى ذلك المنصب، والجهات التي تعين المتصددين للمنصب الأسمى، وبيّنت دور الأمة في ذلك، ومراقبة تصرفات الحاكم ومدى تقيدها بالشرع، وإدارة أمور الدولة، ومن يعاونه في ذلك.

كما تحدثت عن مسئولية ولي الأمر، ومسئولية من يعاونه عن تصرفاتهم، وبيّنت صفاتهم وصلحاياتهم، وذكرت الشورى في إدارة الأمور، وصفات من يُستشار والصلاحيات الممنوحة لأهل الشورى، كما تحدثت النصوص عن السمع والطاعة لولي الأمر في المعروف، وأنه لا طاعة في المعصية، كما تحدثت النصوص عن الموقف الذي ينبغي اتخاذه عند وجود خلاف بين ولي الأمر والرعية، وكيف يُحلّ ذلك الأمر.

كما تحدثت النصوص عن مسوغات عزل المتولي للأمر والخروج عليه إن احتيج لذلك، مع بيان الضوابط والشروط التي تلزم لذلك، كما بينت النصوص صاحب السيادة والمرجع الذي يرجع إليه وتصدر عنه جميع اللوائح والأنظمة والقوانين، والعمل مع الخارجين عن النظام بغير حق وهم البغاة، وأحكام ذلك، إلى غير ذلك من الأمور.

٢- في مجال العلاقات الدولية:

تحدثت النصوص عن علاقة دولة الإسلام بغيرها من الأنظمة القائمة، وما واجبها تجاه رعايا الدول الكافرة التي تدين بغير دين الإسلام، وبيان أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم من الكافرين، وأثر العلم بدين الإسلام وعدمه على تلك العلاقة، وتحدثت عن مسوغات المحاربة لهذه الدول، وما الحد الذي ينتهي عنده القتال.

كما تحدثت عن عقد المعاهدات والهدنة والأمان معهم، والوفاء بما عاهد عليه المسلمون، ومن الذي له حق إبرام المعاهدات نيابة عن الأمة، والمدة الزمنية للمعاهدات، ومتى يجوز نبد العهد، كما تحدثت عن التحالف مع الكفار وضوابط ذلك، والواجب حيال السفراء الذين

التفصيلية الجزئية السابقة، بل تتجاوزها إذا لم تكن محققة لأحكام الشريعة ومقاصدها إلى سياسات مناسبة للتطور الداخلى على حياة الأفراد والأمم في ظل المحافظة على أحكام الشريعة ومقاصدها.

وإذا كانت هذه هي السياسة الشرعية بعمومها وشمولها؛ فإننا نعالجها في بحثين: أحدهما: على مستوى الإسلام نفسه في دلالة مصادره على السياسة، وفيه رد على الفريق الأول الذي يقول: إن الشريعة لم تعتنِ بالسياسة، والثاني: على مستوى كتابات العلماء وتواليفهم في موضوعات السياسة، وفيه ردّ على الفريق الثاني الذي يقول: إن العلماء أهملوا العناية بالسياسة.

المبحث الأول

السياسة الشرعية على مستوى الإسلام نفسه

في دلالة مصادره عليها

وفيه الرد على الفريق الأول

إن المطّلع على نصوص الوحي المعصوم من الكتاب والسنة يجد أنها لم تقتصر على الأمور المتعلقة بالآخرة فقط، كما يقول ذلك المحادّون لله ورسوله، كما لم تقتصر على الأمور المتعلقة بنظام الحكم وحده، وإنما أفردت مكاناً كبيراً وعظيماً للحديث عن كل المسائل التي يحتاجها الإنسان في حياته في جميع مراحلها، انطلاقاً من كونه فرداً، ومن كونه عضواً في جماعته المحدودة أو في جماعته المتسعة، ولو حاولنا إيراد وتقصّي ما ورد من النصوص المتعلقة بذلك لاحتاج الأمر إلى أسفار، ولو أضفنا على ذلك شروح أهل العلم لهذه النصوص لاحتاج كل سفير إلى أسفار، لكن لعلنا نُورد هنا ما يكون بمثابة العناوين من غير تفصيل فهو اللائق بمثل هذه الدراسة.

١- في مجال نظام الحكم:

وردت النصوص التي تدل على طبيعة هذا النظام، ووجوب إقامته، واسمه وصفات القائمين عليه وشروطهم وواجباتهم وحقوقهم، وهل له حصانة تحوّل دون محاسبته؟ ومرجعية النظام التشريعية والقانونية،



وتعالى، وقد ساوت النصوص بين المسلمين، فلا تفضيل لأحدٍ على آخر إلا بالتقوى، وجعلت النصوص الشرعية حرمةً لمال المسلم ودمه وعرضه، وعملت على صيانة ذلك بكل سبيل، ووضعت عقوبات لمن يخالف ويعتدي على تلك الحقوق، كما لم تلزم النصوص أحدًا بالتبعية الفكرية لأحد، بل كفلت له حقه في التفكير، وفي الأخذ بما يظهر له أنه الصواب دون إلزام له بتبني رأي السلطة الحاكمة أو غيرها، ما دام ما توصل إليه لا يخرج عن حدود الشرع.

وانطلاقاً من أن هذه الحقوق ثابتة للمسلم من تشريع الله تعالى، وليست منحة من أحد، سواء كان هذا الأحد ملكاً أو رئيساً، أو كان جماعة أو شعباً بأكمله؛ فإن أحدًا من هؤلاء لا يملك إلغاء هذه الحقوق، أو تقييدها بغير ما قيدها به الشريعة، وفي ذلك أكبر الضمان للحفاظ على حقوق المسلم، كما بيّنت النصوص حقوق وواجبات المقيمين على أرض الإسلام من غير المسلمين، وعملت على احترامها والتقيدها بها وعدم مخالفتها سواء من السلطة الحاكمة أو من أفراد الشعب.

٥- في مجال الاختراع والابتكار:

أتاحت الشريعة للمسلم العمل والسعي، ودعته للجد في كل ما يعود عليه أو على مجتمعه بالخير، كما دللت على الأخذ بالمصلحة ومنع الضرر، ولم تقيد حركاته أو جهوده في ذلك بغير الالتزام بأحكام الشريعة وعدم الخروج عليها.

٦- في مجال البناء والتعمير، والعناية بالحرف

والمهن التي تسمو بالمجتمع:

تحدثت النصوص عن العناية بالزراع، وعن إحياء الموات، والاهتمام بالحرف وتعلم الصناعات، والصيد واستخراج الثروات التي في باطن الأرض أو البحر، وحماية البيئة من التلوث، والعناية بالنظافة والصحة، والعمل على منع الإصابة بالأمراض، أو نقلها من مكان إلى آخر.

ينقلون رسائل أقوامهم إلى ولي الأمر المسلم، وهل للسفير حصانة وما ضوابطها؟ وتحدثت عن أسرى العدو وما يُفعل معهم، والتجارة مع أهل الحرب، ومناصرة المسلمين في خارج دولة ولي الأمر على عدوهم وأحوال ذلك.

٣- في مجال الحفاظ على دولة الإسلام:

شرعت النصوص الجهاد في سبيل الله تعالى، ودعت للاستعداد لذلك عن طريق تجييش الجيوش، وإعداد العدة والعناية بالصناعات الحربية، والحث على التدريب على المعدات القتالية والمسابقة فيها، كما بيّنت حدود استخدام السلاح الفتاك، كما بيّنت حكم موالة الأعداء، ومساعدتهم ضد المسلمين، والخروج في صفوفهم، والحكم فيمن تجسّس على المسلمين لصالح الكفار، والاستعانة بغير المسلمين في الحفاظ على دولة المسلمين، كما تحدثت عن العمل في الغنائم التي تكون إحدى نتائج المعارك، وكذلك أسرى الحرب.

كما بيّنت النصوص الجانب الأخلاقي للجهاد في سبيل الله تعالى،

بحيث لم يعد قاصراً على حماية دار الإسلام، وإنما تعدى ذلك للدفاع عن حقوق غير المسلمين في أن يخرجوا من تحت سلطان الحكام الطغاة، وفي التعرف على الإسلام وسماع كلام الله، وقد تحمل المسلمون في سبيل تحقيق ذلك أهوالاً جمّة، لم يدفعهم إليها الحرص على دنيا زائلة أو مغانم فانية؛ بل لإخراج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم.

كما تحدثت النصوص عن حماية المجتمع، والحفاظ عليه أمنياً وأخلاقياً، فدعت للأخلاق الحميدة، ومنعت الظلم والعدوان، وشرعت العقوبات المناسبة للتعدي على الآخرين في أنفسهم وأعراضهم وأموالهم، وظهرت لذلك ولاية الحسبة وولاية المظالم.

٤- في مجال حقوق وحرّيات الإنسان المسلم:

بيّنت النصوص أن المسلم عبدٌ لله وحده، ومن ثم فإن الذي يحدّد حقوقه ويبين واجباته هو الله سبحانه



٧- في مجال القضاء بين الناس:

تحدثت النصوص عن الحكم بالعدل وعدم الظلم، وبينت شروط القاضي بين الناس، ومن أين يأخذ أجره، والشريعة التي يحكم بها، كما بينت ضرورة إنفاذ حكم القضاء، وبينت أيضاً الأحوال التي يُنقَض فيها حكم القضاء، وتحدثت عن الصلح بين الناس وشروطه وحكمه، والتحكيم .

٨- في مجال الاقتصاد:

تحدثت النصوص عن تحريم الربا، ودعت للقرض الحسن، كما تحدثت عن منع الغرر والغش، وحرمت كثيراً من البيوع التي توافرت فيها دواعي ذلك؛ كالجهالة أو الغبن، أو الخداع كالنجش وغيره، وأباح البيوع والاستئجار والمضاربة، ودعت إلى الصدق في المعاملات، ومراعاة أداء الأمانة، ودعت أيضاً إلى كتابة الديون والإشهاد عليها، كما دعت للتنمية الاقتصادية، وعظمت قيمة العمل، ودعت للضرب في الأرض، وابتغاء فضل الله، وحضرت من أمر المسألة، والاتكال على الآخرين، وغير ذلك من المجالات الأخرى التي غطتها الشريعة؛ كبيان موارد الدولة المالية، وكيفية الإنفاق وضوابط ذلك.

ذلك لأن السياسة من معاني الدين، قال الزمخشري في أساس البلاغة: «دان القوم إذا ساسهم وقهرهم فدانوا له»، وفي لسان العرب لابن منظور: «الديان الذي يلي أمرك ويسوسك»، وفي لسان العرب: أيضاً «دَيْتُهُ أَدَيْتُهُ دَيْئاً: سُنْتُهُ، ودَيْتُهُ: مَلَكْتُهُ، ودَيْتُهُ أَي مَلَكْتُهُ، ودَيْتُهُ القَوْمَ: ولىتُهُ سياستهم... والديان: السائس»، وهذا يعني أن السياسة من معاني الدين.

المبحث الثاني

السياسة الشرعية على مستوى كتابات العلماء

وتواليفهم، وفيه الرد على الفريق الثاني

وانطلاقاً من تلك المجالات المتعددة التي عالجتها مصادر الشريعة في باب السياسة الشرعية، ظهرت الكتابات المتعددة التي تعالج هذه المسائل.

ومن المعروف أن وجود العلم يسبق تدوينه بمدة، قد تطول وقد تقصر، فتدوين العلم لاحق على وجوده، وذلك أمر موجود في كل العلوم الدينية أو الدنيوية، ولا يعني عدم تدوين العلم في الفترة السابقة على التدوين عدم وجود العلم فيها؛ فذلك أمر لم يقل به أحد، وموضوعنا لا يخرج عن تلك القاعدة.

يمكننا أن نقول: إن الكتابة في السياسة الشرعية مرّت بثلاثة أطوار:

الطور الأول: كانت بدايات كلام العلماء في ذلك الباب مرتبطة بالرواية التي كانت تعتمد في أول الأمر في أغلب أحيانها على النقل الشفوي.

الطور الثاني: وانتقل كلام العلماء في ذلك في طور لاحق إلى التدوين، لكنه كان ممتزجاً بما كُتب من تفسير القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، قبل أن تظهر الكتابات المتخصصة التي تعالج موضوعات خاصة من موضوعات السياسة الشرعية، ومما يمثل كتب هذا الطور كُتب الحديث المصنفة على الأبواب كصحیح البخاري ومسلم، وأبي داود والترمذي، والنسائي وابن ماجه، وموطأ مالك وسنن الدارمي ونحوها، وكذلك كتب الفقه المصنفة على الأبواب ككتاب الأم للشافعي، وسائر ما كُتب من الكتب الفقهية في سائر المذاهب، فقد ضُمَّت هذه الكتب في داخلها فصولاً متعددة عن كثير من مسائل السياسة الشرعية، ففيها فصول عن الإمارة والشورى، والجهاد وأحكام البغاة، والحدود والجزية، والعهد والأمان، والمواذعة والقضاء، والبيوع والمزارعة والمساقاة، ونحو ذلك، وكتب السيرة النبوية أيضاً، وكذلك كتب العقائد أو الكلام؛ حيث ضُمَّت في ثناياها الحديث عن الإمامة الكبرى (رئاسة الدولة)، وما دار حولها من اختلافات، وما يتعلق بها من أحكام.

وقد تداخل هذا الطور مع الطور الثالث، فما زالت تُؤلَّف الكتب على نهجه حتى مع ظهور الكتابات المتخصصة، كتلك الكتب المصنفة في بعض الموضوعات الشرعية؛



ورقية أو مخطوط)، على أن الباحث يجد صعوبة في الفصل الحادّ بين مجالات هذه المؤلفات، فكثير منها لم يخلص لغرض واحد مما يُصعّب مسألة التصنيف، الذي يترتب عليه الاختلاف في عدّ هذا الكتاب ضمن هذا النطاق أو غيره.

ولا شك أن الصورة المتكاملة في تغطية موضوع السياسة الشرعية في ولاياته جميعاً التي ظهر بها مؤلف الأحكام السلطانية، يرشد إلى أن هذا الكتاب يعد تطويراً وتجميعاً لجهود سبقته في المجال نفسه، على أساس وجود كتابات تقتصر على ذكر ولاية، أو عدة ولايات، إلى أن جاء الماوردي فجمع الولايات كلها في كتاب واحد :

في دراسة د/ نصر محمد عارف
الرائدة توصل من خلالها إلى وجود
أكثر من ثلاثمائة مؤلّف في مسائل
السياسة الشرعية، والتي طُبِع منها
أكثر من مائة مؤلّف

حيث تتعرض في ثنايا ذلك لمسائل من السياسة الشرعية كفضائح الباطنية للغزالي؛ حيث خصّص جزءاً من كتابه للحديث عن الإمامة. وكمنهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدريّة لابن تيمية؛ حيث ضمّنه كثيراً من الكلام حول الإمامة وطرق انعقادها، كما تحدث عن إثبات خلافة الصديق، كما ذكر الشروط التي ينبغي توافرها فيمن يعقد الإمامة لمستحقها. وكذلك كتاب الآداب الشرعية لابن مفلح؛ حيث تعرّض لكثير من مسائلها كإنكار المنكر: حالاته وأحكامه، وأنواع من ينكر عليهم، والإنكار على السلطان، وتحدث عن الشورى وعن الاستعانة بأهل الذمة في أمور المسلمين، وغير ذلك من الكتب.

الطور الثالث: ثم انتقلت الكتابة إلى الطور اللاحق، وهو أفراد مسائل السياسة الشرعية أو بعضها بالتصنيف، وإن كان هذا لا يمنع من وجود كتابات متخصصة في مسائلها وُجِدَت في الطور الثاني، والكتابات المتخصصة في مجال السياسة الشرعية وُجِدَت على صورتين إحداهما: الاقتصار على مسائل السياسة الشرعية، والثانية: ذكر جملة كبيرة من مسائلها مع وجود مسائل أخرى لا تنتمي لها، وإن كان لها بموضوع الكتاب تعلق.

وفي هذا الطور تكثرت الكتابات المتخصصة في مسائل السياسة الشرعية، وقد استغرق الوصول إلى هذا الطور قرابة ثلاثة قرون من الزمان.

وفي دراسة د/ نصر محمد عارف الرائدة توصل من خلالها إلى وجود أكثر من ثلاثمائة مؤلّف في مسائل السياسة الشرعية، والتي طُبِع منها أكثر من مائة مؤلّف، مع الاعتراف والإقرار بأن هذا العدد لا يمثل جميع ما كُتِب، وهو ما يعني أن محاولة استيعاب الحديث عنها يخرج عن حدود هذه الدراسة، ولذا فقد اقتصرنا من أمثلة هذا الطور على ما تحت يدي من الكتب (سواء كان في صورة إلكترونية، أو صورة

١- كُتِب الأحكام السلطانية، وهي الكتب التي تتحدث عن الإمامة العظمى وما يرتبط بها من ولايات عدة، وإن كان بعضها يقتصر في الحديث عليها:

هذه الكتب ظهرت متأخرة نسبياً، ومنهجها منهج فقهي يعتمد الأدلة من النصوص الشرعية في بيان الولايات، وشروطها وصلحاياتها، وصفات من يتولاها، فمن هذه الكتب:

كتاب تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصهباني (ت ٤٣٠هـ) تحدث فيه عن تثبيت إمامة الخلفاء الأربعة، وذكر أدلة ذلك، وردّ على من خالف فيه كالرافضة وغيرهم.

وكتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي (ت ٤٥٠هـ) لدار الكتب العلمية/ بيروت لبنان] تكلم فيه عن الإمامة والوزارة، والإمارة على البلاد، والإمارة على الجهاد، والولاية على حروب المصالح، وولاية القضاء، وولاية المظالم، وولاية النقابة على ذوي الأنساب، والولاية على إمامة الصلاة، والولاية على الحج، والولاية على الصدقات وقسمة الفيء والغنيمة، وإحياء الموات،



وكتاب مآثر الإنافة في معالم الخلافة لأحمد بن علي بن أحمد القلقشندي (ت ٨٢١هـ) [مطبعة حكومة الكويت/ الكويت، ط٢، ١٩٨٥م]، جوانب عديدة من هذا الكتاب تدخل تحت كتب الأحكام السلطانية؛ حيث تحدث عن معنى الخلافة، وطرق الانعقاد، وواجب الخليفة تجاه الرعية وحقه عليهم، كذلك تحدث عن ولاية العهد، وعن الطوارئ التي بمقتضاها يُعزل الخليفة أو ولي العهد، لكن هناك جوانب أُخر تُعدّ من قبيل التاريخ السياسي؛ حيث يعرض لتاريخ الخلافة من بدايتها إلى زمنه في العديد من الجوانب.

وكتاب الولايات لأحمد بن يحيى الونشريسي المالكي (ت ٩١٤هـ)، [مكتبة الثقافة الدينية/بورسعيد/ط١، ٢٠٠١م]

٢- الجوانب المالية المتعلقة بالدولة الإسلامية:

الدولة لا بد أن يكون لها مصادر مالية تنفق منها على المصالح العامة؛ لتحقيق الغايات من وجود الدولة، وتحتاج إلى مسلك الرحمة والإحسان في جمع هذه الموارد، ومسلك العدل في توزيعها، وأول ما يقابلنا من الكتابات المتخصصة في الجوانب المالية:

كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف (ت ١٨٢هـ) [المكتبة الأزهرية/ القاهرة عام ١٤٢٠هـ] صاحب الإمام أبي حنيفة، وهو كتاب مطبوع متداول، كتبه أبو يوسف بأمر الخليفة هارون الرشيد، تناول فيه الجانب المتعلق

بالموارد المالية للدولة كالغنيمة والفيء والخراج والصدقات، وكيفية الإنفاق منه، ورواتب القضاة والعمال، كما تناول بعض ما يتعلق بالولاية والأمراء، كما تناول الحدود وأنواعها وكيفية إقامتها، وحكم المرتد عن الإسلام،

ثم اختتم كتابه بالحديث عن قتال أهل الشرك والأمان والموادة، وهو مما يدخل في القانون الدولي والعلاقات الدولية.

ومن الكتب التي نحت هذا المنحى الاقتصادي كتاب

واستخراج المياه، وأحكام الجرائم، ووضع الديوان وذكر أحكامه والحسبة، فهو يكاد يتعرض لكل ولايات الدولة ومؤسساتها.

وعلى المنوال نفسه سُمِّيَ كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبي يعلى الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨هـ)، [دار الكتب العلمية/بيروت لبنان].

وكتاب غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) لمؤسسة الريان/بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ، وقد قسم كتابه إلى ثلاثة أركان: أحدها عن الإمامة وما يتعلق بها من أبواب، والثاني في تقدير خلو الزمان من الأئمة والولاية، والثالث في تقدير انقراض حملة الشريعة، وقد تفرّد الجويني بمنهج لم يسبقه إليه أحد؛ حيث افترض خلو الزمان من وجود ولي الأمر الشرعي، وبين ما الذي ينبغي عمله في هذه الحالة.

ورسالة الخلافة والملك لتقي الدين أبي العباس أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) [مكتبة المنار/الأردن، ط٢، ١٤١٤هـ وهي موجودة ضمن مجموع الفتاوى]، تحدث فيها عن الخلافة والملك والفرق بينهما، وبين معنى الخليفة وخطأ من قال: إنه بمعنى النائب عن الله، كما تحدث عن أحكام قتال البغاة، والفرق بينهم وبين الخوارج.

وكتاب تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لبدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، [دار الثقافة/ قطر/ الدوحة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ط٣] تحدث فيه عن الإمامة والوزارة والديوان، وأكثر من الحديث عن الجهاد وما يتعلق به، وقاتل أهل البغي وعقد الذمة، لكنه لم يستوعب ما استوعبه كتاب الأحكام السلطانية.

وكتاب حسن السلوك الحافظ دولة الملوك لمحمد بن محمد بن عبد الكريم الموصللي، (ت ٧٤٤هـ) [مدار الوطن/الرياض، ط١، ١٤١٦هـ].



وكتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) تلميذ أبي حنيفة، وقد شرحه شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٩٠هـ) إدار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ٤١٧هـ، وكان الشيباني صنّف قبله كتاب السير الصغير، ولأبي يوسف مشاركة في ذلك؛ حيث ألف كتاباً اسمه الرد على سير الأوزاعي.

ومما يمكن إضافته إلى ذلك: الوثائق السياسية التي تمثل العقود والعهود التي أعطها النبي صلى الله عليه وسلم وقادة الفتح للبلدان المفتوحة، وقد جُمع أغلب هذه الوثائق في كتاب بعنوان «مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة».^(٣)

٤- الوزارة:

الوزارة من الولايات السياسية المهمة التي ظهرت في نظامنا السياسي، وهي تشمل جانبين: وزارة التفويض يقوم فيها الوزير مقام الخليفة أو الرئيس في كل فعله، فهو مفوض من قبله في ذلك؛ لذا يُشترط له من الشروط ما يُشترط للخليفة إلا شرط النسب، والحرية على الصحيح، ووزارة التقييد (كذا سماها الثعالبي وهي التي سماها الماوردي وزارة التنفيذ) يكون فيها الوزير بمثابة السفير بين الخليفة والرعية، فليست تمثل ولاية على الحقيقة، وقد وُجدت الكتب المتخصصة التي اعتت بذلك، فمن الكتب ذات الاهتمام التاريخي كتاب الوزراء والكتّاب لأبي عبد الله محمد بن عيروس الجهشياري (ت ٣٣١هـ) [مكتبة مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، ط ١، ٤٠١هـ].

ومن الكتب ذات الاهتمام الفقهي كتاب تحفة الوزراء لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) إدار البشير/عمان، ط ١، ٤١٤هـ، حيث رتب المؤلف كتابه على خمسة أبواب: بحث فيها أصل الوزارة واشتقاقها، وصفات الوزير الصالح، والحقوق المتبادلة بين الوزير والملك، وأقسام الوزارة، والفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ، والحديث عن الشورى

(٣) مجموعة الوثائق السياسية جمعها، د/ محمد حميد الله الحيدر آبادي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

الخراج ليحيى بن آدم (ت ٢٠٦هـ) إدار الشروق/مصر، ط ١، ١٩٨٧م.

وكتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) إدار الهدي النبوي بمصر/دار الفضيلة بالسعودية، ط ١، ٤٢٨هـ.

وكتاب الأموال لحميد بن زنجويه (ت ٢٥١هـ) لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات/الرياض.

وكتاب الأموال لأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي (ت ٤٠٢هـ)، إدار السلام/مصر/ط ٢، ٤٢٧هـ.

وكتاب الاستخراج لأحكام الخراج لابن رجب الحنبلي إدار الكتب العلمية/بيروت، ط ١، ٤٠٥هـ.

ورسالة قاعدة في الأموال السلطانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، سلسلة بحوث وتحقيقات مختارة من مجلة الحكمة (٢٢)، ٤٢٢هـ، على أن هذه الكتب كلها لم تقتصر على الجانب المالي، وإنما تحدثت عن أمور أخرى مما هو من مسائل السياسة، كالحكم بالعدل، ووجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وترك منازعتهم، ونحو ذلك، ولا شك أن هناك جوانب من الموارد المالية للدولة المذكورة في هذه الكتب غير موجودة الآن، لكن الذي يهمنا بيان اشتغال علماء المسلمين في زمنهم وعاتيتهم بهذا العلم.

٣- القانون الدولي والعلاقات الدولية:

هناك أحكام شرعية تحكم العلاقة بين الدولة الإسلامية وبين الدول الكافرة، كالأحكام المتعلقة بالمغازي والسّير، والعهد والأمان، والصلح والموادعة، والجزية ونحو ذلك، ومن الكتب المبكرة جداً في ذلك ما كتبه أبو عمر عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٧هـ)، في كتابه السير، وقد رواه الإمام الشافعي بسنده في كتاب الأم.

وكتاب السير لأبي إسحق إبراهيم بن محمد الفزاري (ت ١٨٦هـ) [مؤسسة الرسالة/بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، والكتاب بعضه مفقود].



ابن محمد بن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ) لدار عالم الكتب/ الرياض ١٤٢٣هـ، وهو كتاب حافل في بابه.

وكتاب معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام لعلاء الدين علي بن خليل الطرابلسي الحنفي (ت ٨٤٤هـ) لدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

وكتاب جواهر العقود ومعين الحكام والموقعين والشهود لشمس الدين محمد بن أحمد المنهجي الأسيوطي (ت ٨٨٠هـ) لمصوّر عن الطبعة الأولى المطبوعة على نفقة الأديب الكبير محمد سرور الصبان.

وكتاب المقدمة السلطانية في السياسة الشرعية لطوغان شيخ المحمدي الحنفي (ت ٨٨١هـ)، وكتاب لسان الحكام في معرفة الأحكام لأبي الوليد إبراهيم بن محمد، المعروف بابن الشحنة الحنفي (ت ٨٨٢هـ)، لدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. وكتاب السياسة الشرعية لده أفندي (ت ١١٤٦هـ).^(٤)

٦- رعاية الأخلاق والآداب وصيانة المجتمع:

وفي هذا الجانب من جوانب السياسة الشرعية تطالعنا الكتب الموسومة بكتب الحسبة، والتي تعتنى بالحفاظ على أخلاق المجتمع وآدابه، وتصونه ممن يحاول الخروج عليها، من حيث إنكار المنكرات كلها، والأمر بالمعروف في كل الأمور المجتمعية، وفي هذا الباب نجد الكثير من الكتب:

منها كتاب السوق ليحيى بن عمر الكناني (ت ٢٨٩هـ) لمكتبة الثقافة الدينية/ بورسعيد، ط ١، ١٤٢٤هـ، الذي يتحدث عن تنظيم الأسواق ومراقبتها، وعن المنكرات التي يمكن وقوعها في السوق، ويبين كيفية العمل معها.

(٤) في المخطوطة التي وقفت عليها لم تذكر من اسم المؤلف سوى: دده أفندي، وباليبحث في الأعلام للزركلي عن دده أفندي وجدت ما يلي: «(١١٤٦هـ - ١٧٢٣م) محمد (ببر محمد دده) بن مصطفى ابن حبيب الأضرومي ثم القسطنطيني، زين الدين، المعروف بدده أفندي: من علماء الدولة العثمانية، فقيه حنفي» وذكر أن له من الكتب «السياسة والأحكام»، وكذلك جاء في إيضاح المكنون ٣٠٤/٢ لإسماعيل باشا البغدادي.

وبيان من يُستشار، ومن لا يستشار، وكتمان الأسرار.

ومنها كتاب قوانين الوزارة لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، لمركز الإسكندرية للكتاب/ الإسكندرية ط ٣.

وكتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء لأبي الحسن الهلال ابن المحسن الصابي (ت ٤٨٨هـ) لمطبعة الأباء اليسوعيين/ بيروت، وهو كتاب تاريخي كما يظهر من اسمه.

٥- القضاء:

يعد القضاء من الولايات السياسية المهمة في الدولة؛ إذ تنتظم به أحوال الراعي والرعية والمجتمع، ويأمن الناس على دمائهم وأعراضهم وأموالهم، ويأخذ كل صاحب حقّ حقه، وفي هذا الفرع تُذكر أحكام الحدود والتعزير، والشهود والدعاوى والبيّنات، والحكم بالقرائن والأمارات والفراسة، وعقوبة المتهم، وشهادة الفسقة من المسلمين، وشهادة غيرهم من الكفرة ونحو ذلك، فمن الكتب التي تحدثت عن أخبار القضاة وتاريخهم كتاب أخبار القضاة للقاضي أبي بكر محمد بن خلف بن حيّان بن صدقة الضبّي البغداديّ، المُلقّب بـ«وَكَيْع» (المتوفى سنة ٣٠٦هـ) للمكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، ط ١، ١٣٦٦هـ.

ومن الكتب التي تحدثت عن مسائل القضاء نفسها كتاب أدب القاضي للخصاص (ت ٢٦١هـ) الذي شرحه عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري المعروف بالصدر الشهيد (ت ٥٣٦هـ) لمطبعة الإرشاد بغداد ط ١/١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م، وقد ربّبه على مائة وعشرين باباً، تناول فيه كل ما يتعلق بالقضاء.

وكتاب الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (الفراسة) لأبي عبد الله محمد ابن أبي بكر بن قيم الجوزية (اشتهر بابن القيم ت ٧٥١هـ)، المؤيد/ الطائف، ط ١، ١٤١٠هـ.

وكتاب تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن علي



كالعدل بين الناس، والتمسك بالحق وطيب المعشر، ودوام الألفة بينهم وبين الرعية، والحرص على المشاورة وعدم الاستبداد بالرأي، لذلك وُجِدَت الكتب التي تحضّ على تلك الفضائل، وتنتهي عن ذميمة، وتبين ما يترتب على الأخلاق الحسنة من الخير، وما يترتب على السيئة من شرور.

كما تهدف تلك الكتب إلى تقديم النصيحة لمتولي الأمور، وبيان الطريق الذي ينبغي سلوكه، سواء في تولية الولايات، أو في تحصيل الأموال وإنفاقها، والحكم بين الناس بالحق، وإقامة الحدود وترك المحاباة، وسيرته مع مختلف فئات الدولة، ونحو ذلك، لكن من هذه الكتب ما يغلب الحديث عن الفضائل الذاتية، ومنها ما يغلب الحديث عما يصلح به أمر الراعي والرعية.

فمن هذه الكتب كتاب آداب الملوك لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) لعالم الكتب/القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ، يقول في مقدمته: «قد جعلت له مقدمة وسياسة، وبنيت على أن يتضمن العُمر والنكت واللمع والعهد، مما يصلح للملوك وأصحابهم، وذكر ما لهم وعليهم، ورُتّبته في عشرة أبواب يشتمل كل باب منها على عدة فصول».

وكتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك لأبي الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ) لدار النهضة/بيروت عام ١٩٨١م؛ حيث رتبته على بابين وكل باب فيه عدة فصول، فالباب الأول في أخلاق الملك، والباب الثاني في سياسة الملك.

وكتاب نصيحة الملوك المنسوب للماوردي^(٥) لمكتبة الفلاح/الكويت، ط ١، ١٤٠٣هـ، يقول في مقدمته: «فكتبتنا كتابنا هذا نصيحة للملوك، وإظهاراً لمحبتهم، وإشفاقاً لهم على أنفسهم ورعاياهم، ورجونا

وكتاب الرتبة في طلب الحسبة للماوردي (ت ٤٥٠هـ) لدار الرسالة/القاهرة، ط ١، ١٣٢٢هـ.

وكتاب نهاية الرتبة الظرفية في طلب الحسبة الشريفة لعبد الرحمن بن نصر بن عبد الله الشيزري (ت ٥٨٩هـ) يبين شرائط المحتسب وصفته، ويتكلم عن الأمر المعروف والنهي عن المنكر، ويبين كيفية الاحتساب على كثير من أصحاب المهن في المجتمع؛ كالأطباء والصيادلة، والصاغة والفضادين، والطارين والخياطين، والنجارين والخبازين والطباخين، وغيرهم كثير.

وعلى المنهج نفسه كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة لمحمد بن محمد بن أحمد المعروف بابن الإخوة القرشي (ت ٧٢٩هـ) لدار الكتب العلمية/لبنان/ط ١، ١٤٢١هـ.

وكتاب الحسبة لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)؛ حيث يبين أن الأصل في الولايات أن تكون ولايات شرعية، ثم يبين بعض واجبات المحتسب والاحتساب في المعاملات المحرمة، ويتحدث عن التعزير بالعقوبات المالية، وأخيراً عن استخدام اليد في إنكار المنكر.

وكتاب بغية الإربة في أحكام الحسبة لوجيه الدين عبد الرحمن بن علي الشيباني المعروف بابن الدييع (ت ٩٤٤هـ) لجامعة أم القرى/مكة، ط ١، ١٤٢٣هـ.

٧- كُتِبَ تُعْنَى باستقرار الأحوال وانتظامها وإصلاحها عن طريق النصائح والمواعظ المتعلقة بالسياسة:

الأمرء والوزراء في تعاملهم مع شعوبهم، وفي قيادتهم للأمة، في حاجة إلى التحلي بفضائل خلقية تُعدّ من قبيل الصفات الذاتية؛ كالشجاعة والصدق والكرم، والوفاء والشكر، والإحسان والهيبة، والمظهر الملائم، والبعد عن أضرارها، من الجبن والخور، والكذب والبخل والغدر، وإخلاف الوعد، كما يحتاجون في قيادتهم للأمة بجانب الصفات السابقة إلى صفات

(٥) ذكر الدكتور فؤاد عبد المنعم في مقدمة تحقيقه لكتاب قوانين الوزارة أن كتاب نصيحة الملوك ليس من تأليف الماوردي.



الولاية، والشروط التي تؤخذ عليهم، وحذر من أخلاق مردية كالظلم والغبية والنميمة، وتحدث عن الحروب وتدبيرها وجيلها وأحكامها، ثم ختم كتابه بأخبار ملوك العجم وحكاياتهم والعديد من الحكم المنثورة.

وكتاب المنهج السلوك في سياسة الملوك، لعبد الرحمن بن نصر بن عبد الله الشيزري (ت ٥٨٩هـ)، لدار المنار/الأردن ١٤٠٧هـ.

وكتاب تهذيب الرياسة وترتيب السياسة لمحمد بن علي بن الحسن القلعي (ت ٦٣٠هـ)، لمكتبة المنار/الأردن، ط ١، يقول في مقدمة كتابه: «فهذا الكتاب جمعته في تهذيب الرياسة، وترتيب السياسة، وجعلته قسمين:

القسم الأول منه يشتمل على أنواع أبواب تحتوي على غرر من كلام الحكماء ودرر الفصحاء.. يتضمن محاسن الأوصاف المحمودة من ذوي الأمر، وذم أضعافها، وما يجب استعماله، أو تركه من الأمور التي يحمد متبها عاقبة إصدارها وإيرادها.

والقسم الثاني به حكايات عن الخلفاء ووزرائهم وعمالهم وأمرائهم، مما يدل على نبلهم، وغزارة فضلهم، وحسن سيرتهم، وكمال مروءتهم، وما اشتملت عليه طرائقهم وحوته خلائقهم من العدل، والإنصاف والبذل، والإسعاف والعفو عند الاقتدار، ومعرفة حقوق ذوي الأقدار، وقبول النصيح من الناصحين، وسماع الموعدة من الصالحين، مع ما اتصفوا به من علم وأدب ووقار وحلم، وفصاحة وبراعة وسماحة وشجاعة، فمن اتخذ ذلك إماماً ارتفع وانتفع، ومن عمل بما شاكله رشد وحمد، ثم يقول: وقد ابتدأت ذلك بذكر وجوب الإمامة، وعدم الاستغناء عن الولاية، وما يجب لهم على الكافة من الطاعة والموالة».

وكتاب الشهب اللامعة في السياسة النافعة لأبي القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان المالقي (ت ٧٨٤هـ) لدار الثقافة/الدار البيضاء/المغرب، ط ١، ١٤٠٤هـ، وقد رتبته على خمسة وعشرين باباً؛ حيث ذكر فضل

أن من وقع له كتابنا هذا، بما فيه من صادق النصيحة وبلغ الموعدة، وأعطاه من عناية حظه بالنظر فيه والتدبير له والإصغاء إليه، علم أننا من أعظم أوليائه له نصيحة، وأبلغ خدمه وأعوانه له معونة».

وكتاب التبر المسبوك في نصيحة الملوك لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ).

وكتاب درر السلوك في سياسة الملوك لأبي الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ) لدار الوطن/الرياض ١٤١٧هـ، وقد قسّمه إلى بابين: الباب الأول: في أخلاق الملك، والباب الثاني: في سياسة الملك، تحدث في الباب الأول عن الأخلاق المحمودة، وما يقابلها من الأخلاق المذمومة، وتحدث في الباب الثاني عن الرجوع إلى الحق ومحاسبة النفس، ويبيّن أن أصل ما تبنى عليه السياسة العادلة في سيرها: الرغبة والرغبة والإنصاف، كما تحدث عن سياسة الملك لحاشيته وأعوانه، ثم تحدث عن القضاة والحكام وعمال الخراج، وأهمية حسم مواد الفساد، وتفقد أحوال الرعية والعناية بأمن السبل والمسالك ورعاية العلم والعلماء ومكافأة المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته، وختم كتابه بدعوة الملك إلى أن يكون دأبه فعل الخيرات إما ابتداءً من نفسه، أو اقتداءً بالأخيار من سلفه.

وكتاب سراج الملوك لأبي بكر محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي المالكي (ت ٥٢٠هـ)، لدار المصرية اللبنانية/القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م؛ حيث رتبته على أربعة وستين باباً، بدأها بالحديث عن موعدة السلطان، ثم تحدث عن الخصال التي يستمر بها نظام الملك، والخصال التي يكون بها زواله، وتحدث عن خصال الحلم والجود، والسخاء والصبر وأضعافها، وتحدث عن الوزراء وصفاتهم والمشورة والنصيحة، كما تحدث عن الخصال التي تصلح بها الرعية والخصال الموجبة لذم السلطان، وتحدث عن سيرة السلطان مع الجند، وفي جباية الخراج وسيرته في بيت المال، وتدوين الدواوين، وفرض الأعطيات، كما تحدث عن أحكام أهل الذمة، وتقدير الجزية، والصفات المعتمدة في



الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت ٢٧٦هـ) إدار الكتب العلمية/بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م، والذي يؤرخ فيه للإمامة من بدايتها، وما جرى من فتنة وقتال بين المسلمين بسببها إلى بداية الدولة العباسية.

وكتاب ولاية مصر لأبي عمر محمد بن يوسف الكندي (ت ٣٥٠هـ) إدار صادر/بيروت.

وكتاب الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية لمحمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي (ت ٧٠٩هـ)، إدار صادر/بيروت، يؤرخ فيه للدول الإسلامية من خلافة الراشدين إلى زمن انقضاء الدولة العباسية سنة ٦٥٦هـ، يقول في كتابه: «وهذا كتاب تكلمت فيه على أحوال الدول، وأمور الملك، وذكرت فيه ما استظرفته من أحوال الملوك الفضلاء، واستقرتته من سير الخلفاء والوزراء وبنيتته على فصلين:

فالفصل الأول تكلمت فيه على الأمور السلطانية والسياسات الملكية، وخواص الملك التي يتميز بها على السوقة، والتي يجب أن تكون موجودة أو معدومة فيه،

وما يجب له على رعيته، وما يجب لهم عليه.. والفصل الثاني تكلمت فيه على دولة دولة من مشاهير الدول» (والفصل الأول لا يبلغ من الكتاب ما نسبته ١٥٪)، وهو يشرح حال الوزارة مع كل خليفة يذكره.

وكتاب سيرة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي لبهاء الدين بن شداد أبي المحاسن يوسف بن رافع بن تميم بن عتبة الأسدي الموصلية، نشأ عند أخواله بني شداد، فنُسب إليهم (ت ٦٣٢هـ)، إدار الأوائل/دمشق، ط ١، ٢٠٠٣م.

وكتاب السلوك لمعرفة دول الملوك لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئزي (ت ٨٤٥هـ) يتكلم فيه عن ملوك مصر في حقبة زمنية معينة، يقول المقرئزي: «لما يسر الله

العدل والحلم وكظم الغيظ، والصبر والتأني والجود والسخاء ورعاية العهود، والتواضع مع الحزم والقوة، والتدبير والمشاورة، وعمارة الأرض، وإصلاح المملكة، كما تحدث عن تولية الخطط الدينية وبيت المال، وسياسة الحروب وتديريها.

وكتاب السياسة الشرعية لأحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ).

وكتاب تحفة الترك فيما يجب أن يُعمل في الملك لنجم الدين إبراهيم بن علي الحنفي الطرسوسي (ت ٧٥٨هـ) إدار الطليعة/بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ، يقول في مفتح كتابه: «فإن الله تعالى جعل حفظ نظام الأنام بالسلطان، وأدام له الأيام، بالعدل في الشريعة والإحسان، ورأيت الواجب في هذا الزمان بذل النصيحة له بقدر الإمكان بتأليف كتاب يشتمل على فصول، يجتمع فيها أنواع

مصالح الملك، مما تعتمد عليه الملوك، وبيان طريق يدوم لهم بها الملك بأحسن السلوك، ولم أقصد بذلك سوى القيام بهذا الواجب، وحفظ نظام الملك لمن هو في اتباع الشرع من الملوك راغب»^(٦).

وكتاب تحرير السلوك في تدبير الملوك لأبي الفضل محمد بن عبد الوهاب السنباطي الملقب بالأعرج (ت بعد ٩٢٢هـ)، فتحدث عن أهمية ابتعاد الملك عن الرذائل، وجمع أمهاتها في خمس: فأولها الكبر، وثانيها العجب، وثالثها الغرور، ورابعها الشح، وخامسها الكذب، ثم شرع في الكلام على الشروط التي ينبغي توافرها في الناظر في المظالم.

٨- كتب التاريخ السياسي:

تعني بذكر الوقائع والأحداث المرتبطة بالدول والخلفاء والسلاطين والملوك، وقد تكون هذه خاصة بزمان أو مكان، وقد تكون عامة، فمن ذلك:

كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لأبي محمد عبد

(٦) تحفة الترك فيما يجب أن يُعمل في الملك، ص ٢٦.



العهد والوزارة، والحجابه والشرطة، والخطط الدينية كالعدالة والحسبة والسكة، والداواوين كديوان الأعمال والجبايات، وديوان الرسائل والكتابة.

ومن ذلك كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لأبي عبد الله محمد بن علي بن محمد الأصبحي الغرناطي، ويعرف بابن الأزرق (ت ٨٩٦هـ) لدار العربية للموسوعات/بيروت، ط ١، ٤٢٧هـ، يقول عنه د/ علي سامي النشار في مقدمة تحقيقه: «فإني أقدم للمكتبة العربية، ولأول مرة، أعظم كتاب في علم الاجتماع السياسي لدى المسلمين»، وقد رتب ابن الأزرق كتابه على مقدمتين وأربعة كتب وخاتمة، تكلم في المقدمة الأولى عما يمكن تسميته بطبائع الأقوام، وأثرها في الملك، ذكر فيها عشرين مسألة، وهي مأخوذة من مقدمة ابن خلدون، وتحدث في المقدمة الثانية عن المأخذ الشرعي في تولية الولاية ونصب الأئمة وأهمية ذلك، وسقوط بعض شروط الولاية لعدم توفرها، وإمكان الاستعاضة عنها، وفي نهايتها بيّن أن صلاح الرعية بصلاح السلطان وفسادها بفساده.

وأما الكتاب الأول فقد خصّصه للحديث عن حقيقة الخلافة والملك، وسائر أنواع الرياسات، وسبب وجود ذلك وشرطه، وقد جعل ذلك في بابين، والكتاب الثاني بيّن فيه أركان الملك، وقواعد مبناه ضرورة وكماً، وجعله في بابين أيضاً

فتحدث عن نصب الوزير، وإقامة الشريعة، وإعداد الجند، وحفظ المال، وإقامة العدل، وتولية الخطط الدينية كالفقهاء والقضاء والحسبة والسكة، وترتيب المراتب السلطانية كالحجابه والكتابة والجباية والشرطة، ورعاية السياسة وتقديم مشورة ذوي الرأي، وبذل النصيحة، وإحكام التدبير، كما تحدث عن الفضائل الذاتية كالعقل والعلم والشجاعة، والعفة والسخاء، والحلم وكظم الغيظ، والكتاب الثالث تحدث فيه عما يتمكن به السلطان من تشييد أركان

وله الحمد، بإكمال كتاب عقد جواهر الأسفاط من أخبار مدينة الفسطاط، وكتاب اتعاظ الحنفاء بأخبار الخلفاء، وهما يشتملان على ذكر من ملك مصر من الأمراء والخلفاء، وما كان في أيامهم من الحوادث والأنباء، منذ فتحت إلى أن زالت الدولة الفاطمية وانقرضت، أحببت أن أصل ذلك بذكر من ملك مصر بعدهم من الملوك الأكراد الأيوبية، والسلطين المماليك التركية والجركسية، في كتاب يحصر أخبارهم الشائعة، ويستقصى أعمالهم الذائعة، ويحوي أكثر ما في أيامهم من الحوادث والمجريات»، فهي كتب تركز على الجانب التاريخي فيما يتعلق بالولايات السياسية.

٩- كتب الفكر السياسي:

وهي الكتب التي تُعنى ببحث العلاقة بين الظواهر الإنسانية والسياسة، والتأثير المتبادل بينهما، من خلال التدبر والتأمل في الطبائع الإنسانية، وتتبع واستقراء الوقائع والأحداث، والخروج من ذلك بقواعد عامة تحكم العلاقة بين الظواهر الإنسانية والسياسة، فمن ذلك:

كتب الفكر السياسي هي الكتب التي تُعنى ببحث العلاقة بين الظواهر الإنسانية والسياسة، والتأثير المتبادل بينهما، من خلال التدبر والتأمل في الطبائع الإنسانية، وتتبع واستقراء الوقائع والأحداث

كتاب مقدمة ابن خلدون لولي الدين عبد الرحمن ابن محمد بن أبي بكر ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) لدار الفجر/ القاهرة، ط ١، ٤٢٥هـ، أفرد ابن خلدون في كتابه هذا قدرًا كبيرًا للحديث عن السياسة، سواء من حيث الحديث عن القواعد التي تحكم

السلوك الإنساني، أو من حيث الحديث عن الأحكام الشرعية التي ترتبط بها، ففي الجانب الأول تحدث عن علاقة العصبية بالرئاسة، وعن عوائق الملك، وعن ولع المغلوب بالاقتداء بالغالب، وأن الأمة إذا غلبت وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء، وتحدث عن أطوار الدولة وعن عمرها، وعن تأثير الترف على بقائها، وتأثير كثرة القبائل والأوطان على الاستقرار، كما تحدث في الجانب الثاني عن معنى الخلافة والإمامة والبيعة، وانقلاب الخلافة إلى الملك، كما تحدث عن ولاية



والجزية، والخراج والعشور والصدقات) وفيه اثنا عشر باباً، الجزء السابع في العملات الاحتزانية (كالحازن والوازن، والكيال وصاحب السكة، وصاحب الضرب، وأسماء الأوزان والأكيال في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم) وفيه أحد عشر باباً، والجزء الثامن في سائر العملات وفيه عشرة أبواب، والجزء التاسع في ذكر حرف وصناعات كانت على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وذكر من عملها من الصحابة رضوان الله عليهم وفيه أربعة وثلاثون باباً، والجزء العاشر، وبه كمال التأليف، في ذكر أمور متفرقة مما يرجع إلى معنى الكتاب وفيه أربع أبواب:

فالأول: في معنى الحرفة والعمالة والصناعة.

والثاني: في النهي عن استعمال غير المسلمين من الكفار من أهل الكتاب وغيرهم، وعن الاستعانة بهم.

الثالث: فيما جاء في أرزاق العمال.

الرابع: في ذكر الكتب التي استخرج منها جميع ما تضمنه هذا الكتاب.

ومن ذلك كتاب الدرّة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء لمحمود بن إسماعيل بن إبراهيم الخيري بيتي (أو الخيرميتي) (ت بعد ٨٤٣هـ) لمكتبة نزار الباز/الرياض ١٤١٧هـ؛ حيث رتبّه على عشرة أبواب، فتحدث عن الإمامة وشروطها وعن الوزارة، وعن قواعد الأجناد وآدابها، كما تحدث عن أمور متعلقة بالقضاء والفتوى والحيل الشرعية، ومتفرقات أخرى لا تعلق لها بالسياسة العامة.

ومن ذلك أيضاً كتاب سياست نامه، أو سير الملوك للوزير السلجوقي أبي علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، لُقّب بنظام الملك (ت ٤٨٥هـ) لدار الثقافة/قطر، ط ٢، ١٤٠٧هـ، يُعدّ من الأمثلة الواضحة على ذلك، فقد رتبّه مؤلفه على خمسين فصلاً، يقول في مقدمة كتابه: «عمدت إلى درج وشرح كل ما كنت أعرفه، أو رأيته أو خبرته من تجارب في حياتي، أو تعلمته من أساتذتي في الموضوع في هذا الكتاب في خمسين فصلاً، ثم يقول: ليس لأي ملك أو حاكم

الملك، وتأسيس قواعده، والكتاب الرابع في عوائق الملك وعوارضه المانعة من دوامه، أو اللاحقة لطبيعة وجوده.

وأما الخاتمة فقد ذكر فيها أن سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم في سياسة الدين والدنيا هي السيرة الجامعة لمحاسن الشّيْم ومكارم الأخلاق، والمطالع لكتاب بدائع السلك يلحظ بدون تكلف مدى تأثر ابن الأزرق بابن خلدون في مقدمته وبأبي بكر الطرطوشي في سراج الملوك.

١٠- كتب متعددة الأغراض:

وهناك العديد من الكتب التي قد يصعب تصنيفها تحت قسم من الأقسام السابقة؛ وذلك لاحتوائها على أكثر من غرض من هذه الأغراض؛ فبينما يدخل جزء منه تحت قسم؛ لحديثه المفصّل عنه، فإن جزءه الثاني يتعلق بقسم آخر، ولعل أوضح كتاب على ذلك هو كتاب تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من الجرف والصناعات والعملات الشرعية لأبي الحسن (أو أبي السعود) علي ابن محمد بن أحمد الخزاعي (ت ٧٨٩هـ) لدار الغرب الإسلامي/بيروت، ط ١، ١٩٨٥م؛ حيث قسّمه إلى عشرة أجزاء:

فالجزء الأول في الخلافة والوزارة وما ينضاف إلى ذلك، وفيه سبعة أبواب، والجزء الثاني في العملات الفقهية، وأعمال العبادات، وما ينضاف إليها من عمالات المسجد، وعمالات آلات الطهارة وما يقارب منها، وفي الإمارة على الحج وما يتصل بها، وفيه خمسة وعشرون باباً، والجزء الثالث في العملات الكتابية وما يشبهها، وما ينضاف إليها، وفيه ثلاثة عشر باباً، والجزء الرابع في ذكر العملات الأحكامية (كالإمارة على النواحي والقضاء والمظالم والحسبة) وما ينضاف إليها وفيه سبعة عشر باباً، والجزء الخامس في ذكر العملات الجهادية، وما يتشعب منها وما يتصل بها، وفيه خمسة وأربعون باباً، الجزء السادس في المعاملات الجبائية (كالزكاة



تكن هناك قوانين ضابطة؛ لأن عدم القوانين تجعل استقامة الأحوال مرهونة بإرادة الملك، ويتحدث عن عيوب الاستبداد، ويدعو إلى الحرية، ويذكر أسباب تراجع الأمة، ويطالب بالاتحاد بين رجال السياسة والعلماء لجلب مصالح الأمة ودرء المفسد عنها، لكنه لا يلبث بعد ذلك أن يعقد أبواباً متتالية عن الدول والممالك الكافرة في زمنه، ويبين ما هم عليه من الرقي والتقدم في أمور السياسات، ويكاد يقص علينا تفاصيل النظام السياسي في كثير من البلدان كفرنسا وإنجلترا، والنمسا وروسيا، وألمانيا وإيطاليا والسويد، وهولندا وسويسرا وبلجيكا والدنمارك، ويظهر إعجابه بحال تلك الدول والقوانين المنظمة لحياتهم وللحريات الممنوحة لهم.

وبوقوع البلاد الإسلامية تحت هيمنة الآخر الكافر حدث التغيير المتوقع في كل جوانب الحياة الفكرية والعملية، ومن ذلك جانب السياسة الشرعية، قد لا يمكننا في هذه المقالة الموجزة التعرض لكل أو لكثير مما كتب حديثاً، ولكن من خلال المتابعة لعشرات من الكتب التي كتبت في هذا الباب نجد أنها تمثل ثلاثة أقسام:

بوقوع البلاد الإسلامية تحت هيمنة الآخر الكافر حدث التغيير المتوقع في كل جوانب الحياة الفكرية والعملية، ومن ذلك جانب السياسة الشرعية

القسم الأول: قسم أهل الغلو والتطرف في متابعة هيمنة الآخر، فقد رفضوا كل ما لديهم في هذا الباب، وعدّوا ما جاءهم من الآخر الكافر المتغلب هو الحق الذي ليس وراءه حق، ويمثل هذا الاتجاه كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق، والكتاب الذي أُعدّ من قِبَل الكماليين في تركيا، وترجمه عبد الغني سني للعربية وعنوانه الخلافة وسلطة الأمة، وكتاب من هنا نبداً لخالد محمد خالد قبل أن يتراجع عنه بعد مُضي ما يقارب ربع قرن من الزمن.

وقريب منه من لم يبلغ هذا المبلغ، ولكنه تأثر كثيراً بما عند الآخر فحاول أن يبين أن ديننا قد دلّ على ما عند الآخر، ويتصيد لذلك الدلالات ولو بالإكراه، وهذا فيه خطورة؛ إذ يقدم ما عند الآخرين وكأنه

مندوحة من اقتناء هذا الكتاب ومعرفة ما فيه، خاصة في هذه الأيام، فكلما قرؤوه أكثر ازدادت درايتهم بأمور الدين والدنيا، واتسعت رؤيتهم في معرفة أحوال الصديق والعدو، وانفتحت أمامهم سُبل تصريف الأمور وإدارتها، واتضحت لهم قواعد تدير شئون البلاط والقصر والديوان، والمجلس والميدان والأموال والمعاملات، والعسكر والرعية؛ بحيث لا يظل في أرجاء المملكة شيء خافياً صغيراً كان أم كبيراً، قريباً أم بعيداً، إن شاء الله تعالى.

كتب السياسة الشرعية في العصر الحديث:

قد يكون من الصعب تحديد معيار للحداثة؛ بحيث يقال: إن هذا الكتاب ينتمي إلى كتب التراث، أو إلى الفترة الحديثة، إضافة إلى أن المعيار المختار لن يجد قبولاً من الدارسين كلهم؛ إذ كل واحد ينظر لهذه الظاهرة بمنظار مختلف، وقد يمكن كاصطلاح في

هذا المقال أن نجعل زمن وقوع الدول الإسلامية تحت الهيمنة الأجنبية معياراً نفصل به بين كتب التراث وبين الكتب الحديثة، وذلك أنه بعد الثورة الفرنسية العلمانية، وبعد انتشار رؤاها في كثير من

بلدان العالم، وبعدما غزت تلك الأفكار بلادنا العربية والإسلامية لم يعد المؤثر الوحيد في الفكر والثقافة المصدر الإسلامي، وإنما تداخلت معه مصادر أخرى وزاحمته، بلغ من مزاحمتها عند بعض الناس أن صارت هي الأصل الذي يعوّل عليه؛ بحيث يرد ما خالفه من المصدر الإسلامي، وبحيث يصبح ما يذكر من المصادر الإسلامية بمثابة الاستشهاد وليس عمدة الكلام، ولعل بدايات هذا التأثير في طورها الأول تظهر في كتابات رفاة الطهطاوي وخير الدين التونسي:

من ذلك كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك لخير الدين التونسي (ت ١٣٠٨هـ)، لمطبعة الدولة/ تونس، ط ١، ٢٨٤هـ؛ حيث يذكر أن الظلم مقتضٍ لخراب العمران، وأن استقامة الوزير لا تكفي إذا لم



ومحاولة إخراج ما يمكن إخراجه من هذه المخطوطات مطبوعاً؛ تقديرًا لجهود علماء الأمة على ما بذلوه من جهد في ذلك، وحتى يتيسر وصوله والاطلاع عليه من قِبَل الدارسين والراغبين؛ للاستفادة منه في إيجاد بنية فكرية وهيكلية لنظام سياسي إسلامي في وقتنا الحاضر.

بضاعة إسلامية، ولسان حالهم يقول: هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا، فحاصله تصويب ما عند الآخر المخالف، ويمثل هذا الاتجاه د/ عبد الحميد متولي في كتابه مبادئ نظام الحكم في الإسلام، وخالد محمد خالد في طوره الجديد في كتابه دفاع عن الديمقراطية.

والقسم الثاني: هو من وقف في كتابته عند حد كتاب الإمامة في كتب الأحكام السلطانية، ووقف عند المدوّن في ذلك من غير التفات إلى الواقع، وإلى العوامل الجديدة الداخلة المؤثرة في الواقع، وكل ما قام به في هذا الصدد هو محاولة التعبير عن القديم بلغة معاصرة تكون سهلة الفهم على المتلقي، وهؤلاء قد أحسنوا بالحفاظ على خصوصياتنا، وإن لم يخل بعضها من التأثير بالفكر السياسي الوضعي.

والقسم الثالث: الذي يعتمد الكتاب والسنة المرجع الأساس، ويؤسس بناء عليهما نظاماً إسلامياً في لحمته وسداه، مستفيداً من تاريخنا السياسي، ويقف من الآخرين موقف العزة والعلو، فينتقي انتقاء مما عند الآخرين من الوسائل ما لا يتعارض مع ديننا، ويقدم صورة معاصرة لنظام سياسي ينطلق من شريعتنا قابلاً للتحقيق في أرض الواقع، لم يظهر بصورة كاملة وإن كانت تباشيره تلوح في الأفق.

ولعل من الكتابات المعتزة بنظامها غير المهزومة أمام الفكر الديمقراطي ما كتبه د/ محمد رأفت عثمان في كتابه رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، لدار الكتاب الجامعي/القاهرة، وما كتبه د/ عبد الله بن عمر الدميحي في كتابه الإمامة العظمى لدار طيبة/الرياض ط 1، وما تقدم ذكره في هذه الأقسام هو مجرد أمثلة لا تمثل كل الموجود.

وأخيراً لقد تبين من دراسة د/ نصر محمد عارف أن هناك قدراً كبيراً من مخطوطات كتب السياسة الشرعية تعد بالعشرات ما زالت حبيسة لم تر بعد نور الطباعة، ولعلّي أوجّه من هذا المنبر دعوة إلى مراكز الأبحاث ودور النشر بالالتفات إلى ذلك والعناية به،



معلومات إضافية

موقع المصادر التراثية في الدراسات المعاصرة عن الفكر السياسي الإسلامي:

يتسم التعامل المعاصر مع التراث السياسي الإسلامي بأنه يتم بصورة غير منهجية تقوم على الصدفة والعشوائية، وهو ما تؤكد دراسة الدكتور نصر محمد عارف.. «في مصادر التراث السياسي الإسلامي.. دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل»؛ التي تناولت في أحد جوانبها بالحصص كم المصادر التراثية التي اعتمدها الباحثون المعاصرون في بناء نتائجهم وتعميماتهم، وتحديد نسبتها إلى مجمل ما توصل إليه من هذه المصادر، وهي ٣٠٧ مصادر تراثية مباشرة في علم السياسة - كما عرفه المسلمون-.

ويذكر الباحث أنه اطلع على ٧٤ كتاباً معاصراً تتناول الفكر السياسي الإسلامي، أو أحد ظواهره؛ لتحديد موقع المصادر التراثية من هذه الكتابات فوجد أن:

كتاباً واحداً رجع إلى ٣٣ مصدرًا.

كتاباً ثانيًا رجع إلى ١٩ مصدرًا.

كتاباً ثالثاً رجع إلى ١٦ مصدرًا.

كتاباً رابعاً رجع إلى ١٤ مصدرًا.

كتابين رجعا إلى ١٣ مصدرًا.

خمسة كتب رجعت إلى ١٢ مصدرًا.

ثلاثة كتب رجعت إلى ١١ مصدرًا.

سبعة كتب رجعت إلى ١٠ مصادر.

سبعة كتب رجعت إلى ٩ مصادر.

ثلاثة كتب رجعت إلى ٨ مصادر.

ستة كتب رجعت إلى ٧ مصادر.

خمسة كتب رجعت إلى ٦ مصادر.

ثلاثة كتب رجعت إلى ٥ مصادر.

ثمانية كتب رجعت إلى ٤ مصادر.

خمسة كتب رجعت إلى ٣ مصادر.

كتابين رجعا إلى مصدرين.

كتابين رجعا إلى مصدر واحد.

اثني عشر كتاباً لم ترجع إلى أي مصدر.

ويشير الباحث إلى أنه من خلال النتائج السابقة وجد أن أكثر الكتب التي لعبت دوراً محورياً في الحياة الثقافية



المعاصرة، وأثرت على تصورات الكثيرين ومواقفهم من الفكر السياسي الإسلامي، وأثارت أسئلة عديدة لم يكن لها من موضع في العقل المسلم، مثل «هل هناك سياسة في الإسلام، أم أنه تمامًا مثل المسيحية الأوروبية؟»، و«هل عرف الفكر الإسلامي إنتاجًا فكريًا سياسيًا؟»... إلخ، أكثر هذه الكتب لم يستقرئ شيئًا من التراث الإسلامي السياسي.

وكما أن الكتابات المعاصرة التي تتناول الفكر السياسي الإسلامي، أو أحد ظواهره، لم تستقرئ التراث السياسي الإسلامي بدرجة معقولة تقربها من حدود المصادقية؛ فإن تنوع الباحثين لم ينتج تنوعًا في المصادر، فأكثر من ٨٠٪ ممن كتب في علم السياسة الإسلامي لم يرجع لأكثر من عشرة مصادر، كما أنهم يكررون المصادر نفسها، ولا يوجد بينهم نسبة اختلاف في التعامل مع المصادر؛ إذ إن جميعهم يتعاملون مع مصادر واحدة.

فهناك فقط أربعة كتب تراثية تكررت في أكثر من ٣٠٪ من الكتابات التي كانت محل البحث، والباقي احتل مواقع أدنى، بل إن معظمها لم يُستخدَم إلا من قِبَل باحث واحد أو اثنين، ويفسر د. عارف ذلك بأن السهولة في الوصول إلى الكتاب وذيوعه وانتشاره يعد محددًا أساسيًا في استخدامه في البحث الأكاديمي.

ويرى أن الناشرين والمحققين يحددون منهجية الباحث في العلوم السياسية في الإسلام، بل إنه ليس من المبالغة القول بأن اهتمام المستشرقين وتركيزهم على بعض المفكرين يعد مدخلًا أساسيًا في تحديد المصادر الإسلامية في علم السياسة وتحديد من هم المفكرون السياسيون الذين يجب أن يكونوا في موضع الدراسة والاهتمام.

واتسم التعامل مع المصادر الخاصة بالمفكرين الأكثر ذيوعًا وانتشارًا مثل «الماوردي» و«الفارابي» و«ابن سينا» و«ابن قتيبة» و«الغزالي» و«الجاحظ» بالانتقائية.

فعلى الرغم من أن التعامل مع التراث السياسي الإسلامي خضع للانتقائية والصدفة؛ حيث تم إبراز عدد محدود جدًا من المفكرين، إلا إنه في الوقت نفسه لم يكن التعامل مع هذا العدد المحدود دقيقًا وممنهجًا بصورة علمية؛ إذ خضع بدوره للصدفة والانتقائية، بل والعشوائية؛ حيث لم يتم حصر إنتاج أولئك البارزين بصورة كاملة إلا في حالات نادرة، بل إنه كثيرًا ما يتم التركيز على أضعف كتابات المفكر لا لشيء إلا لأن الكتاب سبق الاهتمام بطبعه، أو لأن العنوان يحمل جاذبية تجعله سياسيًا أكثر من غيره من كتب هذا المفكر أو ذاك.

١- الماوردي:

على الرغم من أن إنتاجه الفكري وصل إلى خمسة كتب؛ إلا إنه لم يُركَّز إلا على «الأحكام السلطانية» دون بقية كتبه التي تعد أكثر أهمية من منظور الفكر السياسي، وليس الفكر الفقه السياسي أو القانون الدستوري، بل إن الرسائل الجامعية التي تعاملت معه وانصبت على دراسة فكره لم تقم أي منها بحصر جميع إنتاج الماوردي، فالدكتور صلاح الدين رسلان في رسالته للدكتوراه عن الفكر السياسي للماوردي لم يرجع إلى «تسهيل النظر وتعجيل الظفر»، وكذلك فعل د. أحمد مبارك البغدادي الذي لم يرجع إلى كتابه «الرتبة في طلب الحسبة»، كذلك نجد د. سعيد بن سعيد الذي أعد رسالته للدكتوراه عن الفكر السياسي لأبي الحسن الماوردي لم يرجع إلى جميع كتبه؛ حيث لم يشير إلى «تسهيل النظر»، و«الحسبة».

٢- أبو حامد الغزالي:

تم التركيز على كتابه «التبر المسبوك في نصيحة الملوك»، والأجزاء الخاصة بالسياسة في «إحياء علوم الدين»،



ولم يتم الرجوع إلى أهم كتبه السياسية، والذي يمثل الإنتاج العلمي المنظم له في هذا الحقل، وهو كتاب «سر العالمين وكشف ما في الدارين»، وقد يكون السبب في إهمال هذا الكتاب -على الرغم من أهميته- أن الشيخ محمد مصطفى أبو العلا قد نشره ملحقاً بكتاب «الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة» مما أعطى انطباعاً بأنه مثل سابقه.

٣- ابن قتيبة الدينوري:

تم التركيز على كتابه «الإمامة والسياسة»، على الرغم من أنه لا يُعد مصدرًا للفكر السياسي الإسلامي، وإنما هو مصدر للتاريخ السياسي، يرصد تطور نظام الدولة الإسلامية المتمثل في مؤسسة الخلافة، ولم يتم الرجوع إلى كتابه «السلطان» المنشور في أول موسوعته «عيون الأخبار» الذي يعد في جوهر الفكر السياسي.

٤- الجاحظ:

على الرغم من أن أغلب أعماله منشورة إلا أنه صُنف على أنه أديب وليس مفكرًا سياسيًا، ومن ثم لم يتم التركيز عليه إلا نادرًا، وعلى كتاب واحد هو «التاج في أخلاق الملوك»؛ في الوقت الذي يوجد له عشرة كتب في علم السياسة ما بين مخطوط ومطبوع، جميعها معلومة المكان، مما يجعل منه مفكرًا في حاجة إلى دراسة، خاصة أنه تعاطى العمل السياسي، وكان له دور فكري بارز في حركة الاعتزال، وإليه تُنسب فرقة من فرق المسلمين في صدر الإسلام.

وعلى ذلك فإن فجميع ما صدر من تعميمات في الدراسات المعاصرة يحتاج إلى مراجعة كاملة على ضوء ما تم التوصل إليه من مصادر فكرية غطت جميع مساحات التاريخ الإسلامي زمنيًا ومكانيًا.

المصدر:

نصر محمد عارف، «في مصادر التراث السياسي الإسلامي.. دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل»، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (سلسلة المنهجية الإسلامية ٧)، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

تهيئة الشعوب للاستعداد في عصر العولمة



محمد إبراهيم مبروك

مفكر إسلامي مستقل

ملخص الدراسة

عند تجاوز النظرة المعتادة للأبعاد السياسية لمسألة الهيمنة الغربية الأمريكية، على العالم إلى التعمق في الأبعاد الفلسفية والإنسانية لها يتكشف عند ذلك مدى بشاعة هذه الهيمنة وآثارها المدمرة على الإنسانية جمعاء.

إنها عملية استعداد تُمارس على الشعوب لا نقول الفقيرة، ولكن «المستضعفة» وتتم تهيئة تلك الشعوب لهذا الاستعداد عبر «السياسة- الفكر- الاقتصاد- الإعلام»، فمن خلال هذه الوسائل تتم تهيئة الشعوب للانقياد.

لا يكاد يكون هناك موضع كبير للجدل في القول بأن الفكر البراجماتي هو الفكر القائد لعصر العولمة، وتفصيل ذلك أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية، وانتقال مركز ثقل القوى الغربية لأمريكا؛ انتقل بدوره الفكر البراجماتي الأمريكي إلى مركز قيادة الفكر الغربي بوجه عام. وبسيادة هذا الفكر على العالم في عصر العولمة غدا الفكر القائد لهذا العصر.

ومما يعتاد قوله: إن الدول الرأسمالية الكبرى تسيطر على الاقتصاد العالمي بالطريقة التي تؤدي إلى استغلال الدول الفقيرة، من خلال آلية الاقتصاد الليبرالي الحر الذي يقود عصر العولمة.

لكن السؤال الذي قد يغيب عن الكثيرين هو: من الذي يقود هذه الدول إلى عملية الاستغلال هذه؟

إنها النخبة البراجماتية المسيطرة على اقتصاد هذه الدول الكبرى، والتي لا تعمل على استغلال شعوب الدول النامية فقط من خلال النخبة البراجماتية المسيطرة عليها، ولكن على الطبقات المتدنية من شعوبها ذاتها.

إن الأفكار البراجماتية تعني الصراع المستمر بين جموع اللاعبين الذين لا يبحثون سوى عن الربح أو المنفعة، دون النظر إلى أي مبدأ وقيمة أخرى؛ فإن نتائج هذه المسألة تكون أكثر بشاعة بالنسبة للدول الفقيرة عما يحدث في الدول الغنية؛ وذلك لأن حجم الربح أو المنفعة في تلك الدول أقل كثيراً.

وفضلاً عن الاستنزاف الدائم لأموال أبناء الشعوب الإسلامية الغنية من خلال ألعاب بورصات التجارة العالمية؛ فإن التركيز على أبناء هذه الشعوب يتم أولاً من خلال صناعة الحاجز العازل بينهم وبين الإسلام؛ والضغط الإعلامي بأن الاقتراب من الإسلام يؤدي بهم إلى الاتهام بتهمة «الإرهاب»، وبذلك يتسنى لهم تشكيل عقول أبناء هذه الأمة من خلال القنوات الإعلامية الموجهة مخبراتياً، والتي لا تنشر فقط الإباحية والفسق، ولكن تعمل بشكل مكثف على نشر العلمانية والإلحاد، وإعلاء قيم المنفعة والمفاهيم البراجماتية الأنانية، حتى سقط الكثيرون من أبناء هذه الشعوب في تخدير الإلهاء الشهواني الدائم.

تهيئة الشعوب للاستعداد في عصر العولمة



محمد إبراهيم مبروك

مفكر إسلامي مستقل

تمهيد:

أعتذر مبدئيًا لكون هذه الدراسة قد تكون صادمة للغالب الأعم من القراء، ولا أقصد بهؤلاء القراء غير المعادين للهيمنة الغربية الأمريكية على العالم فقط، بل أقصد أيضًا المعادين لهذه الهيمنة؛ لأنه عند تجاوز النظرة المعتادة للأبعاد السياسية للمسألة إلى التعمق في الأبعاد الفلسفية والإنسانية لها يتكشف عند ذلك مدى بشاعة هذه الهيمنة وآثارها المدمرة على الإنسانية جمعاء.

إنها عملية استعداد مستهدفة، تُمارَس على الشعوب لا نقول الفقيرة، ولكن «المستضعفة»، وتتم تهيئة تلك الشعوب لهذا الاستعداد عبر «السياسة- الفكر- الاقتصاد- الإعلام»، فمن خلال هذه الوسائل تتم تهيئة الشعوب للانقياد، حسب إرادة تلك الدول المتألمة، أو بتعبير أدق حسب إرادة التُّخَبِ القائدة المسيطرة عليها، كل ذلك تحت غلاف جميل من الشعارات البراقة: الحرية- المساواة- الديمقراطية- التقدم التكنولوجي- التجارة العالمية- تحوُّل العالم إلى قرية واحدة، أي ما يسمى عصر العولمة.

المزيج الفكري الذي يسود عصر العولمة:

اعتاد الباحثون أن يتحدثوا عن عصر العولمة -بعد سقوط المعسكر الشرقي وسقوط الماركسية والأيديولوجيات الاشتراكية الأخرى- بأنه عصر سقوط الأيديولوجيات، وإن كان فوكوياما استثنى من ذلك الإسلام والرأسمالية الليبرالية^(١). فإنه ليس من الدقيق فلسفيًا وصف الرأسمالية الليبرالية بأنها أيديولوجية فكرية، فهي ليست سوى منظومة اقتصادية محددة، لا تستهدف غير الربح، وحتى الليبرالية كتيار سياسي؛ فإنها تعني إتاحة الحرية للتيارات السياسية والفكرية المختلفة، سواء كانت أغلبية أم معارضة دون توجيهها توجيهًا محددًا.

ولو أننا أقصينا الإسلام جانبًا الآن -وهو على العموم لا يصح وصفه بأنه أيديولوجية، وإن كان لا شك يحمل أيديولوجية موجهة-؛ فإنه يكون من الصحيح وصف عصر العولمة بأنه عصر سقوط الأيديولوجيات.

والوصف الآخر الصحيح أيضًا أنه هو عصر أيديولوجية السوق، وأقصد بذلك أنه صحيح مجازًا. وإذا كان المحور الأساس لأيديولوجية السوق هو البحث عن تحقيق الربح؛ فإن ذلك يتوافق تمامًا من الناحية العملية مع تحقيق المنفعة، وهي الغاية التي تستهدفها الفلسفة البراجماتية الأمريكية التي يتم فرضها على

(١) راجع كتابه: نهاية التاريخ.



لا يسعنا الحديث هنا لمناقشة مسألة أيهما يُقدّم على الآخر: الفكر أم الاقتصاد؟ فهي مسألة فلسفية عميقة عتيقة يضيق المجال عنها، ولكننا سنجد أمام الحالة التي نحن بصددنا والمتعلقة بعصر العولمة الذي نعيشه الآن أن كلا البعدين: الفكري والاقتصادي وجهان لعملة واحدة؛ فإذا كانت الغاية المستهدفة من البراجماتية هي المنفعة؛ فإن ذلك لا يكاد يختلف كثيراً من الناحية العملية عن الغاية المستهدفة من الرأسمالية الاقتصادية، وهي الربح، وهذا ما سنبينه تفصيلاً فيما يلي.

لا يكاد يكون هناك موضع جدل كبير في القول بأن الفكر البراجماتي هو الفكر القائد لعصر العولمة، وتفصيل ذلك أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية، وانتقال مركز ثقل القوى الغربية للولايات المتحدة الأمريكية؛ انتقل بدوره الفكر البراجماتي الأمريكي إلى مركز قيادة الفكر الغربي بوجه عام. وبسيادة هذا الفكر على العالم في عصر العولمة غدا الفكر القائد لهذا العصر.

ولا بد أن نقرر أولاً أن الفلسفة البراجماتية قد جاءت كفلسفة أمريكية في الأساس؛ لأنها الفلسفة التي تتسق مع أسلوب الحياة الأمريكي ذاته، أي أنها جاءت لتعبر عما هو واقع بالفعل، يقول في ذلك ويلسون آلن في كتابه «الثقافة الأمريكية»: «إذا كانت النظرة البراجماتية للحياة سائدة ومبتغاة في الولايات المتحدة بأسلوب أكثر انتشاراً، وأكثر صدقاً منه في أي مكان آخر في العالم الغربي؛ فقد كان لها السيطرة الحالية على أغلبية الأمريكيين لمدة طويلة قبل أن يحاول أحد وصفها بأسلوب الفكر المجرد»^(٢).

ومن ناحية أخرى فإن وليم جيمس المنظر الأكبر لهذه الفلسفة قد وضع عنواناً جانبياً لكتابه المسمى بنفس الاسم «البراجماتية» هو «معالجة جديدة لطرائق قديمة في التفكير»، وحقيقة ذلك أن البراجماتية تنطلق في الأساس من المزج بين فلسفتين قديمتين لهما

(٢) ويلسون آلن، الثقافة الأمريكية: ص ٢٤.

العالم الآن، أي أن الأمرين: الليبرالية الاقتصادية، والبراجماتية الفلسفية وجهان لعملة واحدة، كما أشرت سابقاً.

ويبدو أن وليم جيمس الذي تتبأ في مطلع القرن العشرين بسيادة فلسفته البراجماتية على العالم في حوالي عقد من الزمان، كان يحتاج إلى قرن كامل لتحقيق هذه النبوءة، ولكن مع إقرارنا بأن الفلسفة البراجماتية هي الفلسفة القائدة لعصر العولمة؛ فلا شك أن هناك تيارات فكرية أخرى تشارك البراجماتية هذه القيادة، وإن كان بنحو أقل فاعلية، وأقل تأثيراً، مثل النيتشوية، وما بعد الحداثة، والأصوليات الأسطورية، مثل اليمين المسيحي الجديد؛ ليتكون من كل ذلك مزيج فكري متداخل يقوده الفكر البراجماتي، وتضمن من خلاله النخب البراجماتية السيطرة على العالم، وتهيئة الشعوب للاستغلال والهيمنة والاستعباد.

البراجماتية كفكر قائد لعصر العولمة:

ما هو الفكر القائد لعصر العولمة؟ إنه نفس الفكر الذي قاد المعسكر الغربي قبل انهيار المعسكر الشرقي الذي كان يواجهه في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، غاية ما في الأمر أنه بعد انهيار هذا المعسكر الأخير حل هذا الفكر القائد للمعسكر الغربي محل الفكر الذي كان يقود المعسكر الشرقي أيضاً، أي أنه صار يقود العالم أجمع، ومن هنا جاء كونه مُعَوَّلًا، أي تم تعميمه على العالم أجمع، ويأتي بعده ما صاحب ذلك من تطور تكنولوجي في عالم الاتصالات والإنترنت؛ يسر القدرة على انتقال الأفكار والمعلومات بين أرجاء العالم، وإن كانت في الغالب الأعم تنتقل في اتجاه واحد، كما سنبين فيما بعد.

أما الجانب المتعلق بتعميم حرية التجارة، وانهيار الحواجز أمام تدفقات السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود، أو ما يعبر عنه بالبعد الاقتصادي للعولمة؛ فإن ذلك يندمج في تقديرنا هنا بالفكر القائد الذي تحدثنا عنه، وكما سنبين ذلك لاحقاً أيضاً.



وفي كلتا الحالتين فليس هناك شيء يستحق أن نتنازع من أجله. وأولى بنا أن نوفر جهدنا، ونمضي إلى أمور أكثر جدوى وأهمية، أي أن الحقائق ينبغي أن يكون لها نتائج عملية.

لقد كان الحق هو الغاية لكل الفكر الإنساني، لكن وليم جيمس جعل الحق هو مجرد وسيلة إلى الفوائد والمنافع، وهو بهذا لا ينفى عن الحق فقط أي معنى مستقل، ولا يبرر فقط أيضاً الحصول على المنافع بإضفاء صفة الحق عليها، ولكن الأهم من ذلك كله أنه يخلط بين الحقائق والوسائل بطريقة تؤدي إلى تذويب الحقائق بشكل مطلق ونهائي.

ولا يختلف الأمر كثيراً لدى جون ديوي (فيلسوف البراجماتية الآخر الأمريكي أيضاً) فالأفكار في نظر ديوي «لا تعدو أن تكون أدوات

البراجماتية» ليس لها أية عقائد يقينية أو جزمية، أو أية مذاهب أو مبادئ، اللهم إلا طريقتها ومنهجها». وليم جيمس - البراجماتية

يستعين بها صاحبها لتحقيق التوافق مع البيئة، فالفكرة آلة نافعة تعين صاحبها على الحياة، والأفكار الفاشلة تؤدي بصاحبها إلى الهلاك. والأفكار لذلك هي هذه الأشياء والوسائل أو الذرائع التي يتلمسها الإنسان في حياته لتحقيق هذا التوافق»^(٦).

وكما يقول جون ديوي: «فالحق هو ما يهديننا هداية ناجحة، والإمكانية المحققة في مثل هذه الهداية الناجحة هي على وجه الدقة ما نعيه بكلمة الحق»^(٧).

والمبرر الأساس لهذه الطريقة في التفكير هو كما يقول وليم جيمس: إن الأنماط المتعددة من التفكير كلها متعارضة، وليس فيها واحد على سبيل الحصر يستطيع أن يقيم الحجة على دعوى الصحة المطلقة، أفلا ينبغي أن يثير ذلك احتمالاً أو فرضاً أو ظناً، أو حدساً مناصراً بوجهة النظر البراجماتية، وعلى هذا الأساس فإنه يتساءل: وما دامت هذه الأنماط المتعددة من التفكير غير صحيحة، لكنها خدمت أغراضاً معينة

مكانة كبيرة في الفلسفة الإغريقية، التي تنطلق منها الحضارة الغربية بوجه عام، هاتان الفلسفتان هما الفلسفة السفسطائية التي ذهبت إلى أن الحق والباطل وجهان لعملة واحدة، والفلسفة الأبيقورية التي جعلت من اللذة المعيار الوحيد للفضيلة، فأخذت من الأولى نظرتها العبثية للكون، ومن الأخيرة نظرتها النفعية في التعامل مع الأشياء، ثم قدمت ذلك في أسلوب أكثر معاصرة وأكثر مرونة في التعامل مع النوازع الإنسانية المختلفة.

يقول وليم جيمس عن الاتجاه البراجماتي: «إنه اتجاه تحويل النظر بعيداً عن الأشياء الأولية: المبادئ، النواميس، الفئات، الحتميات المسلّم بها، وتوجيه النظر نحو الأشياء الأخيرة: الثمرات، النتائج، الإثارة الوقائع، الحقائق»^(٣).

والبراجماتية «ليس لها أية عقائد يقينية أو جزمية، أو أية مذاهب أو مبادئ، اللهم إلا طريقتها ومنهجها»^(٤)، وأسماء مثل الإله، المادة، العقل المطلق لا نستطيع اعتبارها نهاية مطاف سعينا نحو الحقيقة؛ إذ يتعين على الإنسان من وجهة نظره أن يخرج من كل كلمة قيمتها النقدية الفورية العملية، وأن يُمرّسها على العمل بإظهار كفاءتها في نطاق مجرى خبرته، وعندئذ فهي لا تبدو حلاً بقدر ما تبدو برنامجاً أو منهجاً للمزيد من العمل، «ومن ثم فإن النظريات تصبح أدوات ووسائل لا حلولاً لألغاز، ولا إجابات عن أحجية نستطيع أن نسكن إليها»^(٥).

فنحن علينا أن نضع «كل المفاهيم المطروحة على بساط البحث على المحك البراجماتي، وسنفوز عند ذلك بالنجاة من الجدل الباطل العقيم. فإذا لم يكن ثمة فرق عملي بين قولين بالقياس إلى صحة هذا أو ذاك، إذن فالاثان حقاً عبارة واحدة في شكلين مختلفين، وإذا لم يكن ثمة فرق عملي يحدث، سواء كانت عبارة معينة صحيحة أو باطلة، إذن فالعبارة ليس لها معنى حقيقي.

(٦) دكتور هاني محمد بخيت، البراجماتية الأمريكية المعاصرة، ص ٦٧.

(٧) نقلاً عن المرجع السابق، ص ٧٢.

(٣) وليم جيمس، البراجماتية: ص ٧٦.

(٤) المرجع السابق: ص ٧٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٧٤.



ثم إنه ليس من المهم لدى جيمس أن يكون الله واحداً، أو أن تكون هناك آلهة متعددة؛ حيث يذهب إلى أن «فرض الشرك ليس أقل احتمالاً من فرض التوحيد، فلماذا لا نقول بوجود قوى متعددة تحكم الكون».

وعلى ما سبق؛ فإن الإله المطلوب لدى جيمس يجب أن يكون «صديقاً ومعيناً ووفياً وخادماً، وقد يكون معزياً مقوياً، وقد يكون منذراً معاقباً تبعاً لحالتنا وحاجتنا، وكما أنه هو خادم لنا فهو رفيق كثير المطالب دائم الحاجات؛ لأن ذلك يفرض علينا واجبات جديدة ومهمات كثيرة تبعث فيما حولنا جواً من العواصف والمخاطر، من شأنه دائماً أن يشحذ هممنا، وأن يوقظ فينا أعلى الإمكانيات، وهو نفسه يستمد من ولائنا وإخلاصنا عظمة وجوده ومقدمات بقائه؛ لأنه إله متناهٍ هو نفسه جزء من العالم»^(٩).

ولأن الله عنده شخصية متناهية؛ فإنه لا يمكن أن يحيط بكل شيء، أو أن يعرف كل شيء، وليس في استطاعته أن يتمنى لنا خيرية العالم؛ لذلك فهو لا يفرض علينا طريقاً معيناً نكون ملتزمين أمامه أن نسير فيه، هذا فضلاً عن أنه هو نفسه ليس بقادر على كل شيء، ولكنه ليس إلا واحداً من بين متعاونين كثيرين في وسط جمهرة من المتحكمين في هذا العالم. تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

ومن الواضح أن جيمس أراد أن يستخدم الدين استخداماً نفعياً بحسب مذهبه، فقد استعاض عن الاعتقاد بالله بإرادة الاعتقاد فيه، على حد قول الفيلسوف الإنجليزي بريتر أندرسن، ولم يكتف بذلك بل إنه أراد أن يصنع ديناً وإلهاً «أو آلهة متعددة» بحسب ما يفضل بالهيئة والكيفية التي تخدم أغراضه هو، بل وبحسب ما يوحي به مزاجه المتغير، المهم فقط أن يمنحه ذلك الاعتقاد هو ومريديه الطمأنينة والسكينة، أو بقول أدق وأكثر تحديداً يمكنهم من مواصلة حياة المنفعة واللذة التي يريدونها، وفي ذلك قمة العبث.

لكم، فلماذا لا يثير ذلك -ولو حتى احتمالاً- مناصراً لمقولتنا: إن الحقائق ينبغي أن تكون هي الوسائل التي نستطيع بها أن نصل إلى ما نريد.

أي أن الرجل يبدأ بموقف عبثي من الكون، وينتهي بنا إلى موقف عبثي أيضاً، ثم يقول لنا: إنه مادام الأمر كذلك فبدلاً من اليأس والمرارة والسأم، على كل منا أن ينتفع بما يريح نفسه ويجد فيه المنفعة واللذة، ولو بشكل مؤقت ومتغير، وعليه لكي يستريح تماماً - كما يظن وليم جيمس - أن يعتقد أن ذلك الذي يفعله هو الحقيقة.

وكما يظهر من كلام الرجل؛ فإنه لا يؤمن بالحق أو الحقيقة أصلاً، ولا يبحث عنها، ولا يهمله في شيء أن يبحث عنها، إنما يحاول فقط أن يقدم تبريراً فلسفياً لكل من يعمل على ما ينفعه، ولكي يرضينا فقط، ويقوّي من عزيمة من يتفق معه في ذلك، فقد أطلق على هذه التبريرات لفظ الحقائق. ومن ثم تكون خلاصة المذهب هي «البحث عن تبرير للمنافع كما يراها أصحابها في عالم يخلو من الحقائق، وقد أرهقه البحث عنها».

الموقف البراجماتي من الدين:

هنا يبلغ الغي البراجماتي مداه، ويحصد وليم جيمس الحصاد؛ فالدين الذي قُتل من أجله بلايين البشر على امتداد العصور، والذي يعتبر الموقف منه أهم ركيزة للإنسان؛ لا ينظر إليه وليم جيمس إلا على أنه محقق لبعض المنافع، وأن قبوله مشروط بتحقيق تلك المنافع وليس مهماً بعد ذلك الإيمان بالدين نفسه، مادام أن إرادة الاعتقاد فيه تكفي لتحقيق المطلوب، بل وليس مهماً الاعتقاد بدين معين، فأى دين يحقق النافع المطلوب منه يكون مقبولاً، وكل فرد يكون حراً في القيام بتجربته العقائدية التي يختار على أساسها الدين الذي ينفعه فليس من المهم لدى الرجل أن يكون الله ذا وجود أو لا وجود، ولكن المهم كما يقول: «أن نتمتع بإلهنا إذا كان لدينا إله»^(٨).

(٩) زكريا إبراهيم، دراسات في الفلسفة المعاصرة، ص ١١٢.

(٨) وليم جيمس: البراجماتية: ص ١٢٧.



واهتداء بنيتشه فقد قلب فوكو رأساً على عقب النظرة الدارجة عن العلاقة بين القوة والمعرفة؛ حيث يقول إيان كريب في كتابه «النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس»: «إذا كانت القوة هي الدافع لفعل أشياء لم يكن باستطاعتنا القيام بها من دونها؛ فإن فوكو يرى أن المعرفة هي في ذاتها قوة تمارسها على الآخرين؛ لتحدي الآخرين، أي أن المعرفة ما عادت أداة للتجريد بل أصبحت أداة للاستعداد»^(١١).

ولأننا لا نستطيع أن نذكر هنا التوجهات أو الأبعاد المختلفة للأفكار الما بعد حدثية؛ فإننا نذكر أهم سماتها

الأساسية التي تتلخص في:

عدم إمكانية المعرفة - فقدان اليقين - فقدان المعنى - فقدان الجدوى - الذات المنقسمة - التشرذم - الانحلال والتشظي.

وقد لا يكون لهذه الفلسفات نصيب كبير من الأتباع خارج الأكاديميات العلمية وخواص المثقفين والفنانين، ولكننا سنرى (ويا للعجب في ذلك) أن هذه الأفكار تمثل الآن واقعاً عملياً لشرائح عديدة من الشعوب الإسلامية الفقيرة في عصر العولمة، بعد أن كانت مجرد أفكار تنظيرية لبعض الفلاسفة الغربيين.

الارتداد إلى الأصوليات الأسطورية:

وكما رأينا فيما سبق بالنسبة للبراجماتية وما بعد الحدثية؛ أننا أمام موقفين فلسفيين مختلفين ناجمين عن بلوغ النسق الفلسفي الغربي العلماني العجز الكامل في الإجابة عن الأسئلة المصيرية الباعثة على القلق الإنساني؛ بعد إجهاده تماماً عبر مسيرة التطور الحضاري: موقف تحليلي يقدم الإلهاء الحسي المتواصل بديلاً عن البحث

(١١) إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس، ص ١٠٨.

السمات الأساسية للأفكار الما بعد حدثية:



الفكر الما بعد حدثي:

إذا كانت البراجماتية فلسفة تحايل وتكيف مع الواقع المعاش؛ فإنه من نفس مضمون العجز الفلسفي الكامن في الفكر العلماني في أقصى تطوره الذي انطلقت منه الفلسفة البراجماتية انطلق اتجاه آخر مزاحم للفكر البراجماتي بعض الشيء هو اتجاه الأفكار الما بعد حدثية.

فإذا كانت الحدثية مثلت ثورة على الرؤى الدينية؛ فإن ما بعد الحدثية تمثل انعتاقاً عن الرؤى الدينية والأيديولوجيات الفلسفية معاً، فهي تمثل - كما يقول فيلسوفها البارز جان فرانسوا ليوتار - «إمكانية التآكل الكامنة في نهج إضفاء المشروعية على الآخر، وهو جهاز الانعتاق المنبثق عن التنوير»^(١٠).

فما بعد الحدثية تحمل من الحدثية الذات المنقسمة المفتتة، لكنها تمحو كل مسافة نقدية منها، فهي ضد الضد؛ حيث يكون ذلك لشيء أساس هو عدم إمكانية المعرفة، ومن ثم فهي ضد الاستلاب؛ لأنه لم يعد ثمة ذات لتُستلب، ولا شيء يجري الاستلاب عنه، والأصالة لم تُرفَض بقدر ما نُسيِتت ببساطة.

(١٠) ما بعد الحدثية، مجموعة دراسات، أحمد حسان، ص ٥٦.



ظهورها عن نيتشه... علاوة على أن نظرية الحقيقة عند نيتشه تشبه نظرية البراجماتية؛ فالحقائق من صنع الإنسان، ومقياس صحة الأفكار هو نفعها أو صلاحيتها للعمل، ومن هنا كان تغير الحقائق بتغير المواقف وما يصلح لكل منها، فاخفت الحقيقة الثابتة^(١٣).

أما أهم نقاط الخلاف بين الفلسفتين فهي ثلاث: الأولى تتعلق بنظرية (موت الإله عند نيتشه)، ومن ثم إنهاء العلاقة تمامًا بالدين.

والثانية نظرية «الإنسان الأعلى أو السوبرمان» وهي تعني -فيما تعني- تعالي الإنسان عما هو متاح، وابتداع رغبات وطموحات تتفوق على الدوام على ما اعتاد عليه البشر، والسعي إلى تحقيقها بكل قوة دون النظر إلى أي اعتبار آخر.

والثالثة تتعلق بنظرية إرادة القوة؛ حيث يرى نيتشه «أننا إرادة قوة، وأن كل ما هو إنساني وحيواني مفعم بالحيوية والنشاط يعبر هو الآخر عن إرادة القوة»^(١٤).

ومن الناحية السياسية العملية يشير الباحثون إلى تأثير هذه الفلسفة في فكر ألمانيا النازية، وفكر تيار المحافظين الجدد المعاصرين، ويمكن الإشارة أيضًا بكل وضوح في تمثها -ولا أقول تأثيرها- في الممارسات الإسرائيلية على الواقع العربي، بل وأكثر من ذلك تمثها في واقع الشعوب المستضعفة من خلال النخب المتحكمة فيها، والتي لا تتورع عن اتخاذ القوة معها بأية قواعد أو قيم.

والغريب في الأمر -وهو ليس غريبًا في هذا العصر- أن هناك قناة فضائية عربية ترّوج لهذه الفلسفة، وتدعو إليها ليل نهار من خلال إعلان دائم يتخلل بثها ولا يكاد ينقطع؛ يظهر فيه شخص بهيئة (السوبرمان) تمامًا يقوم بالتعدي على الآخرين بعنف وقسوة بالغة، بزعم الرغبة في القضاء على الملل، وهو ما يعبر عن صميم الفلسفة النيتشوية.

(١٣) راجع فؤاد زكريا، نيتشه محاولة جديدة لقراءة فريدريك نيتشه، نقلًا عن دكتوراه وفاء عبد السلام علي جعفر، ص ٤٥ - ٤٦.
(١٤) محمد إبراهيم مبروك، نقد المذاهب المعاصرة، فصل النيتشوية، كتاب تحت الطبع.

الفلسفي، وبذلك يتم تكريس الوعي الغربي في اللاهات وراء رغبات تتجدد على الدوام، ولا يمكن تليبيتها أبدًا، وهذا هو الموقف البراجماتي.

والموقف الثاني موقف جادّ صريح مع النفس، يعترف بهذا العجز، ويستسلم له بما يحمله ذلك من تشردم وانهيار وعدم جدوى، وهذا هو الموقف الما بعد حدائي.

وهذا يعني أنه مع الافتراض الطبيعي بوجود قلقين في هذا الموقف الما بعد حدائي؛ فإن ذلك قد يدفعهم إلى البحث عن الحقيقة في نسق آخر غير النسق العلماني.

أي أن الموقف المابعد حدائي بما يمثله من نقطة نهائية للنسق العلماني قد يكون هو المعبر الذي تنتقل إليه العقول الغربية إلى أنساق فكرية أخرى^(١٥).

وهذا ما حدث بالضبط، وهو ما يفسر تبني الكثير من هذه العقول للأنساق الدينية البديلة. فإذا كان الإسلام يتقدم في الغرب تقدمًا مذهلاً؛ فإنه قد حدث أيضًا توجيه الكثير من الغربيين إلى تبني الأصوليات الأسطورية، مثل اليمين المسيحي الجديد.

وفي الحالة التي نحن بصدها في العصر الحالي (الولاية البوشية الأمريكية) تم تحالف النخب البراجماتية مع هذا اليمين المسيحي الجديد (المتحالف مع الجمهوريين) تحت قيادة جورج بوش الابن (المتعاطف على الأقل مع هذا التيار ضد شعوب العالم المستضعفة التي يتم سحقها كل يوم تحت قيادة هذا الرجل الذي يقول عن نفسه أنه ياتمر بإرشادات المسيح.

النيتشوية:

يرى بعض الباحثين في فلسفة نيتشه استباقًا للبراجماتية، فكلاهما يشترك في الحملة على العقل الخالص، وردّه إلى المقتضيات الحيوية للإنسان، كما أن الوجه السلبي للبراجماتية المتمثل في نقد الأسس الميتافيزيقية القديمة يكاد يكون ترديدًا لآراء سبق

(١٥) راجع محمد إبراهيم مبروك، الإسلام والغرب الأمريكي، نظرية في تفسير الصراع، ص ٢٩١.



الأسس الفكرية المعلنة: العلمانية غير الملحدة - احترام الله كمهندس أعظم للكون - التسامح مع أي دين.

يقول الواعظ الماسوني الأشهر جيمس أندرسون في كتابه «الداستير» صدر عام ١٧٢٣م: «إن الماسوني كان يُلقن ألا يكون كافرًا غيبًا، وألا يكون مفكرًا حرًا غير متدين»^(١٦) وأن يحترم السلطات المدنية، وألا يشترك في الحركات السياسية، ولأن الماسونيين رفضوا المعتقدات الكنسية الجامدة فهم يحترمون الله كمهندس أعظم للكون، ويتسامحون مع أي دين»^(١٧).

وأياً كان الأمر في حقيقة الماسونية؛ فإن ما يهمننا هنا هو الظاهر الماسوني المتعلق بشعاراتها (الحرية المساواة - الإخاء - التسامح الديني)؛ حيث يستخدم هذا الظاهر كرداء جميل تختبئ وراءه كل الدعوات

والمخططات الإجرامية لأصحاب المصالح المختلفة. ويُعد وصمة إعلامية تتردد صباحاً ومساءً في القنوات الفضائية ليمرر من خلالها الغزو الفكري والثقافي والاقتصادي، والدعوات الإباحية والهدامة.

كما أن المنظور الماسوني لله كمهندس أعظم للكون يتوافق إلى حد كبير مع المنظور البراجماتي لله كإله محدود، لا يوجب التزامات محددة. تعالى الله عن ذلك.

أما النفاق بالحديث عن الحرية والإخاء والمساواة؛ فيعبر عنه تماماً حديث سيدة أمريكا الأولى - زوجة بوش الابن - في المؤتمر الانتخابي للجمهوريين في سبتمبر ٢٠٠٨م عن إنجازات الحزب الجمهوري في منح الحرية لخمسين مليون إنسان هم عدد سكان العراق وأفغانستان!!

أليس ذلك جنوناً أم حقيقة براجماتية؟ أم هما الاثنان معاً.

(١٦) نتحدث هنا عن ظاهر الماسونية المعلن؛ لأنها في الحقيقة سميت بذلك بحسب المنضمين إليها.

(١٧) الموسوعة السوفيتية الكبرى عام (١٩٧٧م)، نقلاً عن د. علي شلش، تاريخ الماسونية في مصر: ص ٤٣.

الظاهر الماسوني المستخدم:

نظراً لأن الماسونية ما هي إلا منظمة سرية في الأساس يكتنفها الكثير من الغموض والأسرار، خصوصاً فيما يتعلق بمنشئها التاريخي، والقوى المحركة لها؛ فإن تعريفها يختلف باختلاف المنظور الذي ينطلق منه هذا التعريف، ومن أهم النظريات التي تتحدث عن أصل الماسونية تلك النظرية التي ترجع بها إلى بناء الأحجار في العصور الوسطى، أو إلى الأديرة القديمة أو هيكل سليمان.

وهناك نظرية لا تكتفي بهذا بل تعود بها إلى نوح أو إلى آدم.

ونظرية أخرى تقول: إنها نتاج فرسان الهيكل بعد قمع هذه الجماعة عام ١٣١٢م.

وهناك من يقول: إنها مستمدة من الآثينيين^(١٥)، أما أشهر هذه النظريات جميعاً خصوصاً في العالم الإسلامي فهي أنها جاءت من تدبير اليهود، لئتمكنا من ورائها من حكم العالم بشكل خفي، وتعود تاريخياً -بحسب المنتسبين إليها- إلى جماعات عمال البناء السرية في العصور الوسطى، أو قبل ذلك بكثير.

وعلى الأسس السابقة؛ فإن التعريف العام للماسونية الذي قد يجمع النظريات السابقة هو أن: الماسونية منظمة سرية تحمل شعارات الحرية والإخاء والمساواة، وتحقيق التعاون بين البشر، في نفس الوقت الذي تمارس فيه طقوساً سرية غامضة، وينسب إليها العديد من المؤامرات التاريخية كالثورة الفرنسية، والبلشفية والأناطورية، ويُنهم اليهود بإدارتها من وراء الستار.

أياً ما كان الأمر؛ فإن ما يهمننا في الموضوع هو تلك الشعارات التي ترفعها الماسونية في الظاهر: الحرية والإخاء والمساواة، أضف إلى ذلك -وقبل كل ذلك-

(١٥) وزمان ماكنزي في كتابه «الجمعيات السرية»، راجع في تفسير منشأ الماسونية، ص ٢٢.



السيطرة الاقتصادية:

مما يعتاد قوله أن الدول الرأسمالية الكبرى تسيطر على الاقتصاد العالمي بالطريقة التي تؤدي إلى استغلال الدول الفقيرة، ونهب مواردها من خلال آلية الاقتصاد الليبرالي الحر الذي يقود عصر العولمة.

لكن السؤال الذي قد يغيب عن الكثيرين هو: من الذي يقود هذه الدول إلى عملية الاستغلال هذه؟ إنها النخبة البراجماتية المسيطرة على اقتصاد هذه الدول الكبرى، والتي لا تعمل على استغلال شعوب الدول النامية فقط من خلال النخبة

البراجماتية المسيطرة عليها، ولكن على الطبقات المتدنية من شعوبها ذاتها. المهم أنه يتم في النهاية سحق الجماهير الغفيرة من مجتمعاتنا في طاحونة الاقتصاد الليبرالي العالمي، ومن ثم إلهائها التام عن كل ما يخرج عن نطاق ذواتها المتعلقة على مجرد البحث عن كفافها اليومي، ومن ثم استسلامها التام لدائرة الاستعباد العالمي.

ولكن القصة طويلة وعميقة، ونبدأ شرحها بإيضاح ما نعنيه بهذه النخبة البراجماتية الاقتصادية.

يقول الدكتور إسماعيل صبري عبد الله في هذا الصدد: «ما زال المشتغلون بالسياسة وأفكارها حبيسي مفهوم أن المجتمع الدولي مكون من حكومات مستقلة ذات سيادة وأعضاء في الأمم المتحدة، وتتفاوت بطبيعة الأحوال أوزان هذه الحكومات، وتدخل في صراعات وتحالفات، وللدول الكبرى نصيب الأسد في إدارة شؤون العالم وفي الصراع على من يتولى القيادة فيه، ومن هنا سال كثير من المداد في مقالات وكتب عن العالم ذي القطبين الذي صار عالمًا واحدًا. وواقع الأمر أن القوى الفاعلة في هذه التطورات هي في التحليل الأخير الشركات متعددة الجنسيات»^(١٨).

ولا خلاف لنا مع هذا التحليل سوى أن هذه القوى ليست القوى الفاعلة الوحيدة كما يقصد ذلك الماركسيون، وإنما هو تحالف برجماتي بين النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية المسيطرة، كما سنبين فيما بعد.

إن الدخول لتلك الدائرة الاقتصادية العولمية يتطلب

قيام حكومات الدول بقبول برنامج التكييف الهيكلي التي تمليها عليها المؤسسات الثلاث الكبرى التي تدير الاقتصاد العالمي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وليس من المهم فقط أن تقبل الدولة برنامج التكييف،

الدول الرأسمالية الكبرى تسيطر على الاقتصاد العالمي بالطريقة التي تؤدي إلى استغلال الدول الفقيرة، ونهب مواردها من خلال آلية الاقتصاد الليبرالي الحر الذي يقود عصر العولمة.

بشروطه وسياساته المعروفة، وما تنطوي عليه من تكاليف اجتماعية باهظة حتى يقبل رأس المال الأجنبي الانسياب إلى البلد «بل يجب أن يتأكد أصحاب رأس المال أنه لن يحدث تراجع عن تلك السياسات؛ مما يتطلب أن يكون هناك ما يراه ضروريًا لضمان ضبط العلاقات الاجتماعية في ضوء ما رسمته هذه البرامج.

ومن هنا تأتي أهمية إيجاد تحالفات اجتماعية تستفيد من هذه البرامج، وتشكل قاعدة سلطة الدولة، ويكون لها مصلحة في استمرار تنفيذ تلك البرامج. وهنا يذكر البنك الدولي صراحة أنه «ربما يتوقف نجاح تدبير التكييف على إمكان قيام ائتلافات من المستفيدين». المسألة إذن ليست مجرد حزمة من السياسات الاقتصادية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية، إنما الأهم من ذلك بكثير هو التأثير في العلاقات الاجتماعية، وبالذات إبقاء مستوى الأجور منخفضًا، وإيجاد شرائح اجتماعية تستفيد من حزمة هذه السياسات، وتعتمد عليها سلطة الدولة»^(١٩).

إن الدخول في الدائرة الاقتصادية الاستيعابية العولمية لن تترك شرحها لهذا أو ذاك من الإسلاميين الموصومين بالإرهاب، أو لأولئك الاشتراكيين الذين يمثلون الجبهة

(١٩) د. رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، ص ٢٤٥.

(١٨) د. إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة والتنمية المستقلة: ص ٤٧.



إن التناقض بين التحول في روسيا الذي وضعت هندسته المؤسسات الاقتصادية الدولية، والتحول في الصين الذي وضعت الصين تصميمه بنفسها، لا يمكن أن يكون أكبر من ذلك»^(٢٢).

والأكثر من ذلك أن مجموعة السياسات التي يقدمها صندوق البنك الدولي الآن تخالف تمامًا مجموعة الأفكار الكنزية التي قام على أساسها، ولكنها تضمن دفع الدول النامية على العمل ضد طبقاتها الفقيرة، فكما يقول ستينجلر: «بمرور السنوات تغير الصندوق بشكل ملحوظ عما كان في بدايته، لقد تأسس على عقيدة أن الأسواق تعمل غالبًا بشكل سيئ، في حين أنه الآن يدافع عن سيادة السوق، بحماسة أيديولوجية.

لقد تأسس على عقيدة أن هناك حاجة لضغط دولي على البلدان، لكي تكون لها سياسات اقتصادية وتصحيحية أكثر مثل زيادة الإنفاق، أو خفض الضرائب، أو خفض معدل الفائدة، ولتحفيز الاقتصاد - حاليًا لا يقدم صندوق النقد الدولي أموالاً، إلا إذا بدأت الدول في تطبيق سياسات، مثل خفض العجز في الموازنة، أو زيادة الضرائب، أو زيادة معدل الفائدة، مما يؤدي إلى انكماش الاقتصاد. إن كينز قد يتقلب في قبره لرؤيته ما حدث لابنه»^(٢٣).

حتى بعض المكاسب التي من الممكن أن تكون قد حققتها العولمة؛ فإنها لا تتكافأ على الإطلاق مع الثمن الذي دُفع فيها.

«إن كانت مكاسب العولمة في العديد من الأمثلة أقل مما ادعى أنصارها؛ فإن الثمن الذي دُفع كان أكبر؛ حيث تم تدمير البيئة وإفساد العقليات السياسية، كما أن معدل شرعية التغيير لم يُتَح للبلدان الوقت للتكيف الثقافي. إن الأزمات التي جلبت في أعقابها بطالة كثيفة تبعتها بدورها مشكلات التحلل الاجتماعي طويل المدى»^(٢٤).

(٢٢) المرجع السابق: ص ٢٦.

(٢٣) المرجع السابق ص ٢٨.

(٢٤) المرجع السابق: ص ٢٣.

الفكرية الاقتصادية المضادة للرأسمالية الليبرالية التي تقود العولمة الاقتصادية الاستعدادية، ولكن سنترك ذلك لواحد من أهم أساطينها الدكتور ستينجلر الأكاديمي المعروف والنائب السابق لرئيس البنك الدولي، يقول: «إن الهوة المتزايدة بين من يملكون ومن لا يملكون قد تركت أعدادًا في العالم الثالث في فقر رهيب؛ حيث يعيش الفرد بأقل من دولار في اليوم، بالرغم من الوعود المتكررة التي قُطعت على امتداد العقد الأخير من القرن العشرين بخفض الفقر؛ فإن العدد الفعلي لمن يعيشون في الفقر زاد حاليًا بحوالي ١٠٠ مليون. حدث ذلك في الوقت الذي زاد فيه فعلاً إجمالي الدخل العالمي بنسبة ٢,٥٪ سنويًا في المتوسط»^(٢٥).

هل تكالفت جهود مؤسسات العولمة بالنجاح في دول المجتمع النامي؟

يقول ستينجلر في ذلك: «إن في كل مظهر من مظاهر العولمة، وليس فقط في مجال تحرير التجارة، لم تكن الجهود - وإن بدت حسنة النية - بالنجاح، بل أظهرت نتائج عكسية، وعندما فشلت مشروعات زراعية أو بنية تحتية زكاهها الغرب، وقام مستشارون غربيون بوضع تصميمها وموّلها البنك الدولي أو آخرون؛ فإن الشعب الفقير في العالم النامي يظل مطالبًا بتسديد القروض، إلا لو كان هناك شكل من أشكال إسقاط الدين»^(٢٦).

أما بالنسبة لروسيا والدول الاشتراكية:

ف«إن العولمة وإدخال اقتصاد السوق لم يحقق النتائج الموعودة في روسيا، وأغلب الاقتصاديات الأخرى التي تقوم بعملية التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق.

لقد قال الغرب لهذه الدول: إن النظام الاقتصادي الجديد سيجلب لهم رخاءً اقتصاديًا غير مسبوق، وبدلاً من ذلك فقد جلب لهم فقرًا غير مسبوق. لقد أثبت اقتصاد السوق من نواحٍ كثيرة بالنسبة لأغلب الناس أنه أسوأ مما تتبأ به زعماءهم الشيوعيون.

(٢٥) جوزيف ستينجلر، ضحايا العولمة ص ٢٥.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٨.



النامي. إن هذه المؤسسات لا تمثل الأمم التي تخدمها»^(٢٦).

«وتنشأ المشكلات أيضاً من حقيقة «من الذي يتكلم عن بلد ما في صندوق النقد الدولي؟» يتولى ذلك وزراء المالية، ومحافظو البنوك المركزية، أما في منظمة التجارة العالمية فيتولى هذه المهمة وزراء التجارة، ويرتبط كل واحد من هؤلاء الوزراء ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من أصحاب المصالح الخاصة «داخل» بلادهم.

وبالتالي يعكس وزراء التجارة اهتمامات مجتمع رجال الأعمال: المصدرون الذين يريدون رؤية أسواق جديدة تُفتح أمام منتجاتهم، كذلك منتجو السلع الذين يتنافسون مع الواردات الجديدة، بالطبع يريد أصحاب هذه المصالح الخاصة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الحواجز أمام التجارة، والاحتفاظ بأي قدر من الدعم يستطيعون إقناع الكونجرس (أو برلماناتهم) بمنحه لهم.

ولا تحظى حقيقة أن الحواجز التجارية ترفع الأسعار التي يدفعها المستهلكون، أو كون الدعم يفرض أعباءً على دافعي الضرائب، إلا باهتمام ضئيل؛ مقارنة بمكاسب المنتجين - كما تحظى قضايا البيئة وقضايا العمل باهتمام أقل بكثير، باستثناء اعتبارها عقبات يتعين التغلب عليها، ويرتبط وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع المالي، فهم يأتون من شركات مالية، وبعد انتهاء فترة خدمتهم الحكومية، يعودون إلى تلك الشركات.

إن وزير الخزانة الأمريكي خلال أغلب الفترة المذكورة في هذا الكتاب روبرت روبن جاء مثلاً من أكبر بنك استثماري SACHSGALDMAN، وذهب إلى شركة سيتي جروب التي تسيطر على أكبر بنك تجاري «سيتي بنك». والرجل الثاني في صندوق النقد الدولي خلال تلك الفترة ستان فيشر ذهب مباشرة من الصندوق إلى سيتي جروب، ومن الطبيعي أن يرى هؤلاء الأشخاص العالم من خلال عيون الجماعة المالية، ومن الطبيعي أيضاً أن تعكس قرارات أية مؤسسة وجهات

لصالح من تتم هذه السيطرة الاقتصادية العولمية؟

لنقل أولاً: إنها لصالح الدول الكبرى الغنية، فكما يقول ستينينجلر: «من الممكن أن تكون المؤسسات قد أمدتاً بلداناً ما بوجهات نظر اختيارية، بالنسبة لبعض تحديات التنمية والتحول، وبفعل ذلك تكونان قد دعمتا العمليات الديمقراطية، لكن كان كلاهما مدفوعين بالإرادة الجماعية للسبعة الكبار (حكومات أهم سبع دول متقدمة)، وخاصة وزراء ماليتهم ووزراء خزانتهم، وفي أغلب الأحيان يكون آخر ما يريدونه هو نقاش ديمقراطي حول الاستراتيجيات البديلة»^(٢٥).

لكن ستينينجلر يشرح المشكلة بشكل أعمق، فيبرز كيف تتم هذه العولمة الاقتصادية الكبرى ليس لصالح الدول الغنية فقط، ولكن لصالح النُخب المسيطرة على مؤسساتها الاقتصادية تحديداً، يقول ستينينجلر في ذلك: «إن أساس مشكلات صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى هو التوجيه والسيطرة: أي من الذي يقرر ما تفعله هذه المؤسسات.

إن من يسيطر على هذه المؤسسات ليس أغنى البلدان الصناعية وحدها، لكن المصالح التجارية والمالية في تلك البلدان أيضاً، ومن الطبيعي أن تعكس سياسات هذه المؤسسات على ذلك، ويرمز اختيار رؤساء هذه المؤسسات للمشكلة التي تعاني منها، بل إن ذلك الاختيار يساهم في اختلالها الوظيفي في أغلب الأحيان، فبينما تتركز حالياً كل أنشطة صندوق النقد والبنك الدوليين تقريباً في العالم النامي (كل إقراضها بالطبع)، نجد أن ممثلي الدول الصناعية هم الذين يتولون قيادتها (بمقتضى عرف أو اتفاق ضمني، يكون دائماً رئيس صندوق النقد الدولي أوروبياً، ورئيس البنك الدولي أمريكياً).

ويتم اختيارهم وراء أبواب مغلقة، بل ولا يشترط لتولي الرئاسة أن يكون للمرشح صلة بأية تجربة في العالم

(٢٦) المرجع السابق ص ٣٥.

(٢٥) المرجع السابق ص ٢٩.



بالعقول»: «يقوم مديرو أجهزة الإعلام في أمريكا بوضع أسس عملية تداول الصور والمعلومات، ويشرفون على معالجتها وتنقيتها، وإحكام السيطرة عليها، تلك الصور والمعلومات التي تحدد معتقداتنا ومواقفنا، بل وتحدد سلوكنا في النهاية»^(٢٩).

فالسيطرة السياسية تعتمد أساساً على السيطرة الإعلامية، وإنه «يتعين فهم الأمة بوصفها نظاماً اتصالياً»^(٣٠).

ويشرح هربرت شيلر عملية السيطرة الإعلامية في كتاب آخر هو «الاتصال والهيمنة الثقافية» فيقول: «حالمًا تبدأ عملية السيطرة؛ فإنها تمتد إلى جميع الشبكات المؤسسية في المجتمع الذي يخضع لها، وبما أن البنية الأساسية لمؤسسات التنشئة الاجتماعية وثيقة الترابط والتشابك؛ فإن توقف تيار في إحدى القنوات سرعان ما ينتقل إلى غيرها أو يسعى إلى أن يجد فيها دعمًا له»^(٣١).

ولكن ما الذي يحدث بالنسبة للنُخب السياسية والإعلامية المهيمنة عند إدخال مجتمع ما إلى النظام العالمي الحديث؟ يقول شيلر في ذلك: «تتم استحالة الطبقة المهيمنة فيه، والضغط عليها، وإجبارها ورشوتها أحياناً، كي تشكل المؤسسات الاجتماعية في اتساق مع قيم المركز المهيمن في النظام وبنائه، أو حتى الترويج لها»^(٣٢).

أما بالنسبة لوسائل الإعلام العامة كالإذاعة والتلفزيون؛ فإنها تحتل مركز الصدارة في المشروعات العاملة التي تستخدم في عملية التغلغل. ومن أجل تحقيق درجة كبيرة ومهمة من التغلغل، فلا بد من أن تستحوذ القوة المهيمنة المتغلغلة على وسائل الإعلام ذاتها، ويتم

نظر ومصالح أولئك الذين يتخذون القرارات، ولا يوجد ما يدعو للدهشة عندما نجد أن كل سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح التجارية والمالية لتلك الجماعات في البلدان المتقدمة»^(٣٧).

وهكذا يلخص ستبينجلر هذه السيطرة العالمية التي تربط بين النخب الاقتصادية للدول الغنية والنخب الاقتصادية للدول للمستضعفة تلخيصاً تاماً في الفقرة

على الرغم من التسليم العام بالأثر الكبير لوسائل الإعلام في توجيه الشعوب، سواء كان هذا التسليم من جانب المثقفين أو عوام الناس؛ فإن الكثيرين من هؤلاء وهؤلاء مازالوا لا ينتبهون إلى أن هذا التأثير يكاد يبلغ حد السيطرة التامة

التالية «للأسف ليس لدينا حكومة عالمية مسؤولة أمام شعب كل بلد، تشرف على عملية العولمة بطريقة مشابهة للطريقة التي قادت بها الحكومات الوطنية عملية تشكيل الاقتصاديات الوطنية، لدينا بدلاً من ذلك نظام يمكن تسميته «سيطرة عالمية بدون حكومة عالمية»، نظام

تسيطر على الساحة فيه منظمات معدودة (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) وعدد قليل من اللاعبين (وزراء المالية والتجارة المرتبطون ارتباطاً وثيقاً ببعض المصالح المالية والتجارية) غير أنه في ظل هذا النظام لا يملك عملياً العديد من البشر ممن يتأثرون بقراراته حق الكلام»^(٣٨).

السيطرة الإعلامية:

وعلى الرغم من التسليم العام بالأثر الكبير لوسائل الإعلام في توجيه الشعوب، سواء كان هذا التسليم من جانب المثقفين أو عوام الناس؛ فإن الكثيرين من هؤلاء وهؤلاء مازالوا لا ينتبهون إلى أن هذا التأثير يكاد يبلغ حد السيطرة التامة؛ فالمسألة لا تقف عند حد التأثير على سلوكيات الناس، والتلاعب في القيم الموجهة لهم، ولكن تتجاوز ذلك إلى التحكم في تحديد التصورات والمعتقدات الموجهة لهم. يقول في ذلك عالم الاتصالات الشهير هربرت.أ. شيلر في كتابه الشهير «المتلاعبون

(٢٩) هربرت.أ. شيلر، المتلاعبون بالعقول، ص ١٢٤.

(٣٠) هربرت شيلر، الاتصال والهيمنة الثقافية.

(٣١) المرجع السابق: ص ٢٤ - ٢٥.

(٣٢) المرجع السابق: ص ٢٥.

(٣٧) المرجع السابق ص ٣٩ - ٤٠.

(٣٨) المرجع السابق: ص ٤٢.



الربح أو المنفعة، دون النظر إلى أي مبدأ وقيمة أخرى؛ فإن نتائج هذه المسألة تكون أكثر بشاعة بالنسبة للدول الفقيرة عما يحدث في الدول الغنية؛ وذلك لأن حجم الربح أو المنفعة في تلك الدول أقل كثيراً.

المسألة تعني أن النخبة البراجماتية المسيطرة يفترض أن تكون أقل عدداً، والضحايا الخاسرون الساقطون في مطحنة الفقرة يفترض أن يكونوا أكثر عدداً من نظرائهم في الدول الغنية.

وإذا كان مفكر شهير كالدكتور عبد الوهاب

المسيري يتحدث عن أن هذه المنظومة الغربية صنعت من الإنسان الغربي ما يسمى الإنسان الطبيعي، أي الإنسان ذو البعد المادي الواحد المصمت روحياً؛ فإن الأمر يختلف كثيراً بالنسبة لتأثير هذه المنظومة على إنسان الشعوب

الفقيرة؛ لأنه إذا كان الغربيون قد قايسوا مقوماتهم الروحية بمقوماتهم المادية؛ فإن الساقطين من أبناء هذه الشعوب قد قايسوا مقوماتهم جميعاً: الروحية والمادية معاً بلا شيء؛ حيث لا يصل إلى هذا الشيء إلا القلة النادرة جداً منهم، ومن ثم تكون المحصلة في النهاية أن هذه المنظومة الغربية المسيطرة تنتج في بلدان تلك الشعوب الفقيرة كل يوم الأعداد الوفيرة من المسوخ البشرية التي تفقد مقوماتها الروحية، وكل ما تعرف من قيم ومبادئ بين مطرقة الإفكار المتعاضم وسندان الابتعاث الإعلامي الصارخ لشعار الغرائز والرغبات المتجددة التي لا يمكن تليبيتها أبداً.

وهكذا يتم تكوين شعب في ذهول دائم؛ يفقد جزء كبير منه قيمه ومبادئه في البحث عن رغبات لا يمكن تحقيقها، والجزء الآخر الذي يتواضع في البحث فقط عن أشد حاجاته الإنسانية الضرورية، يظل متقوقعاً حول ذاته، فاقد الثقة في القدرة على الحصول على هذه الحاجات الملحة بشكل يومي، الأمر الذي لا يجعله يملك قدرة المخاطرة على التفكير في أي شيء آخر.

ذلك بقدر كبير عن طريق إضفاء الطابع التجاري على الإذاعة والتلفزيون»^(٣٣).

ويقول شيلر عن دور الشركات متعددة الجنسية في تلك السيطرة الإعلامية:

«تنظم هذه الإمبراطوريات التجارية العدوانية السوق العالمية بأفضل ما تستطيع، وإن كان ذلك يتوقف بطبيعة الحال على القيود القانونية الوطنية المتفاوتة والجزئية، والتي كثيراً ما تكون أقل مما يمكن، وعلى المستويات المختلفة للتطور الاقتصادي في المناطق

التي تنشط فيها، وأثناء قيامها بتعزيز أهدافها ضمناً للأسواق العالمية، وعدم عرقلة الحصول على الأرباح تضطر إلى التأثير والهيمنة - ما أمكن- على كل مجال ثقافي إعلامي يبعدها عن السيطرة

الكاملة على بيئتها العالمية- الوطنية، ولا يعد هذا الأمر ضرورة في المدى القصير، بل هو شرط دائم ينبع من نظام السوق، والطريقة التي يحدد بها هذا النظام أولوياته، وبالتالي ما يصدره من جزاءات، وما يمنحه من مكافآت»^(٣٤).

والسؤال المطروح هو: إذا كان شيلر قد كتب هذا الكلام في سبعينيات أو ثمانينات القرن الماضي، فماذا كان يمكن أن يقوله الآن في عصر ثورة الاتصالات الذي يقوده القطب الواحد؟!؟

ما الذي تعنيه هذه التهيئة للاستعباد بالنسبة للشعوب الإسلامية:

أولاً: الشعوب الإسلامية الفقيرة والسقوط بين رحى المطحنة:

إذا تحدثنا عن الأفكار البراجماتية وأنها تعني الصراع المستمر بين جموع اللاعبين الذين لا يبحثون سوى عن

(٣٣) المرجع السابق: ص ٢٥- ٢٦.

(٣٤) المرجع السابق: ص ٢٢.



الأمر الذي يعني أنه في كل الحالات أننا أمام جموع مذهولة دائمة يتفوق أفرادها حول أنفسهم، ولا يملكون القدرة على التفكير في أي شيء آخر، ومن ثم فهم مهيبون تمامًا لتسييرهم إلى أي جهة يُراد لهم تسييرهم إليها، وهذه أعظم تهيئة للاستعداد.

بالنسبة للشعوب الإسلامية الغنية:

فضلاً عن الاستنزاف الدائم لأموال أبناء تلك الشعوب من خلال ألعيب بورصات التجارة العالمية؛ فإن التركيز على أبناء هذه الشعوب يتم الآن أولاً من خلال صناعة الحاجز العازل بينهم وبين الإسلام؛ بإرهابهم المستمر من خلال الممارسات السياسية والإجراءات الاقتصادية، والضغط الإعلامي بأن الاقتراب من الإسلام يؤدي بهم إلى الاتهام بتهمة الإرهاب، وحرب أمريكا العظمى عليهم، وبذلك يتسنى لهم تشكيل عقول أبناء هذه الأمة من خلال القنوات الإعلامية الموجهة مخابراتياً، والتي لا تتشر فقط الإباحية والفسق والفساد كما يعتقد البعض، ولكن تعمل بشكل مكثف على نشر العلمانية والإلحاد، وإعلاء قيم المنفعة والربح والمفاهيم البرجماتية الأنانية، حتى سقط الكثيرون من أبناء هذه الشعوب في تخدير الإلهاء الشهواني الدائم، والتفوق الأناني حول الذات، وفقدان الصلة بينهم وبين مصالح مجتمعهم الإسلامي العريض، وبهذا التخدير يكونون أيضاً مهيبين للدخول في دائرة الاستعداد العالمي.



معلومات إضافية

الماسونية:

تعددت الآراء حول معنى الماسونية، فبعضهم رأى أنها اصطلاح يعني شعار الماسونية: (حرية- مساواة- إخاء- تعاون)، وبعضهم يرى أنه تعني (القوة الخفية)، وآخرون يرون بهذا الاسم رمزاً لأسماء مؤسسيها.

ويكاد الباحثون يُجمعون على أنها هي جمعية البنائين الأحرار التي وُجدت منذ أقدم العصور في مصر واليونان وفلسطين؛ وذلك لأن كلمة ماسونية من الكلمة الإنجليزية Mason التي تُكتب في العربية خطأً (ماسون) لكن الخطأ شاع، وتعني «البناء»، ثم تضاف كلمة Free بمعنى حر، وتعني: البناء الحر. وهناك بعض التفسيرات تذهب إلى أن كلمة (حر) تجيء لتمييز الـ«فري ميسون» أي البناء الماهر في مقابل البناء غير المدرب.

واصطلاحاً: تعرف الماسونية بأنها مجموعة من التعاليم الأخلاقية والمنظمات الأخوية السرية التي تمارس هذه التعاليم، والتي تضم البنائين الأحرار والبنائين المقبولين أو المنتسبين، أي الأعضاء الذين لا يمارسون حرفة البناء.

رموز الماسونية ووحدها:

المثلث والفرجار والمسطرة والمقص والرافعة والنجمة الخماسية والأرقام ٧، ٥، ٣، وهي رموز وطقوس «تساعد على اكتشاف النور».

والوحدة الأساسية في التنظيمات الماسونية هي المحفل أو الورشة. ويحق لكل سبعة ماسونيين أن يشكّلوا محفلاً، والمحفل يمكن أن يضم خمسين عضواً. وتعد المحافل اجتماعاً دورياً كل خمسة عشر يوماً يحضره المتدربون والعرفاء والمعلمون. أما ذوو الرتب العليا فيجتمعون على حدة في ورشات التجويد. ويفترض في المشاركين في الاجتماع أن يقبلوا بلباس معين، فهم يضعون في أيديهم قفازات بيضاء، ويزينون صدورهم بشريط عريض، ويريطون على صدورهم مآزر صغيرة، وقد يرتدون ثوباً أسود طويلاً، أو بزة قاتمة اللون أو سموكينج بحسب تقاليد محافلهم، وهي تقاليد في غاية التعقيد والتنوع.

وتشكل المحافل اتحادات تدين بالولاء والطاعة لأحد المحافل الكبرى، ففي فرنسا على سبيل المثال خمسة محافل رئيسية كبرى، وهي: محفل الشرق الكبير، ومحفل فرنسا الكبير، والمحفل الوطني الفرنسي الكبير، والاتحاد الفرنسي لحقوق الإنسانية، ومحفل فرنسا الكبير للنساء.

قسَم الجمعية:

عندما يتقرر قبول طالب للعضوية يتقدم ليقسم قسم الجمعية الذي يصبح بمقتضاه عضواً عاملاً يؤدي واجبه ويتحمل مسؤولياته. ونص القسم كالآتي:

«أقسم بمهندس الكون الأعظم أنني لا أفشي أسرار الماسونية، ولا علاماتها وأقوالها، ولا تعاليمها وعاداتها، وأن أصونها مكتومة في صدري إلى الأبد.

أقسم بمهندس الكون الأعظم ألا أخون عهد الجمعية وأسرارها، لا بالإشارة ولا بالكلام ولا بالحروف، وألا أكتب شيئاً منها ولا أنشره بالطبع أو بالحفر أو بالتصوير، وأرضى إن حنث في قسمي أن تحرق شفّتي بحديد



ملتهب، وأن تقطع يداي ويجز عنقي وتعلق جثتي في محفل ماسوني ليراها طالب آخر؛ ليتعظ بها، ثم تحرق جثتي ويدر رمادها في الهواء؛ لئلا يبقى أثر من جنايتي».

الماسونية والصهيونية

الماسونية جمعية سرية يهودية مرت بمراحل عديدة، تهمنا منها مرحلة القرن الثامن عشر الذي شهد أول تأسيس منظم على يد اليهودي «أحيرام أبيود»، وضمنت إليها «هيردوس الثاني» عدو المسيحية في ذلك الوقت. وعقد أول اجتماع لها عام ١٧٤٣م، وحضر هذا الاجتماع الملك (هيردوس) ومستشاره اليهوديان (أحيرام أبيود، ومواب لايف).

ثم تلا هذا الاجتماع اجتماعات أخرى، وتعددت أوكار الماسونية في كل مكان من أوروبا باسم (الماسونية الزرقاء) وفي عام ١٧٧٠م اتصل عدد من اليهود المرابين بـ(آدم وايزهاويت) وكلفوه بمراجعة بروتوكولات حكماء صهيون القديمة، وإعادة تنظيمها على أسس حديثة لتخدم عقيدة الإلحاد. ثم قام وايزهاويت بدعم من حكماء صهيون بتنظيم المحفل المكلف بقيادتها الذي كانت الخطوة التالية له تأسيس المحفل الماسوني، والذي عُرف باسم محفل الشرق الكبير، وأصبح يستقطب كل الجمعيات الماسونية القديمة في العالم، ويسيرها إلى وجهة جديدة تخدم اليهود وأغراضهم وأحلامهم بتحقيق وطن قومي لهم ثم صيانة هذا الوطن.

وفي القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الذي حدث فيه تطور للنفوذ اليهودي وتغلغل لسلطان اليهود عن طريق الماسونية في جميع الحكومات الأوروبية والأمريكية، فالماسونية تجد مكاناً خصباً لدى الطائفة الإنجيلية.

ويقول (ألفريد ليلينتال) في كتابه (ثمن إسرائيل): لقد لعب العامل الديني دوراً مهماً في إقرار التقسيم، وخاصة لدى الطائفة الإنجيلية المستمدة تعاليمها عن التوراة، وكان هذا العامل من جملة العوامل التي حملت إيرل بلفور والجنرال سمطس على تأييد إقامة وطن قومي يهودي في الأراضي المقدسة.

وفي سنة ١٧٧١ أعاد اليهود النظر في تعاليم الماسونية ورموزها، وغيروا فيها لتناسب الجو البروتستانتي في بريطانيا والولايات المتحدة. وقد كشف المحفل الماسوني الأعظم عن بعض نواياه حين جعل من أهداف الماسونية:

١- المحافظة على اليهودية.

٢- محاربة الأديان بصورة عامة والكتككة بصورة خاصة.

٣- بث روح الإلحاد والإباحية بين الشعوب.

ثم بدأت اليهودية العالمية بمد الجمعيات الماسونية برجال الفكر والدهاء والمكر، فيلبسون لكل عصر لبوسه الملائم. بل لهم طرق في خداع الشعوب إذا مسوا فيهم الإحساس بخطر الماسونية؛ لأن غاية الماسونية تأسيس جمهوريات علمانية تتخذ الوصولية والنفعية أساساً لاتحادها، كما جاء في قرار المؤتمر الماسوني المنعقد في باريس عام ١٩٠٠م.

وجاء في قرار محافل الماسونية عام ١٨٨٤م: «يجب على الماسونيين الذين بيدهم زمام الأمور أن يأتوا بالماسونيين إلى سدة الحكم، وأن يقربوهم من كراسيه، وأن يُكثروا من عددهم فيه، وفي وسع الماسوني أن يكون مواطناً أو نائباً أو رئيساً بشرط أن يكون ماسونياً، وعليه أن يستلهم الأفكار الماسونية، ومهما علت مكانته الاجتماعية فإنه يستوحي مذهبه من المحفل الماسوني لا من مكانته.



درجات الماسونيين:

والماسونيون ليسوا كلهم على درجة واحدة، ولكنهم على ثلاث درجات:

الأولى: التلميذ أو الصبي (المتحقق أو المتدرب).

الثانية: زميل المهنة أو الصنعة (الرفيق).

الثالثة: البناء الأعظم أو الأستاذ (بمعنى أستاذ في الصنعة).

وأضيف إلى الدرجات الثلاث درجة أخرى أساسية هي (القوس المقدس الأعظم)، وهناك في بعض المحافل تصل إلى ثلاث وثلاثين درجة، كما هو الحال في الطقس الاسكتلندي القديم، وتصل أحياناً عدد الدرجات إلى بضعة آلاف.

الماسونية النسائية:

يقول الدكتور «جان مينو»: «وقد أنشئ للروتاري فرع نسائي عام ١٩٢٨م يسمى الجمعية الدولية للمتفائلات Soroptimiste (سوروبتيمست).

ولا شك أن هذا النادي هو فرع ماسوني ثانٍ للحركة النسائية الروتارية غير فرع سيدات الروتاري باسم «إينرويل» Inner wheel لم تورد كل الوثائق التي لدي شيئاً عن تاريخه يمكن أن ننتفع بها».

وفي إنجلترا تأسست أول مدرسة ماسونية للنساء عرفت باسم «مدرسة بنات الإخوة الماسونيين» برعاية «راسبيني» ومساعدة العائلة المالكية، وخاصة «دوتش أوف كيرلند» الذي دعيت باسمهم المدرسة فيما بعد «مدرسة كيرلند المالكية»، وما زالت باقية تمارس نشاطها تحت رعاية ملكة إنجلترا، وقد عاد اسمها الأول «مدرسة البنات الماسونية».

وتعرف أندية الروتاري النسائية باسم «الإنرويل»، وهي خاصة بالنساء فوق ٢٨ سنة، أما اللاتي لم يبلغن هذا السن فيضمهن تنظيم مختلط يعرف باسم «الروتراك» ، أما الشباب من الجنسين في عمر المراهقة من ١٤-١٨ سنة فيضمهم تنظيم يسمى «الانترآكت»، وقد سُمح مؤخراً بأن يضم التنظيم كافة الطلائع الصغيرة التي تبدأ بعمر الحضانة أو المدرسة الابتدائية.

وأهم النوادي الماسونية:

الروتاري.

الليونز.

الكوئي.

الاكستنتج.. وغيرها.

المصدر:

الموسوعة الإسلامية العامة، وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.



تطورات علم الجغرافيا السياسية .. وأثرها في فهم التفاعلات الدولية الراهنة

حسن الرشيدى

مدير وحدة الدراسات والبحوث بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

تعد الجغرافيا السياسية أحد مناهج التحليل السياسي، وتأتي أهميتها من كونها استطاعت أن تفسر بدقة كثيرًا من كليات وجزئيات الظاهرة السياسية في القرون الأخيرة، خاصة ما يتعلق منها بصراع الاستراتيجيات للقوى الإقليمية، والدولية، والتسابق بين الدول ذات الاستراتيجيات العظمى المتنافسة على الترتيب داخل منظومة النظام الدولي. وأصبح الاستعانة بقوانين الجغرافيا السياسية، وإدراك الإطار الجغرافي للمشكلة السياسية لا غنى عنه لفهم العلاقات الدولية، أو الصراعات الإقليمية على حدٍ سواء، بل وبدأ الحديث عن أثر الظروف الجغرافية في توجيه الأحداث السياسية في جهات العالم المختلفة.

ويرجع تاريخ الجيوبوليتيك إلى أرسطو الذي كان أول من تحدث عن قوة الدولة المستمدة من توازن ثرواتها مع عدد ساكنيها. وظلت أفكار ربط الممارسات السياسية بالخصائص الجغرافية تتطور بإسهامات فلسفية متعاقبة. واكتسبت هذه الأفكار دفعة قوية بما كتبه ابن خلدون في مقدمته الشهيرة.

ومع العقود الأولى للقرن ١٨ شهدت فرنسا ظهور أفكار جغرافية سياسية رصينة، صاغها مونتسكيو، ولكن مرحلة تحول هذه الأفكار إلى علم جاءت على يد الألماني فردريك راتزل.

ويقسم البعض مراحل نشأة، وتطور علم الجغرافيا السياسية إلى ثلاث مراحل، هي مرحلة الحتم الجغرافي، ثم مرحلة الدولة ككائن حي، حتى وصلت إلى المرحلة المعاصرة.

وتتعدد موضوعات علم الجغرافيا السياسية بتعدد موضوعات علم السياسة، ولكن يوجد في الظواهر السياسية ما يصلح معه التحليل بواسطة الجغرافيا السياسية، ومنه ما لا يصلح.

وقد ظهرت عدة نظريات تحليلية في الجغرافيا السياسية من أبرزها نظرية القوة البرية، أو قلب الأرض للجغرافيا البريطاني «ماكيندر»، ونظرية القوة البحرية للأمريكي ألفرد ثاير ماهان، ونظرية الجيوبوليتيكية الألمانية التي شرحها العالم الجغرافي الألماني هوزوفر، وهناك أيضًا نموذج كوهين، إضافة إلى نظرية الحدود الشفافة التي نادى بها العالم الأمريكي بيتر تايلور.

نحن الآن في حقبة تاريخية بعد الحرب الباردة ذات نظام جيوبوليتيكي عالمي واحد تفرضه الهيمنة الأمريكية، ولكن هذه الهيمنة اهتزت في السنوات الأخيرة؛ نتيجة تورط الولايات المتحدة في حربين فاشلتين في أفغانستان، والعراق، ونتيجة الأزمة المالية الراهنة، ما دفع ببعض القوى الدولية والإقليمية إلى محاولة فرض قواعدها الجيوبوليتيكية، وكسر القواعد الجيوبوليتيكية الأمريكية المهيمنة.

تطورات علم الجغرافيا السياسية .. وأثرها في فهم التفاعلات الدولية الراهنة



حسن الرشيدى

مدير وحدة الدراسات والبحوث بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

«إن البارعين في الصراع يتخذون موقفاً غير قابل للهزيمة، ولا يضيّعون أية فرصة لهزيمة الخصم».

هذه مقولة اشتهرت على لسان سون تسو، وهو قائد عسكري صيني في الإمبراطورية الصينية، عاش في القرن السادس قبل الميلاد، وقد كتب مجموعة من المقالات العسكرية الاستراتيجية حملت اسم كتاب «فن الحرب».. هذا الكتاب اعتُبر لفترة طويلة مرجعاً كاملاً للاستراتيجيات والوسائل العسكرية؛ حيث كان له تأثير ضخم على التخطيط العسكري، وتُرجم في أوروبا قبل مائتي سنة، ولعب دوراً في التأثير على نابليون، والأركان العامة الألمانية، وحتى في تخطيط عملية عاصفة الصحراء.

وهذه المعادلة البسيطة التي يتحدث عنها هذا القائد العسكري تتلخص في أن تحقق النصر يتم من خلال التمركز، فمن خلال التمركز يتبين النصر والهزيمة للعيان قبل المواجهة، وهذا مثال صغير لمقولة استراتيجية ظلت لفترة طويلة جداً تُستخدم منذ قبل الميلاد بقرون حتى عصرنا الحالي، مما يوضح أهمية صياغة الاستراتيجيات، سواء في الحروب أو غيرها من مجالات الصراع الأخرى، وهذا يقتضي نوعاً من التفكير العلمي يواكب هذه الاستراتيجيات، أو ما اصطلح عليه بالتفكير الاستراتيجي الذي ينظر إلى أمور الصراع، وغيرها من الاهتمامات، وفق قواعد محددة من التفكير تحل نقطة البدء لتصل إلى الهدف الاستراتيجي النهائي، وبينهما يمكن تحديد مسارات العمل مع تبين العوامل المساعدة، والأخرى المثبطة.

ومن الأمور التي هي محل نظر، وتستحق إعادة توجيهها استراتيجياً فهم الظواهر السياسية، أو ما اصطلح عليه التحليل السياسي الذي أصبح الآن يجري في سياق معقد من مصالح القوى المحلية، والإقليمية والدولية، مما يستلزم ضرورة استخدام مناهج التحليل السياسي الاستراتيجي التي عن طريقها يمكن إدراك قوانين الظاهرة السياسية بشكل أفضل، ومن ثم توقع امتداداتها المستقبلية.

وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على منهج من مناهج التحليل السياسي الاستراتيجي، وهي الجغرافيا السياسية. وتأتي أهمية الجغرافيا السياسية في كونها استطاعت أن تفسر بدقة كثيراً من كليات وجزئيات الظاهرة السياسية في القرون الأخيرة، خاصة ما يتعلق منها بصراع الاستراتيجيات للقوى الإقليمية والدولية، والتسابق بين الدول ذات الاستراتيجيات العظمى المتنافسة على الترتيب داخل منظومة المجتمع الدولي.



أولاً: أهمية التحليل السياسي:

علم السياسة، والتحليل السياسي علم أساسي يتفرع من علم الواقع الذي هو أحد جناحي الفتوى الشرعية، يعرفه بعضهم بأنه عملية إدراك الموضوع، وتفكيكه لتحديد المؤثرات والأسباب بغرض الوصول لفهم واضح ونتيجة تعي المتغيرات.

وقد قسّم العديد من الأساتذة والمفكرين هذا الفن إلى عدد من الأقسام والمراحل، وأولها إدراك القضية وتعريفها، ومن ثم تفكيك القضية، وتحديد الأسباب الرئيسية، وأخيراً تحقيق الترابط ضمن رؤية؛ وصولاً لرأي أو نتيجة.^(١)

ويعرف الدكتور محمد الرضي التحليل السياسي بأنه عملية البحث في الاحتمالات الممكنة لمسارات التفاعلات بين القوى السياسية في المجتمع، وتفسير علمي واضح لنوع العلاقات بين هذه القوى السياسية الداخلية والخارجية، وهو الطريقة التي نحكم بها على الظواهر والأحداث السياسية محلياً وإقليمياً وعالمياً.^(٢)

علاقة الجغرافيا السياسية بالتحليل السياسي:

يعتبر البعض أن الجغرافيا السياسية أو الجيوبوليتيك هي منهج للتحليل السياسي يناقض بشكل جزئي المنهج الأيديولوجي أو العقدي في التحليل السياسي، فبينما يحاول منهج الجغرافيا السياسية تفسير الظواهر السياسية من خلال أساس مادي يعتمد فرضيات علمية متحققة من علمي الجغرافيا والسياسة؛ نجد أن المنهج الأيديولوجي ينجح إلى التفسير الفكري، وأحياناً العاطفي لمثل تلك الظواهر.

وفي حقيقة الأمر إن المنهجين غير متقابلين أو متضادين، بل هما يكمل بعضهما البعض، فالتفسير المادي قد يُفعل جانباً هاماً من دوافع أطراف الظاهرة

(١) علم التحليل السياسي بين الإخفاق والإهمال العربي، محمد بن سعيد الفطيسي، جريدة الساعة.

(٢) دورة في التحليل السياسي، موقع شبكة فلسطين للحوار <http://www.paldf.net/forum>

السياسية، وهو الدافع الأيديولوجي أو العقدي، بينما التفسير الأيديولوجي أو العقدي يحتاج إلى بعض القوانين الاجتماعية، والنفسية، والسياسية، التي تحكم حركة المجتمعات، والتي يوفر جانباً هاماً منها علم الجغرافيا السياسية، والجيوبوليتيك.

إذن هي عوامل ثلاثة يجب على المحلل السياسي أن يراعيها لكي يلم بالظاهرة السياسية، وهي فهم لغة المصالح، والجانب العقدي أو الأيديولوجي، وأخيراً الجغرافيا السياسية أو الجيوبوليتيك.

وبصرف النظر عن الخلاف في هذه المسألة؛ فإن الاستعانة بقوانين الجغرافيا السياسية، وإدراك الإطار الجغرافي للمشكلة السياسية أصبح لا غنى عنه لفهم العلاقات الدولية أو الصراعات الإقليمية على حد سواء، وليس ذلك فحسب، ولكن أيضاً بدأ الحديث عن أثر الظروف الجغرافية في توجيه الأحداث السياسية في جهات العالم المختلفة.^(٣)

ويرى الباحث ياسر الغريايوي^(٤) أن أهمية الجغرافيا السياسية تتبع من كونها استطاعت أن تفسر بدقة أغلب كليات وجزئيات حركة التاريخ. ابتداءً من القرن العشرين قبل الميلاد، وحتى القرن العشرين بعد الميلاد.

ويضرب الدكتور إبراهيم علوش^(٥) أمثلة كثيرة على استخدام علم الجغرافيا السياسية في التحليل السياسي، وفهم العديد من الظواهر السياسية التي مرت بامتنا، فمنها أنه لا يمكن أن نفهم دافع الاستعمار الأوروبي لتأسيس دولة إسرائيل مثلاً إلا من منظور قوانين الجغرافيا السياسية.

فبعد قيام محمد علي باشا في مصر بضم الجزيرة العربية وبلاد الشام، خرج وزير خارجية بريطانيا

(٣) الجغرافيا السياسية، الدكتور محمد حجازي محمد، رئيس قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٦-١٩٩٧م.

(٤) مؤسس المجموعة الجيوستراتيجية للدراسات، وموقعها على الإنترنت www.geosg.org

(٥) حوار مع الدكتور إبراهيم علوش في موقع الصوت العربي الحر: <http://www.freearabvoice.org/arabi/index.htm>



بالنسبة لغيرها من المساحات المتميزة الأخرى^(١).

ولكن في عام ١٩٥٤م عاد مرة أخرى هارتس هورن ليعرفها بأنها العلم الذي يهتم بدراسة التماثل، أو التباينات في الشخصية السياسية للمساحات المختلفة، ويجب أن يُنظر إليها على أنها أجزاء مترابطة في كل مُركَّب، أقرب ما يكون إلى تماثلات وتباينات عامة.^(٢)

ويشرح جمال حمدان أكثر فيقول: من الطبيعي أن تكون قمة الجغرافيا هي التعرف على شخصيات الأقاليم، والشخصية الإقليمية شيء أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص الإقليم، وإنما تتساءل أساساً عما يعطي منطقة تفرداً وتميزها بين سائر الأقاليم والمناطق، وتريد أن تنفذ إلى روح المكان لتستشف عبقريته الذاتية.^(٣)

ويعرف كل من روجر كاسبيرسون، وجوليان منجي الجغرافيا السياسية بأنها التحليل المساحي للظاهرة السياسية.^(٤)

ولعل هذا التعريف قد انتقل بالجغرافيا السياسية من مجرد عامل إقليمي أو محلي ليجعلها تفوق في عمق العلاقات الدولية، وتقدم تفسيراً علمياً استراتيجياً لكثير من الصراعات على الساحة العالمية، فالباحثان لم يقتصرا على أن تكون وحدة التعريف هي الدولة، بل حاولا التركيز على العلاقة بين الجغرافيا والسياسة.

وهناك تعريف يركز على أن الجغرافيا السياسية هي دراسة الوحدات، أو الأقاليم السياسية كظواهر على سطح الأرض، وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب

بالمستون بفكرة عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين لقطع الطريق على مصر شرقاً. ففلسطين لم تكن مستهدفة يوماً إلا بسبب موقعها في قلب الوطن العربي، ومعاناة الفلسطينيين ليست إلا نتاجاً فرعياً لموقع فلسطين الجغرافي السياسي، وهو ما ينسأه كثيرون اليوم من الفلسطينيين وباقي العرب، فدولة العدو كانت وما زالت موجهة أولاً ضد نشوء كتلة منافسة للغرب.

وكمثال آخر: بعد إخراج محمد علي باشا بالقوة من الجزيرة العربية وبلاد الشام قام الاستعمار الأوروبي بإعادتهما إلى الدولة العثمانية، فقد كانت بريطانيا تتعامل مع العثمانيين كحاجز

جغرافي سياسي فحسب ضد تمدد القياصرة الروس جنوباً وغرباً. وعندما تم توقيع المعاهدة البريطانية-الروسية، واستعيز عن العداة التقليدي البريطاني-الروسي بالتحالف، أصبحت الدولة العثمانية بحكم المنتهية، ووقع انقلاب تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م.

تعريف المصطلح:

ثمة ضرورة منهجية لكشف الالتباس عن كثير من المفاهيم والمصطلحات التي تعتبر أدوات مهمة في التحليل السياسي، وإعادة النظر هذه هي شكل من أشكال إعادة تأهيل لهذه المفاهيم والمصطلحات بما يتسق وينسجم مع التقدم المعرفي، ومع المتغيرات الواقعية والسياسية، وكذلك لإزالة اللبس والغموض الذي يكتنف تحليلنا السياسي جراء الاستخدام غير الدال على المعنى المقصود منه سياسياً أو علمياً لتلك المصطلحات.

ومن هذه المفاهيم والمصطلحات موضوع بحثنا، وهو الجغرافيا السياسية:

ففي عام ١٩٣٥م عرّف هارتس هورن الجغرافيا السياسية على أنها علم دراسة الدولة كمساحة متغيرة

(١) ريتشارد هاريسون، الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا السياسية، دورية العلوم الأمريكية، عدد ديسمبر ١٩٣٥م ص: ٩٥٧.

(٢) الدكتور محمد حجازي محمد، محاضرات في الجغرافيا السياسية، قسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة القاهرة، ص: ١٤.

(٣) جمال حمدان، شخصية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، الجزء الأول: ص: ٣.

(٤) بنية الجغرافيا السياسية، روجر كاسبيرسون وجوليان منجي، مطابع جامعة لندن، ١٩٧٠م.



فالجغرافيا السياسية: علم يتحدث عن أثر الجغرافيا على السياسة، والسياسة هنا في هذا المصطلح هي صفة للجغرافيا التي هي الموصوف الأصيل في هذا التعبير المركب.

أما مصطلح الجيوبوليتيك فهو مصطلح لاتيني ترجمته السياسة الجغرافية، أي أثر السياسة على الجغرافيا، فهنا الموصوف الأصلي هو السياسة، والصفة هي الجغرافيا، وتغير الصفة والموصوف بين المصطلحين يجعل المعنيين مختلفين، فالجغرافيا السياسية تدرس الإمكانيات الجغرافية المتاحة للدولة بينما الجيوبوليتيك تُعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو، حتى ولو كان وراء الحدود.

وبينما تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع، فإن الجيوبوليتيك تركز أهدافها للمستقبل، وإذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة كوحدة استاتيكية؛ فإن الجيوبوليتيك تعدها كائناً عضوياً في حركة متطورة.

وأياً كان التداخل بين العلمين فإنهما يدوران حول تركيب الجغرافيا مع السياسة.

وهناك أيضاً تداخل أقل غموضاً بين مصطلحين، وهما الجيوبوليتيك، والجيوستراتيجيك، فالجيوبوليتيك هو تأثير السياسة بمعناها الضيق أو المحلي على الجغرافيا، أو تكون الدولة هي وحدة التحليل، أما الجيوستراتيجيك فهو تأثير الاستراتيجية على الجغرافيا، والاستراتيجية هي فن حشد القوى المختلفة للدولة للتأثير على الصراعات الدولية، فمصطلح الجيوستراتيجيك أشمل من مصطلح الجيوبوليتيك في استعماله فموضوعه ليس جغرافية دولة أو إقليم، وإنما جغرافية العالم كله.

وجماعات، ويتوقف امتداد هذه الأقاليم وطبيعتها على تباين الظواهر السياسية التي تسود العالم، ففي بعض جهات من العالم نجد أن الأقاليم السياسية لها صفة الاستقرار النسبي لمدة زمنية طويلة، بينما نجدها في جهات أخرى من العالم يصيبها تغيرات سريعة. ودراسة الظواهر السياسية نتاج البشر، وارتباطها بظواهر سطح الأرض نتاج الطبيعة يمكن للباحث الجغرافي أن يحلل ويعلل الطرق المختلفة التي نُظِم بها الإنسان في هذه الأرض إلى أنماط سياسية.^(١)

ولعل أبسط وأدق تعريف للجغرافيا السياسية، وأكثرها دلالة على معناها ما قدمته الأكاديمية القومية للعلوم في واشنطن من أن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية، والعمليات السياسية.

ويقول الدكتور محمد حجازي محمد عن هذا التعريف: لا شك أن هذا التعريف قد وضع أرضية جغرافية لكل ما يطرأ على العلاقات الدولية من تغيير، وفي نفس الوقت يتضمن أيضاً المشكلات السياسية الداخلية من توزيع لموارد الثروة، والقوى، ومراكز الثقل السكاني، والاقتصادي، وتوزيع النشاط البشري، وكل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية، واستراتيجية، ومن توجيه لعلاقات الدولة الخارجية.^(٢)

وفي هذا الصدد هناك مصطلحان متداخلان قد يُحدِثا التباساً عند البعض، هذان المصطلحان يتم تداولهما في كثير من البحوث، والمقالات السياسية، وهما الجغرافيا السياسية، والجيوبوليتيك.

فهذان المصطلحان يستخدمهما بعض الباحثين بمعنى واحد، بينما القلة التي ترى الفرق بينهما:

(١) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية، المكتبة النموذجية القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢٠٣.
(٢) مرجع سابق، ص: ١٧.



ينمو فتضيق عليه ملابسه عامًا بعد عام، فيضطر إلى توسيعها، وكذلك ستضطر الدولة إلى زحزحة حدودها السياسية كلما زاد عدد سكانها وتعاضمت ملامحها.

ويقسم آخرون^(٢) مراحل نشأة، وتطور علم الجغرافيا السياسية إلى ثلاث مراحل، مع العلم بأن هذا التصنيف في نشأة الجغرافيا السياسية يحل إشكالية التداخل بين مصطلحات الجغرافيا السياسية، والجيوپوليتيكا، وبين المصطلح الأخير، وبين الجغرافيا الاستراتيجية وهذه المراحل هي:

مرحلة الحتم الجغرافي:

أي هذه المرحلة تندرج تحت تعريف الجغرافيا السياسية، ويمثلها أرسطو عندما تحدث عن الدولة المثالية، وحدد عناصرها في حجم السكان وكَم الموارد الاقتصادية؛ حيث ذكر أن حجم السكان يجب أن يكون متوسطًا بحيث يسهل حكمه فلا هو بالحجم الكبير الذي يصعب حكمه، ولا هو بالحجم الصغير الضعيف، أما عن رأيه في العاصمة المثالية للدولة فهي التي تجمع بين الموقع الحصين وبين الأداء الجيد لظروفها، كما أنه عالج الصفات التي يجب أن ينصب بها الجيش البري والأسطول الحربي الذي يضم عناصر مرتزقة من غير المواطنين، كما أنه ناقش وظائف الدولة والحدود السياسية المحصنة، وبالتالي فقد تطرق لكثير من موضوعات الجغرافيا السياسية التي تُعالج في الوقت الحاضر.

ويمثل هذه المدرسة أيضًا ابن خلدون الذي ألقى الضوء في مقدمته على موضوعات هامة مثل القبيلة والدولة، والصراع القائم بين البدو والرُزاع... كانت الجغرافيا السياسية في هذه المرحلة تدرس أثر البيئة الطبيعية (الموقع - المساحة - الشكل - التضاريس - المناخ - الغطاء الحيوي) على السلوك السياسي (الأقوال - القرارات - الأفعال) للدول، وبذلك اتسمت هذه النظرة بالحتم الجغرافي، أي أن الجغرافيا طغت على الظاهرة السياسية.

تاريخ الجغرافيا السياسية، وتطورها:

يُرجع الدكتور عاطف عبد الحميد^(١) تاريخ الجيوپوليتيك إلى أرسطو الذي كان أول من تحدث عن قوة الدولة المستمدة من توازن ثرواتها مع عدد ساكنيها. وترك أرسطو أفكارًا بالغة الأهمية عن وظائف الدولة ومشكلات الحدود السياسية.

وظلت أفكار ربط الممارسات السياسية بالخصائص الجغرافية تتطور بإسهامات فلسفية متعاقبة. واكتسبت هذه الأفكار دفعة قوية بما كتبه عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته الشهيرة.

وقد فضل ابن خلدون يتمثل في تشبيهه الدولة بالإنسان الذي يمر بخمس مراحل حياتية، هي: الميلاد، والصبا والنضج، والشيخوخة والموت.

وهذه الدورة الحياتية للدول، وارتباطها بمقدرات الدولة أرضًا وسكانًا وموارد.. كانت أبرز ما نقله المفكرون الغربيون فيما بعد حينما تمت بلورة الصياغة العلمية لقيام وسقوط الحضارات.

ومع العقود الأولى للقرن ١٨ شهدت فرنسا ظهور أفكار جغرافية سياسية رصينة، صاغها مونتسكيو، جنبًا إلى جنب مع ما قدمه من أفكار اجتماعية وفلسفية وقانونية. بيد أن اعتقاد مونتسكيو الشديد في الحتمية البيئية أدى به لأن يربط مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية، وعلى رأسها تحكّم المناخ والطبوغرافيا مع التقليل من مكانة العوامل السكانية والاقتصادية.

ولكن مرحلة تحول هذه الأفكار إلى علم جاءت على يد الألماني فردريك راتزل، والذي يرجع إليه الفضل في كتابة أول مؤلف يحمل عنوان الجغرافيا السياسية في عام ١٨٩٧م، وأكد راتزل على أن الدولة لا تثبت حدودها السياسية، وكانت الدولة لديه أشبه بإنسان

(٢) فتحي مصيلحي، الجغرافيا السياسية: الإطار النظري وتطبيقات عربية، دار الماجد القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٢٢.

(١) الدكتور عاطف معتمد عبد الحميد، موقع إسلام أون لاين، ٢٠٠٢/١٠/٩م.



مرحلة الدولة ككائن حي:

وهي التي تندرج تحت تعريف الجيوبولتيكا، ووفق هذا التقسيم فإن الألماني راتزل هو صاحب هذا التحول الحقيقي لنشهد بزوغ الجغرافيا السياسية؛ حيث تأثر في أفكاره بمبدأ دارون: البقاء للأقوى، والحتم الجغرافي وظهرت آراؤه في عدة نقاط منها: الدولة كائن حي يتوقف نجاحه على إمكانية الحصول على مساحات إضافية، بالإضافة إلى التلاحم التام بين أرضها وسكانها، ونُشرت هذه الأفكار في كتابه الجغرافيا السياسية عام ١٨٩٧م، وفي هذه المرحلة طغت السياسة على الجغرافيا.

مرحلة المعاصرة:

بعد أفول نجم النظرية الحتمية الجغرافية، وبعد اشمزاز الناس من الجيوبولتيكا بعد استغلالها السيئ من النازية ظهرت مدرسة جديدة ترى أن الجغرافيا السياسية هي دراسة التأثير المتبادل بين الظواهر الجغرافية من ناحية، والظاهرة السياسية من ناحية أخرى بطريقة متوازنة؛ بحيث لا يطغى عنصر على آخر، ومن أعلام هذه المرحلة وتلي وهارتشهورن وجوتمان، فقد أسهم وتلي في وضع إطار نظري للجغرافيا السياسية؛ حيث رأى أنها تهتم بدراسة اختلاف الظواهر السياسية من مكان إلى آخر على سطح الأرض، وتأتي الدولة في مقدمة هذه الظواهر.

ورأى هارتشهورن في كتاباته الأولى أن الجغرافية السياسية هي دراسة الوحدات السياسية، ويتضمن هذا المنهج وصفاً تحليلياً لعناصر الدولة، وبدأ بعد ذلك يركز على وظائف الدولة؛ حيث ذكر أن كل دولة تحتوي على عوامل الوحدة وعوامل التنافر معاً.

أما جوتمان فقد أضاف فكرتين هما الحركة والاكولوجرافيا، فالحركة تتضمن وسائل النقل والمواصلات، وانتقال الأشخاص والسلع والأفكار، أما الاكولوجرافيا فهي الثبات، وهي القوة المضادة للحركة، وتشمل قيم الماضي ووجهات النظر الاجتماعية.

موضوعات علم الجغرافيا السياسية، ومناهج البحث:

تتعدد موضوعات علم الجغرافيا السياسية بتعدد موضوعات علم السياسة، ولكن يوجد في الظواهر السياسية ما يصلح معه التحليل بواسطة الجغرافيا السياسية، ومنه ما لا يصلح.

فمن الميادين السياسية الصالحة للتحليل عن طريق الجغرافيا السياسية: الدولة، وعلاقتها بالدول الأخرى، وقد اختلف أهل علم الجغرافيا السياسية في المقياس أو في النظام، أو في المنهج الذي يحدد الموضوعات التي تدخل ضمن العلم، والموضوعات التي لا تدخل في إطاره، ولكن أدق توصيف لهذا المقياس ما أطلق عليه الدكتور محمد حجازي^(١) في كتابه عن الجغرافيا السياسية بالأسس الستة، وهي:

- ١- المنطقة السياسية أو الوحدة السياسية، وتتكون من: بيئة طبيعية، وبناء حضاري.
- ٢- مقومات هذه الوحدة السياسية، ومن بينها العلاقات القائمة بين التخوم الحضارية، والسكانية داخل هذه الوحدة.
- ٣- مناطق المشكلات داخل الوحدة السياسية.
- ٤- العواصم داخل هذه الوحدة.
- ٥- طبيعة الحدود.
- ٦- الدول المخالفة، والصديقة.

أما الدكتور إبراهيم زرقانة^(٢) فيرى أن هناك ثلاث مدارس فكرية داخل علم الجغرافيا السياسية:

- مدرسة تُعنى بالمعالم السياسية في العالم، أي التوزيع العام لعناصر القوة السياسية.
- مدرسة تُعنى بالعلاقة بين الناس، وبين المكان الذي يعيشون فيه، أي: تعنى بدراسة البيئة أو العناصر الثابتة في الدولة.

(١) محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية ومشكلات النظام الدولي الجديد، القاهرة، ١٩٩٧/١٩٩٨م، ص: ٣٨.
(٢) الجغرافيا السياسية، إبراهيم زرقانة، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ص: ٧.



وشكل وحجم ومناخ الدولة، والسكان وغيرها، وتحليل التاريخ السياسي للدولة وحدودها وعلاقاتها السياسية بالعالم الخارجي.

منهج النظم العالمية: يتعلق هذا التحليل بالكيفية التي تتصور بها التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي.

المنهج الوظيفي: يهدف إلى دراسة الدولة من حيث علاقاتها الخارجية والداخلية، وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على كيانها الداخلي في ظل

منظومة مجتمع دولي متكامل، وأثر العوامل الجغرافية كالمناخ والتضاريس والقوميات المتعددة، أو جماعات الشعوب على الأنشطة السياسية للدولة، وكذلك أثر المظاهر السياسية بدورها على العوامل غير السياسية،

كأنماط الاستقرار، واستخدام الموارد وتطور شبكات النقل والاتصال، ونمو الخدمات والمرافق وغيرها.

المنهج المورفولوجي: يقوم هذا المنهج على تحليل أنماط الظواهر السياسية للدولة وتراكيبها؛ حيث يوجد نمط التنظيم السياسي الإداري داخل الدولة، أو نمط التنظيم الإقليمي (كتل إقليمية)، أو تنظيمات عالمية (اتحادات دولية).

منهج جونز: ويتألف من خمس حلقات هي: الفكرة السياسية، والقرار السياسي، والحركة السياسية، والمجال السياسي، والمنطقة السياسية.

منهج تحليل القوة: ينظر هذا المنهج في تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وضعفها وتكتلاتها.

المنهج الوصفي: وصف الحدود السياسية وتطورها وتركيبها ومشكلاتها وشكلها العام، وكذلك شكل الدولة ووصف علاقاتها الدولية الأخرى، وكذلك وصف المجتمع البشري بتركيباته المتعددة، والأسلوب الاقتصادي الذي تتبعه الدولة، وأثره في قوتها وضعفها.

- مدرسة تعنى بدراسة الجهاز السياسي للدولة، أو العناصر المتحركة في الدولة.

ويحدد الدكتور زرقانة^(٦) أربعة علوم كمناهج للبحث في الوحدة السياسية، وهي:

١- علم الجغرافيا العام الذي يمد باحث العلوم السياسية بالمعلومات عن الظروف الطبيعية والبشرية للدولة، ويدخل في هذا تحديد علاقاتها بالوحدات السياسية الأخرى.

٢- علم التاريخ الذي يمد الباحث بالمعلومات عن مجريات الحوادث التي تعرضت لها الدولة، مما يسبب تقدمها السياسي أو تخلفها.

٣- علم العلاقات الدولية الذي يفسر الصلة بين الدولة موضوع البحث، وبين الدول الأخرى، ويفسر سياساتها الخارجية، ويشرح تطبيقاتها العملية لهذه السياسات.

٤- علم السياسة الذي يحلل الأداة التي تحرك الدولة، وهو مجموعة من الآراء، والأفكار، والمعتقدات التي تكمن وراء تصرفات الدولة، سواء في الميدان الداخلي أو الخارجي.

بينما يعين الدكتور مجدي صقر^(٧) ثمانية مناهج تصلح للبحث في الجغرافيا السياسية، وهي:

المنهج التاريخي: يدرس نمو الدولة وتطورها حتى بلغت مرحلة النضج السياسي الحالي لها، وتطور رسم حدودها السياسية، والجذور التاريخية لإحدى المشكلات التي تواجهها.

المنهج الإقليمي: يقوم هذا المنهج بتحليل الوحدة السياسية من حيث العناصر التي تتكون منها، أو التي تكونها مثل الظواهر الطبيعية والاقتصادية والبشرية

(١) مرجع سابق، ص: ٤.

(٢) مرجع سابق، ص: ٢٠.



فهناك النظام الدولي وترتيب القوى فيه؛ حيث تفرض الدول القوية قواعدها الجيوبوليتيكية على الدول الأضعف، وفي حقبة تاريخية واحدة قد تتوافق القواعد الجيوبوليتيكية لتكون نمطاً واحداً سائداً؛ حيث يطلق عليها حينئذ الأنظمة الجيوبوليتيكية العالمية.

نظريات تحليلية في الجغرافيا السياسية:

تعد هذه النظريات أمثلة تطبيقية لعلماء الجغرافيا السياسية، يستدلون بها على قوة الجغرافيا السياسية في التحليل، وقد اشتهرت هذه النظريات منذ أوائل القرن العشرين، بالرغم من أن الكثيرين لا يزالون متمسكين بها حتى الآن، ويقولون بصلاحيات تطبيقاتها في الأحداث الراهنة.

والواقع أن هناك أربع مدارس للجغرافيا السياسية تنتمي كل منها إلى إحدى الدول الغربية، وتتفق مناهج كل مدرسة مع مطامع كل دولة على حدة، وأطماعها الاستعمارية، ولعل ذلك هو الذي جعل هذا العلم مشبوهاً لدى البعض:

فهناك المدرسة البريطانية، وإمامها في ذلك العلم هو ماكندر، وهناك أيضاً المدرسة الألمانية، وعلى رأسها راتزل، وتوجد المدرسة الفرنسية، وخبيرها دولابلاس، وأخيراً المدرسة الأمريكية، وأشهر علمائها موهان، ولكن بعض الباحثين لا يعدون المدرسة الأمريكية مدرسة مستقلة بذاتها، ولكنها نظرية استراتيجية سياسية أكثر منها جغرافية سياسية.^(٣)

وسوف نتناول أهم النظريات التي قال بها هؤلاء:

أولاً: نظرية القوة البرية أو قلب الأرض:

ظهرت هذه النظرية عام ١٩٠٤م، في هذه النظرية يفترض الجغرافيا في البريطاني ماكيندر، بعد وزنه للقوى الاستراتيجية عبر التاريخ، أن الصراع بين القوى البرية والبحرية لا بد أن ينتهي بالسيطرة على روسيا التي

وقد حاول الباحثان بيتر تيلور، وكولن فلنت^(١) وضع تصورات منهجية لاستخدام الجغرافيا السياسية في التحليل الاستراتيجي، فوضعا ما أطلقا عليه المبادئ الجيوبوليتيكية أو خطط التصور، وهي الفرضيات الاستراتيجية التي تضعها حكومة ما فيما يتعلق بالدول الأخرى في صياغتها لسياستها الخارجية، وتتضمن هذه المبادئ الاستراتيجية الإجرائية: تقييم المناطق الجغرافية الواقعة وراء حدود الدولة من زاوية أهميتها الاستراتيجية، وإمكان أن تصبح يوماً ما مصدر تهديد لأمنها، وهي بحسب المؤلفين تعمل على مستويات ثلاثة: المحلي، والإقليمي، والدولي، ويتطلب المستوى المحلي من الدولة أن تقيم أوضاع الدول المجاورة لها، وهذا ما تقوم به كل دول العالم، أيًا كان حجمها. أما قواعد المستوى الإقليمي فهي مطلوبة للدول التي تتطلع إلى مد نفوذها على حساب جيرانها المباشرين، وهذا ما تضعه الحكومات الإقليمية القائمة، والمحتملة في الحساب، وأخيراً فإن عدداً قليلاً من الدول لها استراتيجيات عالمية، ومن ثم تعمل حكوماتها وفق مبادئ جيوبوليتيكية تتسق مع المنظومة العالمية.

وفي عام ١٩٩٢م -ومن منطلق تعريفهما للجيوبوليتيكا بأنها شكل خاص من التفكير المنطقي يقيم الأمكنة من زاوية ضرورات الأمن المتعلقة بدولة أو مجموعة من الدول - حدّد العالمان أوتواتهيل، وآجنيو شكلاً جديداً من نظريات الجغرافيا السياسية في هذا الإطار يتم تقسيم الجغرافيا السياسية إلى قسمين: عملي، ورسمي، فالعملي هو الذي ترسمه نخب الدولة؛ حيث تنظر إلى المناطق الجغرافية وراء الدولة بالنسبة لما تشكله من تهديد لأمنها القومي، أما الرسمي فيصاغ في قالب نظريات عبر كتابات أكاديمية.^(٢)

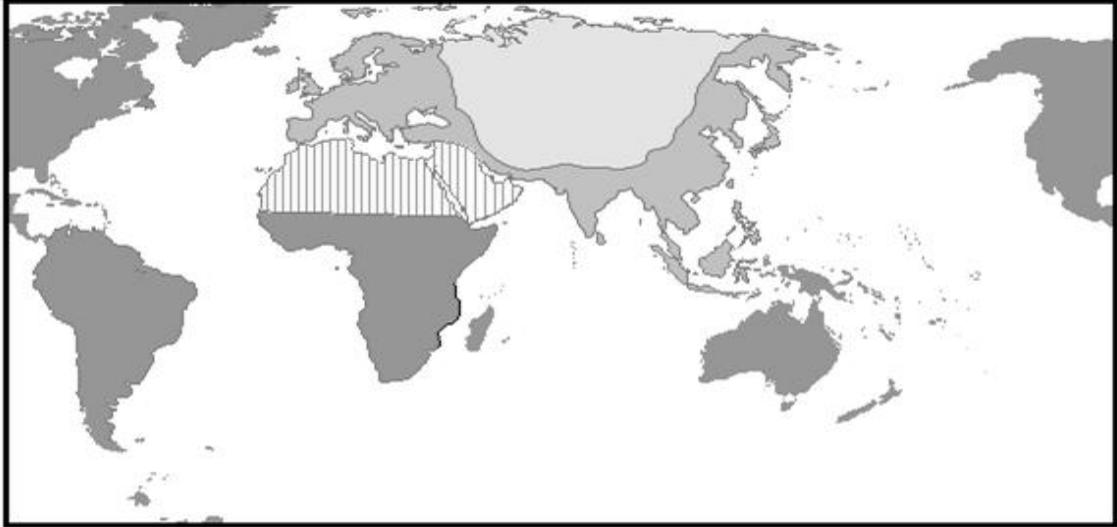
ولكن يعود هذان العالمان ليقررا أنه بالرغم من أن لكل دولة قواعدها الجيوبوليتيكية التي تنتهجها؛ فإن مثل هذا التفكير العملي لا يُمارس في فراغ،

(١) بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، عالم المعرفة، الجزء الأول، ٢٠٠٢م، ص: ١٦٤.
(٢) المرجع السابق، ص: ١١٤، ١١٥.

(٣) قال بذلك القول عالم الجغرافيا الفرنسي بيير سيلبريه في كتابه الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ص: ٢١.



نظرية ماكيندر - قلب الأرض



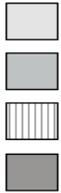
المصدر: موسوعة «مقاتل من الصحراء» الإلكترونية

المنطقة المركزية (قلب الأرض)

الهلال الداخلي

الصحراء

الهلال الخارجي



وتضاريس تجعل غزوها صعباً، ويحيط بقلب الأرض ما أطلق عليه ماكيندر الهلال الداخلي، وهو قوس من الأراضي الساحلية متمثلاً في أوروبا الغربية، والبلاد العربية، وهو منطقة الصدمات بين قلب الأرض، والهلال الخارجي الذي يتكون من قوس من الجزر التي يفصلها عن القوس الداخلي بحار ومحيطات، ويشمل الأمريكتين، وأستراليا، والصين، واليابان، وبريطانيا.^(٢)

ورأى بعض علماء السياسة أن هذه النظرية سقطت مع سقوط الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠م؛ لأن السوفييت أكثر من استخدموا تلك النظرية؛ حيث حاولوا السيطرة على شرق أوروبا، بل نجحوا في ذلك، ولكنهم لم يستطيعوا السيطرة على العالم في النهاية،

تجسّد قلب العالم، ومن يمسك بهذا القلب فقد تحكّم في نبضات الأرض وتدفق دمائها، فهو يعتبر الكرة الأرضية كتلة واحدة من اليابسة، ويطلق على مجموع القارات الثلاث: أوروبا، وآسيا، وإفريقيا الجزيرة العالمية، وهو يرى أن مركز هذه الكتلة هو أوروبا الشرقية، وهكذا يصل ماكيندر إلى عبارته الشهيرة أنه من يسيطر على أوروبا الشرقية فقد سيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض فإنه يحكم الجزيرة العالمية، ومن يمتلك هذه الجزيرة العالمية فإنه يحكم العالم.^(١)

ويقسّم ماكيندر العالم إلى ثلاثة أقسام رئيسية: قلب الأرض - الهلال الخارجي - الهلال الداخلي، فقلب الأرض يبدأ من التركستان الروسية حتى جنوب شرق أوروبا، وهي منطقة سهلية عظيمة، ويحيطها جبال ومرتفعات

(٢) محاضرات الدكتور عبد الرؤوف رهبان في جامعة حلب قسم الجغرافيا، ونشرها موقع: «الجغرافيون العرب» على الإنترنت: www.arabgeographers.com/vb

(١) مرجع سابق، ص: ٢٤.



من الناحية الاستراتيجية؛ فإن سبيكمان أعطى هذه الأهمية لمنطقة الهلال الداخلي التي أشار إليها ماكيندر في نظريته، وأطلق عليها اسم المنطقة البينية (الواقعة ما بين قلب العالم والهلال الخارجي)، أو أراضي الإطار أو منطقة الارتطام، أو منطقة الالتحام أو أرض الحافة، فهو يقول: من يحكم الإطار يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم.

ثانياً: نظرية القوة البحرية:

يأتي على رأس الجغرافيين السياسيين الأمريكيين ألفرد ثاير ماهان الذي عاش ما بين ١٨٤٠-١٩١٤م، وكان أستاذًا لتاريخ البحرية، والاستراتيجية في كلية البحرية في نيويورك، وهو يرى أن القوة البحرية أساس قوة الدولة، وأن أي دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن تتحكم في قوة بحرية كبيرة، ويجب أن تكون لها السيطرة على البحار، ويرى أن الدول البحرية هي التي ستسود العالم في النهاية. ولعل ماهان قد تأثر بموقع

الولايات المتحدة كشبه جزيرة محاطة بالمحيطات، وقد حدد ماهان خمسة عوامل عدها أساسية في تكوين القوة البحرية للدول، وهي: موائمة الموقع الجغرافي والإطلالة على بحار مفتوحة - شكل الساحل، وامتداده - خصائص الظهير القاري

يجب أن يكون غني الموارد - الصفات القومية للشعب - شخصية الحكومة، وسياستها.

وقد أكد أن كل المقومات والعوامل متوفرة للولايات المتحدة الأمريكية التي تكاد تشبه الجزيرة المحصنة، وهي مؤهلة لكي تكون أعظم قوة بحرية في العالم.

وهو يرى أيضاً أن تحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا يُمكنها من السيطرة على العالم؛ لأن بريطانيا كانت تشكّل في ذلك الوقت القوة البحرية الكبرى في العالم، وهي تتحكم بالقواعد الاستراتيجية، وتسيطر على خطوط الملاحة البحرية. ولم يعتبر ماهان الحصول على المستعمرات شرطاً من شروط القوة البحرية، بل

وسقط الاتحاد السوفييتي، وعزز القائلون بسقوط النظرية تحول الاستراتيجيات العالمية والإقليمية في العقدين الأخيرين إلى الشرق الأوسط بعيداً عن شرق أوروبا، وراجت نظرية جديدة تقول: إن من يسيطر على الشرق الأوسط الكبير يتحكم في قلب العالم، ولكن التطورات الأخيرة في القوقاز، والغزو الروسي لجورجيا، ونشر الدرع الصاروخي في بولندا، أي أوروبا الشرقية أعاد الاعتبار لهذه المنطقة في العالم، ومن ثم فقد عادت الروح إلى هذه النظرية من جديد.

وقد أجرى سول كوهين مراجعة لهذه النظرية، وبخاصة مع التطور التكنولوجي، ونشوء القوات الجوية والصواريخ العابرة للقارات، وتنامي القوة البحرية السوفييتية. ويستند كوهين في مراجعته أساساً إلى أن العالم ليس كتلة واحدة كما رآه ماكندر، وإنما وحدات إقليمية أساسية مستقلة، وهو يرى أن العالم يتكون من تسع وحدات أساسية، هي: القلب، وأوروبا الشرقية، وشرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط والصحراء الكبرى، والحدود المائية لأوروبا، والدول المغربية، وأمريكا الجنوبية والمناطق الآسيوية الأوقيانوية المحاذية للشاطئ، والحدود الأمريكية الإنجليزية والكاريبية.

وهو يرى إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ثلاث قوى عالمية جديدة هي: اليابان، والصين، وأوروبا، ثم تأتي مجموعة ثانية في المقام الأول تضم ٢٧ دولة، مثل الهند والبرازيل ونيجيريا، ثم تأتي مجموعة ثالثة وأخرى رابعة وهكذا.^(١)

وجاء نيقولاس سبيكمان ليُحدث تطويراً آخر على نظرية القوى البرية، لكن الحقيقة أن سبيكمان تبنى جميع آراء ماكيندر، ولكن بصورة معكوسة، فبينما نجد أن ماكيندر يعطي كل الأهمية لقلب العالم

(١) الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، بيتر تيلور وكولن فلنت، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، عالم المعرفة، ٢٠٠٢م.



خامساً: الحدود الشفافة:

ونادى بهذه النظرية في العقدين الأخيرين العالم الأمريكي بيتر تايلور لي طرح مفهوماً جديداً للجيوپوليتيك، وهو الحدود الشفافة التي يقصد بها الهيمنة الاقتصادية والعسكرية دون حدود خرائطية للدولة. وهو ما عُرف بجغرافية السيطرة من دون إمبراطورية، والسيطرة من دون إمبراطورية هي أفضل تجسيد لتطوير الأفكار الجيوپوليتيكية بعيداً عن الأطر التقليدية للنمو العضوي للدولة.

مثال تطبيقي لاستخدام الجغرافيا السياسية في التحليل:

إن التصورات الأخيرة للجيوپوليتيكا - والتي أوردناها سابقاً - كما عرّفها أوتواتهيل، وأجينو على أنها التفكير المنطقي الذي يقيّم الأمكنة من زاوية ضرورات الأمن المتعلقة بدولة أو مجموعة من الدول، ثم تم تقسيم هذا التفكير إلى نوعين: عملي، ورسمي، فالتفكير الرسمي يقسم العالم تقليدياً إلى تقسيمات أوردتها العلماء الجغرافيون، كما بينا في السابق مثل طرح القلب، والأطراف، والحافة، والحدود المهشمة، وغيرها.

أما التفكير العملي، وهو الدائم التنفيذ؛ حيث تنظر النخب السياسية والعسكرية في الدولة إلى الساحات الجغرافية، فيما وراء الدولة، على أنها مصدر تهديد محتمل، وهذه النظرة طبقاً للقواعد الجيوپوليتيكية ذات ثلاثة مستويات (محلية، وإقليمية، وعالمية)، ونظراً لوجود عدد كبير دول العالم لها قواعد الجيوپوليتيكية المختلفة؛ فإن الدول الأقوى، والباحثة عن الهيمنة العالمية، تفرض قواعدا على الدول الأضعف؛ لتكون نمطاً واحداً سائداً في حقب تاريخية تسمى نظم جيوپوليتيكية عالمية.

ونحن الآن في حقب تاريخية بعد الحرب الباردة ذات نظام جيوپوليتيكي عالمي واحد تفرضه الهيمنة الأمريكية، ولكن هذه الهيمنة اهتزت في السنوات

كان يؤمن بضرورة التغلغل الاقتصادي الإمبريالي في دول العالم، كما أنه دافع عن ضرورة إقامة سلسلة متشعبة من القواعد العسكرية الاستراتيجية بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية من أجل حماية طرق الملاحة البحرية، وتأمين سرعة تدخل القوات الأمريكية إذا لزم الأمر.

ثالثاً: الجيوپوليتيكية الألمانية:

شرح هذه النظرية العالم الجغرافي الألماني هوزوفر الذي قسّم العالم إلى ثلاث مناطق جغرافية كبرى، ينتظم فيها دول العالم: المنطقة الأولى مركزها اليابان، والثانية مركزها ألمانيا، والثالثة مركزها الولايات المتحدة، والملاحظ أن صياغة هذه النظرية تزامنت مع الطموحات النازية في زمن هتلر الذي اتخذها هادياً لألمانيا في سعيها لتحقيق إمبراطورية كبرى.

رابعاً: نموذج كوهين:

يختلف كوهين عن ماكندر بأنه لا يرى العالم كتلة استراتيجية واحدة تنقسم إلى قلب، وحافة، وأطراف، وإنما يرى كوهين أن العالم ذو وحدات استراتيجية مختلفة، وإنما هناك عدة حلقات منفصلة في عالم منقسم أساساً.^(١)

ويوزع كوهين مناطق العالم إلى قسمين: مناطق جيواستراتيجية، ومناطق جيوپوليتيكية، فالمناطق ذات الطبيعة الجيواستراتيجية هي المناطق التي تتحكم في جزء كبير من العالم، وهما منطقتان جيواستراتيجيتان، ويقصد بهما الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وهما ينقسمان إلى مناطق جيوپوليتيكية خمسة في المنطقة الأولى، واثنين في المنطقة الجيواستراتيجية الثانية. والمناطق الجيوپوليتيكية في نظر كوهين هي مناطق ذات إرث متجانس ثقافي، وسياسي، واقتصادي. وإضافة إلى السبع مناطق جيوپوليتيكية السابقة هناك منطقتان جيوپوليتيكيّتان يسميهما الحزام المهشم؛ حيث تفتقران إلى الوحدة السياسية، وهما منطقة الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا.

(١) الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص: ١١٢.



تفتقر إلى الوحدة السياسية، وتسودها الصراعات فبعد أن سيطرت الولايات المتحدة على قلب العالم بقواعدها العسكرية في شرق أوروبا، والقوقاز انتقلت أمريكا إلى ضبط الحواف، والأطراف، والمناطق المهشمة، ولكن كما أسلفنا سابقاً تراجعت أمريكا، خاصة مشروعها الشرق الأوسط الكبير؛ نتيجة فشلها في العراق، وأفغانستان، وأجهزت الأزمة المالية - والتي لم تشهدها أمريكا منذ أكثر من ستين عاماً - على طموحها لاستعادة أي دور لها في ظل الإدارة الحالية.

وقبل أن تجدد أمريكا طموحاتها بأساليب أخرى على يد إدارة أوباما الجديدة سارعت الدبلوماسية المصرية إلى انتهاز الفرصة، ومحاولة فرض قواعدها الجيوبوليتيكية محلياً عبر دول الجوار في غزة، والسودان، وإقليمياً في لبنان، والعراق.

وبذلك يمكن تفسير الإصرار المصري على عقد المصالحات بين الفصائل الفلسطينية لتأمين حدودها الشرقية، وزيارة الرئيس المصري إلى السودان شماله، وجنوبه، وقبلها حرص مصر على الدخول في الأزمة اللبنانية؛ باعتبارها نقطة تقاطع للدور الإيراني في المنطقة فأوفدت مسؤوليها، واستقبلت بعض أقطاب الأزمة اللبنانية، ثم موافقتها على فتح سفارتها مجدداً في بغداد؛ لتجنب ترك العراق لقمة سائغة للإيرانيين، فالدور المصري حريص على الوقوف بقوة هذه المرة أمام الطموحات الإقليمية الإيرانية.

ولكن تظل شكوك كبيرة حول استمرارية هذا الدور، سواء على مستوى دول الجوار أو على المستوى الإقليمي، حالما تتمكن الإدارة الأمريكية الجديدة من تولي الأمور مرة أخرى، وتعيد فرض قواعدها الجيوبوليتيكية مجدداً على المنطقة مرة أخرى.

الأخيرة؛ نتيجة تورط الولايات المتحدة في حربين فاشلتين في أفغانستان، والعراق، ونتيجة الأزمة المالية الراهنة، وازداد انحدار الخط البياني للمهيمنة والتفرد في الشهور الأخيرة مع دخول الرئاسة الأمريكية في شلل، وغموض نتيجة الانتخابات والتغيير القادم، مما دفع ببعض القوى الدولية والإقليمية إلى محاولة فرض قواعدها الجيوبوليتيكية، وكسر القواعد الجيوبوليتيكية الأمريكية المهيمنة، ونضرب في ذلك مثالين:

الأول: التحرك الروسي في القوقاز، واندفاع جيشها ليجتاح معظم أراضي جورجيا، وبذلك استطاعت روسيا كسر القواعد الجيوبوليتيكية الأمريكية بخصوصها، والتي تقضي بإقامة حزام من القواعد في الدول المحيطة بروسيا، ومنعها من السيطرة مرة أخرى على منطقة قلب العالم، وفقاً لما يقوله ماكندر الذي يحددها بمنطقة شرق أوروبا وروسيا، فالتحرك الروسي انتهز فرصة انحسار أمريكي، وعجزه عن الرد ليخرق القاعدة الجيوبوليتيكية الأمريكية، ويفرض قواعده الجيوبوليتيكية، والتي تتصل بصفة مباشرة بأمنه القومي ودول الجوار، فسعى إلى استقلال أوسيتيا الجنوبية، وأبخازيا كشريط جغرافي أمني حاجز بينه وبين القواعد الأمريكية في جورجيا.

الثاني: التحرك السياسي المصري الذي نشط فجأة بعد طول خمود، فمصر قبلت بالهيمنة والقواعد الجيوبوليتيكية التي فرضتها أمريكا، أو حاولت فرضها على المنطقة بما يسمى الشرق الأوسط الكبير؛ باعتباره -وفق نظرية كوهين التي ذكرناها سابقاً- منطقة جيوبوليتيكية أطلق عليها حزاماً مهشماً أو هو وفق نظرية ماكندر يندرج ضمن الهلال الداخلي؛ حيث هو منطقة الصدمات بين قلب الأرض (روسيا، ومناطق نفوذها في آسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية)، والهلال الخارجي (بريطانيا، والولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا) أو هو وفق العالم الأمريكي سبيكمان أرض الإطار، أو من منطقة الالتحام؛ فمن يحكم الإطار يحكم القلب (أوراسيا)، ومن يحكم القلب يحكم العالم؛ حيث



معلومات إضافية

نهاية الحرب الباردة وميلاد جغرافيا سياسية جديدة:

كانت نهاية الحرب الباردة هي بداية لجغرافيا سياسية جديدة. وقد لقي كتاب بول كنيدي «سقوط القوى العظمى» إقبالا كبيرا من القراء، ربما لأنه نُشر في نهاية الثمانينيات عندما بدأت الحرب الباردة بالأفول، وبدأ نظام عالمي جديد بالتشكل.

لقد أتاحت الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي مرت بها الولايات المتحدة أواخر الثمانينيات المجال للتبؤ بقيام قوة عالمية جديدة ناجحة اقتصاديًا وتقنيًا مثل اليابان، ولكن ما بعد الحرب الباردة تمخض عن جيوبولوتيكا معقدة المعالم والأبعاد.

وقد حدثت تحولات عالمية كبرى بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١م، منها انهيار أنظمة الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، وقيام الوحدة الألمانية، وتفكك الاتحاد السوفييتي، وسعت الولايات المتحدة في بناء نظام عالمي جديد بقيادتها، وتبدى نجاحها في ذلك في حرب الخليج الثانية.

ولكن السنوات التي مرت منذ عام ١٩٩٢م لم تكن كافية لمعرفة كيفية توزيع القوى على الساحة العالمية في الوقت القريب.

ومن الأفكار التي طُرحت في أوائل التسعينيات للجيوبولوتيكا الجديدة، هي عودة روسيا كقوة منافسة للولايات المتحدة، لتستعيد دور الاتحاد السوفييتي، ومنها أيضًا صعود الإسلام كقوة عالمية محتملة، فالعالم الإسلامي يغطي مساحات واسعة من العالم في آسيا وإفريقيا، ويملك موارد هائلة تؤهله للقيام بدور عالمي مؤثر.

وطرح جون أولوفلن John O Loughlin عشرة بدائل مستقبلية أدرجها وفق احتمال حدوثها، وأهم هذه البدائل:

أن تتفرد الولايات المتحدة كطرف واحد بأمور هذا العالم؛ ولأنها القوة العظمى الوحيدة المتبقية على الساحة اليوم؛ فإنها تتمتع بوضع فريد في معاملاتها مع بقية أجزاء العالم.

أما السيناريو الثاني فقد أطلق عليه أولوفلن مصطلح «عالم ثنائي الأقطاب في ثوب جديد»، وهو حدوث تصدع في التحالف الغربي بين الولايات المتحدة وأوروبا، كما حدث تصدع في المعسكر الشرقي بين الصين والاتحاد السوفييتي عام ١٩٦٢م، فتصبح أوروبا منافسًا للولايات المتحدة وقطبًا ثانيًا في النظام العالمي.

فلو أن دول شرقي أوروبا وغربيها انضمت تحت لواء الوحدة الأوروبية؛ لظهرت على الساحة كتلة أوروبية عظمى، يضاف إليها إفريقيا والشرق الأوسط والهند. وبهذا يشهد العالم قطبين جديدين: الكتلة الباسيفيكية العظمى، وأوروبا العظمى أيضًا.

ولكن العولمة بتغيراتها الكبيرة، وتحديها للدولة والأقاليم، تفرض البحث في جيوبولوتيكا جديدة تواكب هذه الظاهرة والسياسة العالمية التي تتشكل.



أعلام مرحلة الحتم الجغرافي

من أعلام مرحلة الحتم الجغرافي أرسطو وأفلاطون واسترابون في العصور الوسطى والحديثة، فقد تناول أرسطو في كتابه عن السياسة فكرة الدولة المثالية؛ حيث أوضح أن أهم عنصرين في هذه الدولة هما: السكان، وموارد الثروة، وأن العلاقة بين الاثنتين هي التي تحدد قوة الدولة، كما تحدث عن عاصمة الدولة، وضرورة أن تجمع بين الحصانة والدفاع من ناحية، وخدمة إقليمها من ناحية أخرى، وعالج أرسطو قوة الدولة العسكرية، وكافة وظائف الدولة، كما اهتم بالحدود السياسية.

وقد سيطر الحتم الجغرافي على أفكار الجغرافيا السياسية خلال تلك المرحلة؛ حيث كان يتم تفسير الظواهر الجغرافية السياسية بظواهر طبيعية، فقد كانت كتابات أرسطو حتمية، ركّز فيها على حتمية تأثير الموقع الجغرافي والفلكي، وما يرتبط بهما من ظروف مناخية تؤثر في السلوك السياسي للإنسان، وتشابهت أفكار أفلاطون مع أرسطو، أما استرابون فقد حدّد بقاء الدولة الإمبراطورية بوجود حكومة مركزية قوية وحاكم قوي.

أما عبد الرحمن بن خلدون -الذي قال عنه الأوروبيون: إنه أول مكتشف لطبيعة البحث الجغرافي وميدانه- فلم يتسم نهجه في الجغرافيا السياسية بالحتم الصارم، وقد أضاف الكثير إلى الفكر الجغرافي السياسي في مقدمته الشهيرة، ويُعتبر هو واضع الإطار العام الذي عُرف من بعده بدورة حياة الدولة، وتحدث ابن خلدون عن عوامل قيام الدولة وهرمها وسقوطها.

وفي أعقاب عصر النهضة انتعشت الدراسات الجغرافية السياسية في أوروبا، ويمكن أن نلمح ذلك في كتابات بودين ومونتسكيه، وقد اتسمت كتاباتهما بالحتمية البيئية؛ حيث ذكر بودين أن الظروف المناخية والطبوغرافية للدولة هي التي تحدد ملامح شخصيتها القومية، والتي تؤثر بدورها في التركيب السياسي للدولة، أما مونتسكيه فقد اعتقد بوجود علاقة سببية وثيقة بين المناخ والحرية السياسية والعبودية، واقترح نموذجاً جغرافياً سياسياً حتمياً مؤداه أن الديمقراطية والحرية تتزايد بالبعد عن خط الاستواء؛ كنتيجة طبيعية لانخفاض درجة الحرارة بالبعد عنه، وعليه فإن المناخات الدافئة هي قرينة الحكم الاستبدادي، والمناخات الباردة هي قرينة الحرية والعدل، ولم يختلف رايتير عن سابقه؛ حيث أشار إلى العلاقة بين الحضارة وظروف البيئة الطبيعية.

المصدر:

بيتر تايلور وكولن فانن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٨٢، الطبعة الأولى، يونيو ٢٠٠٢م.